ملامح التفكير النحوي
عند ابن الأنباري

المكتبة اللغوية

ملامح التفكير النحوي
عند ابن الأنباري

(ت ٣٢٨هـ)

من خلال كتابه
"شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"

تأليف
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد – القاهرة
٢٥٩٣٨٤١١-٢٥٩٢٢٦٢٠ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد المقصود ، عبد المقصود محمد
ملامح التفكير النحوى عند ابن الانبارى من خلال كتابة شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
تاليف / عبد المقصود محمد عبد المقصود.
- ط ١ – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٩
١٦٦ ص : ٢٤ سم
تدمك : ٤-٤٠٩- ٣٤١ - ٩٧٧
١- التصوف الاسلامى
٢- ابن الانبارى ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، ٨٨٤-٩٤٠
ا-العنوان

ديوى: ٨١١/٩

رقم الايداع :١٩٢٠١/٢٠٠٨

مقدّمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري واحد من علمائنا الكوفيين المتقدّمين البارزين في مجال العربية وعلومها، وإمام من أئمة اللغة والنحو والتفسير والحديث والأدب، برز في هذه الميادين وترك أثرًا مشهودًا فيها، وزاد بروزه وتفوقه في اللغة والنحو؛ عاش في ملتقى القرنين الثالث والرابع الهجريين؛ حيث عاش في الثلث الأخير من القرن الثالث والثلث الأول من القرن الرابع (٢٧١ - ٣٢٨ هـ)، وقد عدّه بعضهم من رجال الطبقة الكوفية الأخيرة التي تلي طبقة أبي العباس ثعلب (ت: ٢٩١ هـ)، وهو مع ذلك لم ينل حقه من البحث والدراسة بالقدر الذي يتناسب مع ما قدّمه للّغة وعلومها من إسهامات ومؤلّفات. وقد قرأت عددًا من آثاره فأعجبت بمنهجه فيها وآرائه، وازداد إعجابي منها بشرحه على المعلّقات السبع فرأيته فيه ذا منهج نحوي ملامحُه متميِّزة، مادتُه النحوية واللغوية غزيرةٌ، شواهدُه متنوعة مختارة بعناية، قضاياه النحوية واللغوية درسَها بعمق، أورد أقوال النحاة في كثير منها مصطلحاته النحوية متنوّعة دالّة على مذهبه الكوفي، تراه من خلال آرائه وأقواله وقضاياه التي يناقشها علمًا من أعلام المدرسة الكوفية لا يقلّ عن الكسائي والفرّاء وابن السكّيت وأبي العباس ثعلب، ووجدتُ نفسي – لهذه الأسباب وغيرها – مدفوعًا لاستخلاص ملامح التفكير النحوي عنده من هذا الكتاب الذي يعدُّ

بحق موسوعة نحوية لغوية كوفية. وعلى ذلك فهدفي من وراء هذا العمل هو استجلاء ملامح التفكير النحوي عند هذا العالم الكبير من خلال كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات). وقد أبرزتُ هذه الملامح من خلال دراستي لمنهج الرجل وآرائه النحوية، فوقعت دراستي عنها في سبعة مباحث مسبوقة بتمهيد تحدّثت فيه عن ابن الأنباري وكتابه موضوع الدراسة، وأما المبحث الأول فقد خَصصتُ فيه الخطوط العامة لمنهج التفكير النحوي واللغوي عند عالمنا الكبير. وقد جعلت المبحث الثاني خاصًّا بموقفه من الخلاف النحوي. وأبرزت في المبحث الثالث أسس التفكير النحوي عنده: السماع – القياس – الإجماع. وتحدّثتُ في المبحث الرابع عن موقفه من العلّة والتعليل، وفي المبحث الخامس عن العامل النحويّ عنده، وفي المبحث السادس عن مصطلحاته النحوية، وفي المبحث السابع – وهو أطول هذه المباحث – تناولت فيه آراءه النحوية (بإيجاز) وقوّمتها في ضوء آراء النحويين ثمّ ختمتُ العمل بخاتمة لخّصتُ فيها أهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج يليها قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث.

هذا وآمل أن يكون ما قدمته في عملي هذا قد حقّق ما طمحتُ إليه، والله أسألُ أن يوفّقنا جميعًا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم...إنه سميع مجيب.

****

التمهيد

ابن الأنباري وكتابه

(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)

أ - ابن الأنباري، حياته وآثاره العلمية:

هو الإمام الكبير والأستاذ الشهير[١]، الحافظ، العلاّمة، شيخ الأدب[٢]، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان ابن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ[٣]: النحويّ الكوفيّ، اللغويّ، الأديب، الشاعر، الملمّ بعلوم متعددة منها علوم القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، والمعنيّ بالغريب والرواية عن البصريين والكوفيين والأعراب، وكان من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للأشعار والأخبار وغيرهما[٤]. ولد في يوم الأحد الحادي عشر من شهر رجب سنة إحدي وسبعين ومائتين من الهجرة النبوية الشريفة، وكانت ولادته في مدينة سامرّاء، ثمّ انتقل إلى بغداد وهو صغير ونشأ في بيت علم ، وكان أبوه عالمًا بارزًا من علماء الكوفة آنذاك له مكانته المرموقة بين العلماء الكوفيين ، فشجعته هذه

---

(١) هذان اللقبان لابن الجزري نعت بهما ابن الأنباري. ينظر غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠.

(٢) وهذه الألقاب لقبه بها الجلال السيوطي في طبقات الحفاظ: ٣٤٩.

(٣) نسبة إلى مدينة الأنبار العراقية.

(٤) ينظر وفيات الأعيان: ٤ / ٣٤١. الأعلام: ٧ / ٢٢٦.

المكانة على أن يجد لنفسه هو أيضًا مكانًا بين علماء الكوفة في عصره، فنافس أباه فصار نِدًّا له والواقع أنّه تفوّق عليه؛ لأنّه أخذ علمه وزاد عليه ما حصّله هو من شيوخه الكثيرين الذين تلمذ عليهم وأخذ عنهم، فكان من الطبعيّ أن يتفوق على والده القاسم بن محمد الأنباري الكبير، واشتهر وذاع صيته فصار مؤدّبًا لأولاد الخليفة العباسي الراضي بالله، وكان ذكيًّا واسع الحفظ حتى قيل إنه آية من آيات الله تعالى في الحفظ؛ لأنه - كما قيل - كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت[١]، وقيل إنّه سئل عن حفظه فقال أحفظ ثلاثة عشر صندوقًا[٢]. وحدّث أنّه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن الكريم بأسانيدها[٣]. وحكي أنه كان متواضعًا زاهدًا ورعًا صالحًا بارًّا بوالديه مكبرًا لأبيه[٤]، وكان متّسمًا بالأمانة العلمية، وكان موضع تقدير واحترام من الجميع فلم يقدح فيه

(١) على ما حكاه عنه تلميذه أبو علي القالي. ينظر وفيات الأعيان: ٤ / ٣٤١، والبغية ص٩١- ٩٢.

(٢) ينظر معجم الأدباء: ١٨ / ٣٠٧، والبغية ص ٩١.

(٣) ينظر إنباه الرواة: ٣ / ٢٠٣.

(٤) ينظر الفهرست ص ٨٢،وطبقات المفسّرين:٢ / ٢٢٢، ومعجم الأدباء:١٨/ ٣٠٨- ٣٠٩.

أحد، وأمّا عن عقيدته فقد كان الرجل سُنِّيًّا حنبليَّ المذهب، شديد التمسك بحنبليَّته[١].

وقد أخذ الرجل عن كثير من النحويين واللغويين والقرّاء والمحدِّثين والمفسرين، وعلى رأسهم أبوه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري[٢]،وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٣]، ومنهم: إبراهيم بن موسى[٤] ،وأبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله[٥] ، وأبو الحسن الأسدي[٦]، وأبو الحسن بن براء[٧]، وأبو العباس بن مروان الخطيب[٨]، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد[٩]، وأبو

(١) ينظر طبقات الحنابلة ٢ / ٦٩، ونزهة الألباء ١٩٦، وينظر كذلك ابن الأنباريّ سيرته ومؤلّفاته ص ١٥.

(٢) معجم الأدباء: ١٦/ ٣١٨، ووفيات الأعيان: ٤/ ٣٤١.

(٣) تاريخ بغداد: ٣/ ١٨٢، ونزهة الألباء ١٩٦ .

(٤) تفسير القرطبي: ١/ ٥٨.

(٥) ذيل الأمالي، ص ٢٩.

(٦) السابق، ص ٢.

(٧) نوادر القالي، ١٥٨.

(٨) أمالي القالي: ٢ / ٣٠٠.

(٩) السابق: ١/ ٢٧٢.

جعفر أحمد بن الحسين[١]، وأبو جعفر محمد بن عثمان[٢]، وأبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني[٣] وأبو عبد الله المقدمي القاضي[٤]، وأبو علي الحسن بن عليل العنزي[٥] وأحمد بن الهيثم البزاز[٦]، وأحمد بن حسان[٧]، وأحمد بن سعيد الدمشقي[٨]، وأحمد بن سهل الأشناني[٩]، وأحمد بن عبد الله[١٠] وأحمد بن عيسى الهاشمي[١١]، وأحمد بن منصور[١٢] وإدريس بن عبد الكريم[١٣]،

(١) الزاهر ٢ / ١٦٣.

(٢)نوادر القالي، ١٧١.

(٣)ذيل الأمالي، ١٤١.

(٤) أمالي القالي: ٢/ ٣٠٧.

(٥) نوادر القالي، ص ١٥٧.

(٦) تاريخ بغداد: ٣/ ١٨٢).

(٧) الزاهر: ٢/ ٢٢٩.

(٨) البخلاء، للبغدادي، ١٩٥.

(٩) غاية النهاية " ٢/ ٢٣٠.

(١٠) أمالي الزجاجي ، ١٩٠.

(١١) الزاهر: ٢/ ٢٧٦.

(١٢) التطفيل، ص ١٧٠.

(١٣) غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠.

وإسماعيل بن إسحاق القاضي[١]، وبشر بن موسى[٢] والحسن بن الحباب[٣]، والحكيم الترمذي[٤]، وخلف بن عمرو العكبري[٥]، وسليمان بن يحيى الضبي[٦] وعبد الله بن بيان[٧]،وعبد الله بن خلف الدلال[٨]، وعبد الله بن عمر بن لقيط[٩]، وعبد الله بن محمد بن ناجية[١٠]، وعبيد الله بن عبد الرحمن[١١]، وعلي بن محمد ابن أبي الشوارب[١٢]، ومحمد بن أحمد بن النضر[١٣]، ومحمد بن

(١) تاريخ بغداد: ٣/ ١٨٢ .

(٢) المعجم في بقية الأشياء، ص ٣٠.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.

(٤) لسان الميزان: ٥/ ٣١٠.

(٥) أمالي القالي: ٢/ ٢٨٢.

(٦) غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.

(٧) الموشح، ١٦٠.

(٨) نوادر القالي، ص ١٥٨.

(٩) البخلاء للبغدادي، ص ٥٨.

(١٠) أمالي القالي: ٢/ ٣١٠.

(١١) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٧٨.

(١٢)الزاهر: ٢/ ٢٥١.

(١٣) تاريخ بغداد: ٣ / ١٨٢.

المرزبان[١]، ومحمد بن عبد الله[٢]، ومحمد بن هارون التمار[٣] ومحمد بن يحيى المروزي [٤]، ومحمد بن يونس الكديمي[٥]، و موسى ابن علي الختلي[٦].

وأمّا تلاميذه فكثيرون، منهم: إبراهيم بن علي بن سيبخت[٧] وابن حيوه محمد بن العباس[٨]، وابن خَالَوَيْهِ الحسين بن أحمد[٩] وأبو أحمد العسكري الحسن بن عبد الله[١٠]، وأبو الحسين بن البواب[١١] وأبو الفتح بن بدهن[١٢]، وأبو الفرج الأصبهاني[١٣]، وأبو الفرج المعافى ابن زكريا النهرواني[١]، وأبو

---

(١) التطفيل، ص ١٠٠.

(٢) الزاهر: ٢/ ٢٢٨.

(٣) معرفة القراء الكبار، ص ٢٦٦.

(٤) غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠.

(٥) تاريخ بغداد: ٣ / ١٨٢، وطبقات المفسرين: ٢ / ٢٢٦.

(٦) أمالي القالي: ٢ / ١٣٥.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٢٣١.

(٨) البخلاء للبغدادي، ص ٦٠.

(٩) غاية النهاية: ٢/ ٢٣١.

(١٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ٣٢٧.

(١١) إنباه الرواة: ٣ / ٢٠٢.

(١٢) غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠.

(١٣) مواضع كثيرة جداً في كتابه الأغاني.

القاسم الزجاجي[٢]،وأبو جعفر النحاس[٣] ، وأبو علي القالي[٤] وأبو منصور الأزهري محمد بن أحمد[٥] ، وأحمد بن منصور اليشكري[٦]، والدار قطني أبو الحسن علي بن عمر البغدادي[٧] ، وسهل بن أحمد الديباجي[٨]، و صالح بن إدريس[٩]، و عبد الحميد بن محمد بن ضرار[١٠]، وعبد العزيز بن عبد الله الشعيري[١١]، وعبد الواحد بن أبي هاشم[١٢]، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ١/ ١٨٥، ٢١٤، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥١، ٢٦٥، ٢٦٩.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٦ .

(٣) طبقات المفسرين: ١/ ٦٧ .

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٢٣١ .

(٥) تهذيب اللغة : ١/ ٢٨.

(٦) التطفيل " ١٣٢.

(٧) طبقات المفسرين: ٢/ ٢٢٦.

(٨) التطفيل، ص ١٧٠.

(٩) طبقات المفسرين: ٢/ ٢٢٦.

(١٠) المعجم في بقية الأشياء، ص ٣٠ .

(١١) غاية النهاية: ٢/ ٢٣١.

(١٢) غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠

الحكيمي[١]، ومحمد بن أحمد بن الجراح[٢]، و محمد بن الحسن بن المأمون[٣]، ومحمد بن عبد الله[٤]، ومحمد بن عزيز السجستاني[٥]، ومحمد بن معاوية بن عبد الرحمن الأندلسي[٦] والمرزباني أبو عبيد الله محمد ابن عمر البغدادي[٧].

وتوفي أبو بكر ليلة العاشر من ذي الحجّة سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة على ما ترجّح لدينا من أقوال المترجمين وأصحاب الطبقات[٨]. ودفن في داره[٩]، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنّاته.

وقد ترك الرجل عددًا كبيرًا من المصنفات في مختلف علوم القرآن الكريم والحديث واللغة والنحو والأدب، وهي:أخبار ابن الأنباري، أدب الكاتب،

---

(١) الجليس الصالح: ١/ ٢٦٩ .

(٢) تاريخ بغداد: ٣/ ١٨٢.

(٣) البخلاء: ١٩٥، والتطفيل: ١٣٢ .

(٤) طبقات المفسرين: ٢ / ٢٢٦.

(٥) طبقات المفسرين: ٢ / ١٩٤.

(٦) تاريخ علماء الأندلس: ٢ / ٦٧ .

(٧) الموشح، ص ٢٢٦ .

(٨) ينظر طبقات النحويين واللغويين:١٥٤،الفهرست:٨٢، إنباه الرواة: ٣ / ٢٠٧، وطبقات الحفاظ: ٣٤٩، وطبقات المفسرين: ٢ / ٢٢٩، ومعجم الأدباء: ١٨ / ٣١١ - ٣١٣.

(٩) ينظر الفهرست، ص ٨٢.

الأضداد[١]، الأمالي، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، الحاء، الرد على الملحدين في القرآن، الردّ على من خالف مصحف عثمان، رسالة في شرح معاني الكذب، الزاهر في معاني كلمات الناس، شرح قصيدة بانت سعاد، شرح الألفات المبتدآت في الأسماء والأفعال، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، شرح الكافي، شرح حديث أمّ زرع، شرح خطبة عائشة أمّ المؤمنين في أبيها، شرح ديوان عامر بن الطفيل، شرح شعر الأعشى، شرح شعر النابغة؛ شرح شعر زهير، شرح غاية المقصود في المقصور والممدود لابن دريد، شرح قصيدة مشكل اللغة،الضمائر الواقعة في القرآن الكريم، غريب الحديث الكافي في النحو، اللامات،المتناهي في اللغة، المجالسات، المذكر والمؤنث، مرسوم الخطّ،مسألة من التعجب، المشكل، المصاحف المقصور والممدود الموضح في النحو، نقض مسائل ابن شنبوذ،النوادر الهاءات في كتاب الله عزّ وجلّ، الهجاء، الواسط الواضح في النحو[٢].

---

(١) وقد أفاد فيه من العلماء الذين ألفوا في الأضداد؛ كقطرب، والأصمعي، والتوزي، وابن السكّيت وأبي حاتم السجستاني.

(٢) ينظر ترجمة ابن الأنباري في: ابن الأنباري سيرته ومؤلّفاته ص ٤١ – ٧٨. إنباه الرواة: ٣/ ٢٠١-٢٠٨، الأنساب: ١ / ٣٥٢ – ٣٥٦ ، بغية الوعاة ص٩١-٩٢، تاريخ العلماء النحويين ص ١٧٨ – ١٨٠، تاريخ بغداد: ٣ / ١٨١-١٨٦، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب:١/ ٦٨-٧٨، طبقات الحفاظ للسيوطي: ١ / ٣٥٠-٣٥١، طبقات المفسرين: ٢ /

ب – كتاب: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:

الكتاب موضوع الدراسة هو كتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات المشهورة بالمعلقات؛ أعني معلقة امرئ القيس، ومعلقة طرفة ابن العبد، ومعلّقة زهير بن أبي سلمى، ومعلّقة عنترة بن شدّاد ومعلقة عمرو بن كلثوم، ومعلّقة الحارث بن حلِّزة، ومعلّقة لبيد بن ربيعة العامري . وهو – كما قال د.حاتم الضامن – أقدم الشروح التي وصلت إلينا تامّة وأوفاها، وهو أكثر الشروح غوصًا في أغوار الألفاظ والمفردات الغريبة محتجًّا لكلّ ما يذهب إليه بآيات القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب نثرًا وشعرًا، وكان هذا الشرح مصدرًا لشروح المعلّقات التي جاءت بعده؛ فالنحاس يعتمد عليه اعتمادًا واضحًا فينقل عنه الكثير وبخاصة في شرح المعلّقة الأولى معلّقة امرئ القيس، والتبريزي يستخلص منه معظم مادّته [1]، والزوزني ينقل عنه في

٢٢٦-٢٢٨، طبقات النحاة واللغويين ص ٢٣٣-٢٣٥، طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ – ١٥٤، الفهرست ص ١١٩ – ١٢٠، مرآة الجنان:٢ / ٢٢١-٢٢٢، معجم الأدباء: ١٨ / ٣٠٧- ٣١٣، نزهة الألباء ص ١٩٧ – ٢٠٤، وفيات الأعيان:٤/ ٣٤١-٣٤٣.

(١) ينقل عنه التبريزي في شرحه للقصائد العشر ما يتعلّق بـ (لكِ الويلات). وينقل عنه كذلك اللغات الواردة في (رب). وتابعه في رؤيته بِشأن إعراب الفعل (انجلي) الوارد في

.مواضع كثيرة، يظهر ذلك جليًّا لمن يستعرض صفحات تلك الشروح. وقد انتهج فيه الرجل منهجًا يقوم على عدد من الأسس، منها أنه يقدّم خلاصة وافية عن حياة كل شاعر من أصحاب القصائد السبع المشروحة وذلك في صدر شرحه لقصيدته ومنها كذلك أنه يشير في كثير من الأحيان إلى الروايات المتعددة للبيت ومنها العناية بشرح المفردات الغريبة، والتفرّد برواية كثير من الأبيات والإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف والأشعار وأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، والإكثار من إيراد القضايا النحوية والصرفية من وجهة نظر الدرس الكوفي، وغير ذلك من الملامح المنهجية العامة في الكتاب، وكلّ ذلك بعبارات جليّة وبأسلوب يتّسم بالسهولة والوضوح والبعد عن التعقيد والغموض والتكلُّف.

وبين يديّ للكتاب طبعتان، الأولى قديمة وهي طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، والثانية حديثة – إلى حدٍّ ما- صدرت عن المكتبة العصرية ببيروت في عام ٢٠٠٢ م باعتناء الأستاذ بركات يوسف هبّود. وقد قرأت النسختين المذكورتين غير أنّ دراستي هذه قامت على الطبعة الحديثة؛ أعني طبعة بيروت. وقد لاحظت سلامة نصها المحقّق وخلوّه من

البيت السادس والأربعين في معلّقة امرئ القيس، كما سيتضح بعد قليل عند حديثنا عن رأي ابن الأنباري في ذلك إن شاء الله تعالى.

المآخذ والأخطاء، ولكن مع تقديري للأخ الأستاذ بركات فقد وقعت عيني على عدد من المآخذ في التقديم والتمهيد وصدر التحقيق أود التنبيه إليها كي يتفاداها وهو يعيد طباعة الكتاب، ويمكن إجمال أبرز ما وقعت عينيّ عليه من مآخذي على هذه النسخة في الأمور التالية:

١- كُتِبَ تاريخ وفاة ابن الأنباري (٣٨٩ هـ) على غلاف النسخة الخارجي والداخلي وكذلك في مواضع بالداخل منها ص١٨؛ وهو خطأ بالطبع، لأنّ الرجل توفي سنة (٣٢٨ هـ) كما أجمعت على ذلك جلّ المصادر التي ترجمت له، وكما ذكرنا في التمهيد.

٢- لوحظ شيء من عدم الدقة عندما خلط بين عالمين أنباريّين هما أبو بكر صاحب الكتاب موضوع الدراسة وأبو البركات صاحب الإنصاف، فنراه يذكر أبا بكر أحيانًا ويذكر أبا البركات أحيانًا، كما وقع في عدد من المواضع في الكتاب؛حيث وجدناه يشير فيها إلى أبي البركات، والمعنيّ هو أبو بكر[1] .

٣- ولوحظ أيضًا شيء من عدم الدقة حين نقل في حاشيته رقم (١) ص ١٢، عن السيوطي في بغية الوعاة (٣ / ٢٦١) أن هذا الكتاب شرح لوالده أبي محمد القاسم بن محمد الأنباري المتوفى سنة

(١) ومن هذه المواضع الصفحات:١٩،١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤.

(٣٠٤ هـ) ولم يعلّق على وهم السيوطي في ذلك ولم يصحّح تلك النسبة الخاطئة، مع أنّه عدّه ضمن مؤلّفات أبي بكر (الابن) وهو بصدد سرد مؤلفاته[1]، في حين أننا وجدنا الأستاذ المحقق عبد السلام هارون في ص (٩) ينبّه على ذلك ويصحّح ما وقع فيه السيوطي من وهم.

٤- لوحظ أيضًا أنه يُعَنوِن أحيانًا بـ (كتاب شرح المعلقات) وأحيانًا أخرى بـ (شرح القصائد) والأدقّ منهجيًّا توحيد المنهج.

ولعلّ هذه الهنات وغيرها مما وقع في صدر التحقيق كانت سهوًا بدافع من العجلة وقت إعداد الكتاب للطباعة،أو عدم التمييز بين العالمين المذكورين والظنّ بأنهما شخص واحد.

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٧.

المبحث الأوّل

طرائق الفكر النحوي عند ابن الأنباري

تنوّعت طرائق الفكر النحوي عند أبي بكر في كتابه موضوع البحث ومن أبرز هذه الطرائق ما يلي:

- **عدم اللجوء إلى التأويل والتقدير والإضمار إلا إذا دعت الضرورة لذلك:**

من قواعده الأصولية أنّ اللجوء إلى ما لا تأويل فيه أو إضمار أولى من اللجوء إلى ما فيه تقدير أو إضمار: يدلُّك على هذا قوله، وهو بصدد الحديث عن أحد الوجوه المحتملة في كلمة (وجه) في قوله، في البيت العاشر من معلقة طرفة:

ووجهٍ كأنّ الشمس حلّت رداءها عليه نقيُّ اللونِ لم يتحدَّدِ

: « والوجه الآخر – يعني من وجهي الخفض -- أن يخفض الوجه على النسق على (الألمى) لأنّه لما قال: وتبسم عن ألمى. كان معنى الكلام: وتبدي عن ألمى وعن وجه فتنسق الوجه على (الألمى)، و لا يحتاج إلى إضمار فعل آخر، قال الشاعر:

إذا تغنّى الحمام الوُرْقُ هيّجني ولو تعزّيت عنها أمَّ عمّار

نصب (أمّ عمّار) بـ (هيّجني)؛ لأنّ معناه (ذكّرني) »[١].

■ الحمل على المعنى:

من طرائق الفكر النحوي عند الرجل الحمل على المعنى، يدلُّك على هذا أنه أجاز خفض (وجه) في قول طرفة المذكور في الفقرة السابقة (ووجه كأنّ الشمس...البيت) نسقًا على (ألْمى) في قوله: (وتبسِم عن ألمى...) حملاً على المعنى؛ إذ المعنى: وتُبدي عن ألمى وعن وجْه. وكذلك نصب (أمَّ عمار) في قول الشاعر:

إذا تغنّى الحمام الوُرْقُ هيّجني ولو تعزّيت عنها أمَّ عمّار

بـ (هيَّجني) حملاً على المعنى؛ إذ المعنى (ذكَّرني أمَّ عمّارِ)[٢].

وكذلك حَمَل على المعنى وهو يشرح البيت السادس عشر من معلقة عنترة[٣].

جادتْ عليهِ كُلّ بِكْرٍ ثَرّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ صَدِيقةٍ كَالدِّرْهَمِ

---

(١) السابق، ص ١٥٥.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) السابق ص ١٧١ – ١٧٢.

وذلك في قوله: « الضمير في (تَرَكْنَ) يعود على (كلّ) حملاً على المعنى؛ إذ إنّ (كلّ) في معنى جمع ». وشاهد ذلك عنده قوله عزّ وجلّ ﴿ وعلى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾[١] فجمع الفعل على معنى (كلّ).

وفي البيت التاسع التاسع والأربعين من معلّقة عمرو[٢] يذكر شاهدًا من شوهد الفرّاء، وهو قول الشاعر: (كأنَّ الحوادثَ أزرى بها)، ثمّ يقول: « ذهب بالحوادث إلى معنى الحدثان ».

وكذلك في البيت الثالث عشر في معلّقة الحارث بن حِلّزة، وهو قوله:

وطِراقًا مِنْ خلفهنَّ طِراقٌ ساقطاتٌ تُلْوِي بها الصحراءُ

يقول: « و الطِّراق الثاني رفع بـ (مِنْ)، وساقطاتٌ نعت لِطِراق؛ لأنّه وإن كان لفظه لفظ الواحد فمعناه بمعنى الجمع[٣].

■ العناية بالشاهد السماعي:

يولي أبو بكر جُلّ عنايته للشاهد السماعي[٤]، وعنده أنّ الشاهد القرآني أعلى مراتب الاستشهاد يليه الشاهد الشعري، ثم أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.

---

(١) الحج: ٢٧.

(٢) في ص ٣٣٧ من كتابه.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٦٤.

(٤) ينظر السابق، ص ١٧٧، ٢٠١، ٢٩٠، ٦٠١.

أمّا الحديث النبوي الشريف فيورده لمجرد الاستئناس به في تقرير عدد من الألفاظ اللغوية وإثباتها والتدليل على فصاحتها؛ أي أنّه يورده كشاهد لغوي لا كشاهد نحوي يقرر به قاعدة نحوية، وسوف يتّضح ذلك مع إيراد الأدلة في المبحث الخاصّ بأسس التفكير النحويّ عنده .

- **العناية بنسبة القراءات إلى أصحابها:**

القراءات عند أبي بكر كلّها حجّة في التقعيد النحوي وفي الاحتجاج؛ إذ إنّها من القرآن وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل وعلى ذلك فنراه يهتمّ بها وينسبها إلى أصحابها؛ومما يؤيّد ذلك ما يلي:

- إيراده قراءة طلحة بن مصرّف الهمدانيّ الكوفي (ت ١١٢هـ): ﴿ يكادُ سناءُ برقه ﴾[١] بالمدّ منسوبة إليه[٢].
- وكذلك إيراده قراءة أبي عمرو: ﴿ وَيَأمُرْكُم بالفحشاء ﴾[٣] و﴿ فمن ذا الذي يَنْصُرْكم من بعده ﴾[٤] منسوبة إليه؛ دليلاً يؤيّد رواية سيبويه لقول امرئ القيس:

---

(١) سورة النور: من الآية (٤٣).

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١١٧ . وينظر كذلك ص ٩٨ .

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) آل عمران: ١٦٠.

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغلِ

ووجَّهها بأنّه سكن للتخفيف [١].

- وكذلك إيراده قراءة قتادة – منسوبة إليه – وهي: ﴿ وتَرَى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تَزْوَرُّ ﴾ [٢] على مثال (تحْمَرُّ) مستقبل (ازْوَرَّ). وقراءة أبي رجاء، منسوبة أيضًا، وهي: ﴿ تزْوارُّ ﴾ على مثال (تحمارُّ) و (تصفارُّ) مستقبل (ازوارَّ) » [٣]. وغير ذلك مما لا يتّسع المقام لذكره هنا، ونكتفي بما قدّمناه خشية الإطالة.

- **القراءة الشاذّة التي تخالف العربية لا يَعْتَدُّ بها ولا يجعلها أصلاً ولا يقيس عليها:** يدلُّك على هذا قوله: « والغُدوةُ: موضعها نصب على الوقت، وكان حقّها ألاّ تنوَّن؛ لأنّها لا تُجرى، فاضطرّ الشاعر إلى إجرائها؛ وإنّما صار حكمها ترك الإجراء لأنّها مؤنّثة معرفة، قال الفراء: سمعتُ أبا الجرّاح العقيلي يقول: ما رأيتُ كغدوةَ قَطُّ، يعني غداةَ يومِه... قال: والدليل على أنّها معرفة.لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها ولا تدخل عليها الألف واللام ولا يقولون: رأيتك غُدوةَ الخميسِ، إنّما يقولون:غداةَ الخميس. وقد قرأ أبو

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤١ – ٤٢.

(٢) الكهف: ١٧.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٧.

عبد الرحمن السُّلميّ: ﴿ واصْبِرْ نفسَكَ مع الذين يدعونَ ربَّهم بالغُدْوَةِ والعَشِيّ ﴾[١]،وهي قراءة شاذّة لا يقاس عليها ولا تجعل أصلاً »[٢].

- **يهتمُّ بنسبة الآراء النحوية واللغوية والشواهد الشعرية إلى أصحابها في عدد من المواضع**[٣]. وسوف يتَّضِح ذلك في المبحث الخاصّ بآرائه النحوية إن شاء الله.
- **إعراب الأبيات المشروحة:** نراه عقب شرح البيت يتناوله بالإعراب المختصر وفق مذهبه الكوفي. وهذه السمة مطردة عنده في كل بيت من أبيات المعلقات التي يشرحها.
- **كشف الغموض الدلالي وأمن اللبس:**

كان أبو بكر حريصًا على إزالة أيّ لبس في الدلالة، مع الإجابة عما يتوقَّع من اعتراضات؛ ومن ذلك قوله – وهو بصدد الربط الدلالي بين قول امرئ القيس « لم يعفُ رسمُها » في البيت التالي[٤]:

فتوضِحَ فالمقراة لم يَعْفُ رَسْمُها لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٤٦ ،

(٣) ينظر السابق، ص ٢٤١.

(٤) ديوان امرئ القيس (طبعة بيروت) ص ٢٢.

وقوله: « فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّلِ » في البيت التالي[١]:

وَإِنّ شِفَائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ ؟

« إن قال قائل: كيف قال في البيت الأول « لم يعف رسمها » فخبّر أنّ الرسم لم يدرس، وقال في هذا البيت: « عند رسم دارس » ؟. قيل له: في هذا غير قول... »، ثمّ شرع في عرض وجهات نظر عدد من النحويين واللغويين[٢].

■ الحرص على السماع المباشر من شيوخه:

حرص أبو بكر على السماع المباشر من شيوخه وعلى وجه خاص من والده القاسم بن محمد الأنباري وأحمد بن يحيى ثعلب، ومما يؤيّد ذلك قوله: ((وسمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: امرؤ القيس بمنزلة عبد الله وعبد الرحمن. وفي إعرابه أربعة أوجه؛ يقال: قال امرُؤُ القيس، بضمّ الراء والهمزة، وقال امْرَؤُ القيس، بفتح الراء وضمّ الهمزة، وقال مُرؤُ القيس، بضمّ الميم والهمزة بغير ألف، وقال مَرؤُ القيس، بفتح الميم وضمّ الهمزة؛ فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم قال هو معرب من جهتين، ومن فتح الراء والميم قال هو معرب من جهة واحدة ، وعلى هذا تقول: أعجبني شعرُ امرِئ القيس، بكسر الراء

---

(١) ديوانه، ص ٢٤.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٦–٥٧. وهذه اللغات نقلها التبريزي في شرح القصائد العشر ص ٣٤.

والهمزة، وتقول أعجبني شعرُ امرإ القيس، بفتح الراء وكسر الهمزة، وأعجبني شعرُ مرءِ القيس، بكسر الميم والهمزة،وأعجبني شعرُ مَرءِ القيس، بفتح الميم وكسر الهمزة »[١].

- **الحرص على النقل المباشر عن أئمّة المذهبين:**

حرص أبو بكر على النقل عن أئمّة المذهبين الكوفي والبصريّ؛ كالكسائي[٢] والفرّاء[٣] وثعلب[٤] وابن السكّيت[٥] وقطرب[٦] والأصمعي[٧] وأبي عمرو[٨] ويونس[٩] وعيسى بن عمر الثقفيّ[١٠]

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص ٦٦، ٩٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٣. ويسمع منه في مواضع كثيرة منها ص ١٥٦.

(٥) ينظر المصدر السابق، ص ، ٩٤، ٩٨ .

(٦) ينظر المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٧) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤، ٦٨.

(٨) ينظر المصدر السابق، ٦٨.

(٩) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤.

(١٠) ينظر المصدر السابق، ٦٩.

والرياشي[١] وأبي حاتم السجستاني[٢] وأبي عبيدة[٣] وابن الأعرابي[٤] وغيرهم.

(١) ينظر المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤، ٦٩، ١٦٧.

(٤) ينظر السابق، ص ١٦٧.

المبحث الثاني:
موقفه من الخلاف النحوي

عني أبو بكر بإيراد الخلاف النحوي عناية كبيرة في هذا الكتاب فنراه يستقصي أقوال النحويين ويعلّل لها، وممّا يدلُّك على هذا ما يلي.

- إيراده خلافَهم حول إعراب (أمسِ) في بيت امرئ القيس[١]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

- إيراده خلافهم حول إعراب كلمة (يومَ) في البيت الحادي عشر في معلّقة امرئ القيس: « ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي »؛ فذكر رأيه أولاً، ثم ذكر الرواية الثانية للبيت – وهي رواية رفع (يوم) بعد (لا سيّما)، ثمّ شرع يعدّد الأقوال، فذكر رأيًا لبعضهم قوّاه ودعمه برأي شيخ الكوفيين الفرّاء ثمّ أورد رأيًا لبعضهم، ونصّ على أنّ الرأي الأول- وهو الرأي الذي دعمه الفراء -أقيس، وعلّل ترجيحه بعلّة قوية تناسب مذهبه ومنهجه[٢].

- ومنها كذلك إيراده خلافهم حول طبيعة (مهما) في قول امرئ القيس[٣]:

---

(١) ديوانه، ص ٢٤.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٣.

(٣) ديوانه، ص ٣٣.

أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَتِلي وَأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[١]

حيث يقول: « قال الفرّاء: كان الأصل في مهما (ما) فحذفت العرب الألف منها وجعلت الياء خلفًا منها، ثمّ وصلت بـ (ما) فدلّت على المعنى وصارت كأنّها صلة لـ (ما) وهي في الأصل اسم...وقال بعض النحويين: معنى (مَهْ) كُفّ، كما تقول للرجل إذا فعل فعلاً لا ترضاه منه (مَه)؛ أي: كُفّ، والمعنى: وأنّكِ مهما تأمري قلبك يفعل؛ لأنّكِ مالكة له وأنا لا أملك قلبي. وقال قوم: المعنى:مهما تأمري قلبي يفعل؛لأنّه مطيع لكِ » [٢].

- وكذلك إيراده خلافهم حول تحديد جواب (لما) في قوله في البيت التاسع والعشرين:(فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى)[٣].
- وأيضًا نراه ينقل خلافًا بين البصريين والكوفيين في إعراب (وتُلْقِح كشافًا) في قول زهير التالي:

فَتَعْرُككُمْ عَرْكَ الرَّحى بثفالها وتَلْقَح كِشافًا ثمّ تُنْتَجْ فَتُتْئِمِ

حيث نقل عن الكوفيين أنه منصوب على المصدر، ونقل عن البصريين أنّه مصدر جعل في موضع الحال [١].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٧٢ – ٧٣.

(٢) السابق، ص ٧٢ – ٧٣.

(٣) السابق، ص ٨٠ – ٨١.

• منهجه في عرض قضاياه الخلافية:

نرى أبا بكر في كثير من الأحيان - وهو يستعرض الخلافات النحوية الواردة في المسألة الواحدة - يبرز رأي الفراء ورأي ثعلب بصفة خاصة ويميل إلى أحدهما، وإن كان الغالب الميل إلى رأي الفراء. و نراه في بعض الأحيان يخطّئ الرأي المخالف، مع التعليل والتبرير لتخطئته؛ يدلُّك على ما أقول قوله:« وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيَّهم » في الاعتلال لنصب (وقوفًا) أربعة أقوال: قال أبو العباس: كان أصحابنا يقولون: نصب وقوفًا على القطع من الدَّخول فحومل وتُوضِح فالمقراة. قال أبو العباس: وأنا أذهب إلى أنّ وقوفاً نصب على المصدر لـ (قفَا)، قال: والتقدير: قفا كوقوف صحبي عليّ مطيَّهم. وقال بعض النحويّين: نصب وقوفًا على القطع من الهاء الّتي في نسجتها كما تقول: « مررت بها جالسًا » على القطع من الهاء. وقال آخرون: نصب وقوفًا على الحال ممَّا في نَبْكِ؛ والتقدير عندهم: قفا نبك في حال وقوف صحبي عليَّ مطيَّهم. وقال بعض النَّحويّين: نصب على الحال ممَّا في يقولون؛ والتَّقدير عندهم: يقولون لا تهلك أسًى وتجمَّل في حال وقوف صحبي عليَّ مطيَّهم؛ هذا غلط؛ لأنَّ الظاهر في التقدير مؤخَّر بعد المكنّى، فالمكنّى الذي في يقولون للصّحْب... فلا يتقدّم المُكنّى على الظاهر. وقال بعضهم: نصب وقوفًا على الوقت كأنَّه قال:

---

(١) السابق، ص ٢٤١.

وقت وقوف صحبي، كما تقول العرب: خروجنا خروجكم؛ يريدون: خروجنا وقت خروجكم؛ فهذا قول خامس. وقال بعض أهل اللُّغة: التقدير: بين الدّخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي، فلمّا أسقط الألف واللاَّم نصبه على القطع. وهذا يرجع إلى معنى القول الأوّل الّذي حكاه أبو العبّاس، إلاّ أنّ الفرّاءَ أنكر قول الّذين يقولون: القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه، وقال: يلزمهم ألاّ يأتوا بالقطع مع المكنّي، فلا يقولوا: أنت متكلّمًا أحسن منك ساكتًا، إذ كانت الألف واللام لا تحسن في متكلّم؛ لأنَّ (أنت) لا ينعت لشُهرته وتعريفه»[1].

ويصرّح الرجل وهو يستعرض الخلاف بمذهبه الكوفي، ويصرّح كذلك بخلافه للرأي البصري ومما يؤيّد ذلك قوله وهو يتحدّث عن أصل (عَمِي) في قول عنترة[2]:

يا دارَ عبلةَ بالجِواءِ تكلَّمي وعَمِي صَباحًا دارَ عبلةَ واسْلَمِي

« وقال أبو عمرو بن العلاء: عمي؛ من قولهم: عَمَت السماءُ تعمِي. وهذا خطأ عندنا،لأنه لو كان كذلك لكان (واعمي) على مثال (واقضي)؛ لأنَّ (عَمَت تعمي) على مثال (قَضَتْ تَقضي) فينبغي أن يكون أمر المؤنث منه (اعمي)

(١) ينظر السابق ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) البيت الثاني من المعلقة ص ١٩٧ في شرح المعلقات السبع للزوزني.

على مثال (اقضي)، وكان أصحابنا ينكرون قول أبي عمرو، ويحتجون بهذا الذي وصفناه، وقالوا: الصحيح عندنا أن يكون (عمي) من (وَعَمَت) تَعِمُ، على مثال: وَعَدت تَعِدُ. فيكون الأمر منه (عِمِي) على مثال (عِدِي)، وكان الأصل في المستقبل (يوعد) و (يوعم)؛ فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء »[1].

وكان في بعض الأحيان يكتفي باستعراض رأي الفريقين دور أن يصرح بانتمائه الكوفي أو بميوله تجاه مدرسته الكوفية التي ينتمي إليها،يقول عن ناصب الفعل المضارع المسبوق بلام التعليل (لأقضي)– في قول عنترة [2]:

فوقفتُ فيها ناقتي وكأنَّها فَدَنٌ لأقضيَ حاجةَ المتلَوِّمِ

: « وأقضي في قول الكوفيين منصوب بلام، وهو في قول البصريين منصوب بإضمار (أنْ) كأنه قال: لأن أقضي. وقال الكوفيون: معناه « لكي أقضي » [3].

****

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٦٠.

(٢) ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني، ص ١٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٦٠.

المبحث الثالث
أسس التفكير النحوي عنده

أ- السماع (أو النقل أو الرواية):

يُعَدّ السماعُ الأصل الأول من أصول النحو العربي عند النحويين واللغويين جميعًا، ويرادفه في الاصطلاح مصطلح (النقل). والمراد بالمسموع أو المنقول هاهنا: « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة؛ فخرج عنه – إذن – ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذَّ من كلامهم؛ كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)... »[1].

وقد حدّد الجلال السيوطي السماع بقوله: « وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى – وهو القرآن – وكلام نبيِّه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر »[2].

---

(١) لمع الأدلة، ص ٨١ – ٨٢.

(٢) ينظر الاقتراح، ص ٤٨.

وقد عني الرجل بالسماع في هذا الكتاب عناية كبيرة، ومما يدلُّك على هذا قوله وهو يشير إلى معاني (أو) في قول طرفة بن العبد في بيته السابع والسبعين في معلقته الشهيرة:

ولكنَّ مولايَ امرؤٌ هو خانقي على الشكرِ والتَّسآلِ أو أنا مفتدِ

قال: « وفي رواية أبي عبيدة (أو) بمعنى (أم)، وعلى رواية العامّة (أو) بمعنى (بل) كأنه قال:بل أنا مفتدٍ. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون ﴾[1] وأنشد الفرّاء :

بدتْ مِثْلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضحى وصورتِها، أو أنتِ في العينِ أملحُ[2]

معناها: بل أنتِ. ويقال (أو) بمعنى (الواو) والتقدير: وأنا مفتدٍ؛ قال الله عزّ وجلّ ﴿ ولا تُطِعْ منهم آثمًا أو كفورًا ﴾[3]. و (أو) بمعنى (أم) قليل في الكلام »[4].

---

(١) الصافات: ١٤٧.

(٢) البيت لذي الرمّة في ملحقات ديوانه ص ١٨٧٥، والخصائص: ٢ / ٤٥٨، جواهر الأدب ص ٢٦١.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٩٨.

وقد حرص الرجل على السماع المباشر من شيوخه ، كما لاحظنا ذلك منه مع والده أبي محمد القاسم الأنباريّ[١] وشيخه أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٢] وشيخه أحمد ابن عبيد[٣]، كما حرص على النقل عن أئمّة المذهبين الكوفي والبصريّ؛ كالكسائي[٤] والفرّاء[٥] وابن السكّيت[٦] وقطرب[٧] والأصمعي[٨]، وابي عمرو[٩] ويونس بن حبيب[١٠] وعيسى ابن عمر الثقفيّ[١١] والرياشي[١٢] وأبي حاتم السجستاني[١٣]

---

(١) ينظر المصدر السابق، ص ٧٤.

(٢) السابق، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص ٣٥، ٧٤.

(٤) ينظر المصدر السابق، ص ٦٨.

(٥) ينظر المصدر السابق، ص ٦٦.

(٦) ينظر المصدر السابق، ص ٩٤.

(٧) ينظر المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٨) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤، ٦٨.

(٩) ينظر المصدر السابق، ٦٨.

(١٠) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤.

(١١) ينظر المصدر السابق، ٦٩.

(١٢) ينظر المصدر السابق، ص ٤٩.

(١٣) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤.

وأبي عبيدة[١] وغيرهم. ومما يؤيّد ذلك قوله: ((وسمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: امرؤ القيس بمنزلة عبد الله وعبد الرحمن. وفي إعرابه أربعة أوجه؛ يقال: قال امرُؤُ القيس، بضمّ الراء والهمزة، وقال امْرَؤُ القيس، بفتح الراء وضمّ الهمزة، وقال مُرؤُ القيس، بضمّ الميم والهمزة بغير ألف، وقال مَرؤُ القيس، بفتح الميم وضمّ الهمزة؛ فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم قال هو معرب من جهتين، ومن فتح الراء والميم قال هو معربٌ من جهة واحدة ، وعلى هذا تقول: أعجبني شعرُ امرِئ القيس، بكسر الراء والهمزة، وتقول أعجبني شعرُ امرَإ القيس، بفتح الراء وكسر الهمزة،وأعجبني شعرُ مرءِ القيس،بكسر الميم والهمزة، وأعجبني شعرُ مَرءِ القيس، بفتح الميم وكسر الهمزة » [٢].

ونراه أيضًا ينقل عن ثعلب ما قاله في إعراب (المقاناة) وهو يشرح بيت امرئ القيس:

كبِكرِ المقاناةِ البياض بصفرةٍ ...[٣].

والمسموع – كما ذكر السيوطي في كلامه السابق – ثلاثة أنواع: القرآن الكريم بقراءاته، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب نثرًا وشعرًا في إطار

---

(١) ينظر المصدر السابق، ص ٦٤، ٦٩

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

عصر الاستشهاد، وسوف أجمل القول في بيان موقف عالمنا أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري من هذه الأصول الثلاثة في السطور التالية.

١) القرآن الكريم بقراءاته:

احتلّ الشاهد القرآني عند أبي بكر أعلى مراتب السماع؛ فكلّ ما قرئ به يجوز – عنده – الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا، وقد احتجّ بالقراءات الشاذّة التي لم تخالف قياسًا معروفًا، ولا غرابة في ذلك؛ فهو كوفي المذهب في النحو بنى منهجه على منهج أسلافه الكوفيين الذي يحتجون بالشاهد الفرد ويجعلونه أصلاً يقاس عليه في بناء القواعد، بخلاف البصريين الذين يشترطون تواتر الشواهد؛ فنراه يُثبت (أُجوه) في (وُجوه) – بإبدال الهمزة من الواو – بالآية الكريمة: (وإذا الرسل أُقّتَتْ)[١]، مكتفيًا بها، واكتفاؤه بالشاهد القرآني دليل على مدى أهميته عنده[٢]، كما هو الشأن عند كثير من علماء المذهبين[٣].

. وكذلك نراه يكتفي بالشاهد القرآني دليلاً على رفع الاسم المتقدّم (النار) بما عاد عليه من الضمير في (كحّلهم) في قول امرئ القيس: والنارُ كحّلهم بها،

---

(١) المرسلات: ١١.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص١٥٣.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص ١٥٣.

وهو قول الحق – تبارك وتعالى -: (والقمرُ قدَّرناه منازلَ)[١]، فرفع (القمر) بما عاد عليه من الهاء[٢].

ونراه يحتجّ بقراءة أبي عمرو: ﴿ وَيَأمُرْكُم بالفحشاء ﴾[٣] وبقراءته: ﴿ فمن ذا الذي يَنْصُرْكم من بعده ﴾[٤] دليلاً يؤيِّد رواية سيبويه لقول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغلِ

ويوجّهها بأنّه سكن للتخفيف[٥].

ونراه ينسب القراءات التي يوردها إلى أصحابها، ويسوّي بينها دون ترجيح لواحدة على أخرى، وهو منهج مطّرد عنده؛ ففي شرح البيت الحادي والسبعين من معلّقة عنترة:

وازْوَرَّ من وَقْعِ القَنَا بلَبانِهِ وشكا إليَّ بعَبرةٍ وتَحَمْحُمِ.

يقول: و (ازْوَرَّ) معناه (تمايل)، وهو مأخوذ من (الزَّوَر)، والزَّورُ: الميل. يقال: ازْوَرَّ يَزْوَرُّ، وتزاوَرَ يتزاوَرُ، وازوارَّ يَزْوارُّ وازَّوَرَ يَزَّاوَرُ. قال الله – تبارك

---

(١) يس: ٣٩.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٢.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) آل عمران: ١٦٠.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤١ – ٤٢.

وتعالى-: ﴿ وترى الشمسَ إذا طلعت تزاوَرُ عن كهفهم ﴾[١] معناه: تمايل، والأصل فيه (تتزاورُ)؛ فأدغمت الزاي الأولى في الثانية،وتقرأ (تَزَاوَرُ) بتخفيف الزاي والأصل فيه (تتراورُ) فحذفوا إحدى التاءين،وقرأ قتادة: ﴿ تَزْوَرُّ ﴾ على مثال (تَحْمَرُّ)، وهذا مستقبل (ازْوَرَّ) وقرأ أبو رجاء: ﴿ تزْوارُّ ﴾ على مثال (تحمارُّ) و (تصفارُّ)،وهذا مستقبل (ازوارَّ) »[٢].

وفي قول عنترة في البيت السادس والسبعين من المعلّقة [٣]:

الشاتمَي عِرضي ولم أشْتِمْهُما والناذرَيْنِ إذا لَقِيتُها دَمِي

يقول: « وإنّما قال: إذا لقيتُهما. ولم يقل: إذا لقياني، وهو أبين في الكلام؛ لأنّ ما لقيك فقد لقيته، وما لقيته فقد لقيك ». واحتجّ لذلك بقول بقراءتين؛ الأولى قراءة حفص والأخرى قراءة ابن عباس – رضي الله عنهما؛ يقول: « قال الله – عزّ وجلّ – فتلقّى آدمُ من ربّه كلماتٍ ﴾[٤] وقرأ ابن عباس –رضي الله عنه– ﴿ فتلقّى آدمَ من ربِّه كلماتٌ ﴾؛فمعنى القراءتين واحد؛لأنّ ما لقيك فقد لقيته،وما لقيته فقد لقيك،وقال الله – تبارك وتعالى: ﴿ لا ينالُ عهدي

---

(١) الكهف: ١٧.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٧.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٤) البقرة: ٣٧.

الظالمين ﴾[١] وفي قراءة عبد الله: ﴿ لا ينال عهدي الظالمون ﴾. قال الفرّاء: معنى القراءتين واحد؛ لأنّ ما نلته فقد نالك، وما نالك فقد نلته »[٢].

ومن مظاهر تقديسه القراءة واعتداده بها في التقعيد النحوي أنّه أثبت (حَبَبْتُ أَحِبّ) بقراءة أبي رجاء (فاتَّبعوني يَحْبِبْكم اللهُ)[٣] وهو بهذا يخالف البصريين الذين يقولون: لا يقال: حَبَبْتُ الرجلَ، وقالوا في قولهم: رجلٌ محبوب: هو مبنيٌّ على (حَبَبْتُ)، و (حَبَبْتُ) غير منطوق به، كما قالوا: رجل مجنون؛ فبنوه على (أَجَنَّه) الله تعالى، و(جنَّه)، إنّما يقال: أَجَنَّه الله سبحانه »[٤].

وإذا اجتمع الشاهد القرآني مع شاهد من نوع آخر نراه يقدِّم الشاهد القرآني؛ يدلُّك على هذا أنه استشهد بالآية الكريمة ﴿ والظالمين أعدّ لهم عذابًا أليمًا ﴾[٥]، ثم أعقبها بقول الشاعر:(والبيضَ ألبسهم) وذلك وهو بصدد

---

(١) - البقرة: ١٢٤.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٩.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٦٣.

(٥) الإنسان: ٣١.

الاحتجاج لوجه النصب في (النارَ) في قول امرئ القيس: (والنارَ كحّلهم بها) [١].

وممّا يدلُّك على هذا أيضًا أنّه استشهد على مجيء (في) بمعنى (على) بشاهد قرآني فقط وهو قوله تعالى: ﴿ لأصلِّبنّكم في جذوع النخل ﴾[٢] ثمّ أنشد بعده قول الشاعر:

نصبنا رأسَنا في رأسِ جِذْعٍ[٣].

وقد لاحظتُ على شواهده القرآنية ما يلي:

- أنّه يولي الشاهد القرآني جلّ عنايته فيكثر من الاستشهاد به للاستدلال على صحة رأي أو لدعم رأي أو تقوية رأي أو ترجيحه والشواهد على ذلك وفيرة [٤].
- استشهد الرجل بالعديد من القراءات،وقد لوحظ أنّه كان ينسب القراءة إلى أصحابها[٥].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ٤٢.

(٢) طه: ٧١.

(٣) _ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٠.

(٤) ينظر السابق، ص ٩٨،

(٥) السابق، ص ٩٨.

- أنّه يرى أنّ القراءات كلّها حجّة في التقعيد النحوي وفي الاحتجاج؛ إذ إنّها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل.

٢) الحديث النبوي الشريف:

لم يختلف موقف أبي بكر عن موقف أسلافه من النحويين السابقين الذين لم يفيدوا من هذا المصدر المهمّ في التقعيد النحوي، مع أنّهم لا يشكّون في فصاحته،صلى الله عليه وسلّم، فالرسول الكريم أفصح العرب باتفاق الجميع من النحويين وغيرهم، ولكنهم أخذوا هذا الموقف العجيب بحجّة أن الحديث يجوز روايته بالمعنى، وأنّ معظم رواته من الأعاجم الذين قد يتطرّق اللحن إلى ألسنتهم.

والملاحظ أنّ أبا بكر قد أورد اثنين وثلاثين حديثًا لإقرار عدد من الألفاظ اللغوية ولم يوردها كشواهد نحوية بغرض إثبات القاعدة النحوية، وإليك بعض المواضع الدالّة على ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

- قوله – صلى الله عليه وسلّم –: (لَيُّ الواجدِ يُحِلُّ عقوبته): فنراه يحتجّ به شرحًا للفظة (أَلْوَى) الواردة في قول امرئ القيس[١]:

ألا رُبَّ خَصْمٍ فيك أَلْوَى رَدَدْتُه نصيحٍ على تَعذالهِ غيرِ مؤتلي[٢]

---

(١) ديوانه ص ٤٧.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٩٦.

- ما روي عنه - صلى الله عليه وسلّم - أنه قال لوائل بن حجر ولقومه: (من محمد رسول الله إلى أقيال حضرموت): وقد أورده دليلاً احتجّ به أبو عبيد على أنّ (الأقيال) تعني ملوك اليمن دون الملك الأعظم [١].

وتجدر الإشارة إلى أن أبا بكر في موقفه هذا متأثّر بأبي زكريا الفرّاء الذي أورد في كتابه (معاني القرآن) أربعة وثلاثين حديثًا؛ منها تسعة عشر حديثًا في بيان سبب النزول [٢] وخمسة أحاديث لمجرد الاستئناس اللغوي بها [٣]، وأربعة أحاديث في تفسير بعض الآيات [٤]، وثلاثة أحاديث في تفسير كلمات لغوية [٥]، وحديثان لبيان حال النبي – صلى الله عليه وسلّم – وأصحابه حين نزول بعض

(١) السابق، ص ٣٣٤.

(٢) ينظر معاني القرآن: ١ / ٦٢، ١١٥ - ١١٦، ٢٣١، ٣٤٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٥١، ٢ / ٨٨، ١١٥، ٣٣٦، ٣ / ٢٥، ٤٣، ٥٠ – ٥١، ٦٧، ١٤٥، ١٥٠ – ١٥١، ١٦٣، ٢٩٨.

(٣) ينظر السابق: ١ / ١٤٦، ٢٦٦، ٢٨٠، ٤٦٨، ٣ / ٦٤، ١٨٣.

(٤) ينظر السابق: ١ / ٦٥، ٤١٦، ٣ / ٢٨٨ .

(٥) ينظر السابق: ٢ / ٥٩، ٤٠٠.

الآيات [١]، وحديث ساقه للتمثيل [٢]. ولم يستشهد بالحديث إلا في موضع واحد من كتابه [٣].

٣) كلام العرب نثرًا وشعرًا:

المقصود به ما أثر عن العرب من نثر وشعر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن.

ولكلام العرب ولغاته مكانة عظيمة بين شواهد الرجل؛ حيث إننا نراه يثبت لغة من لغات العرب بناء على ما سمعه من كلامهم، ونراه أيضًا دقيقًا في نقوله، ونرى نقوله موثَّقة إلى حدّ بعيد، ويظهر ذلك في مواضع عديدة في الكتاب، منها قوله: « وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفرّاء،قال:يقال حَجَجْتُ حِجَّةً أو حِجّتين،وقال: لم أرَ العرب تقول حَجَّة»[٤].

ونراه ينقل عن يعقوب أنّ الحَجّ والحِجّ لغتان، ونقل عنه أيضًا أنّ الحِجَّة مكسورة لا تفتح وسمع من أبي العباس ثعلب قوله:« الحِجُّ الاسم، والحَجُّ المصدر ». ونقل عنه أيضًا قوله:«وربّما قال الفرّاء هما لغتان»[٥].

---

(١)ينظر السابق: ١ / ١١٥، ٢ / ١١٥ - ١١٦:

(٢) ينظر السابق: ١ / ٥.

(٣) ينظر السابق: ١ / ٤٦٩ – ٤٧٠.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٢٠.

(٥) السابق.

وأجاز حمل (ليس) على (ما) المهملة، كما حملت (ما) الحجازية على (ليس) في العمل، فتستغني عن الاسم والخبر، قال ذلك وهو يفسِّر قول الحارث بن حلِّزة [١]:

ليس يُنْجي مُوائلاً مِنْ حِذارٍ رأسُ طَوْدٍ وحَرَّةٌ رَجلاءُ

وذلك اعتمادًا على ما حُكي عن العرب من قولهم:(ليس الطِّيبُ إلا المسكُ) وأنّ المعنى عنده: ما الطيبُ إلا المسكُ. وحمل عليها قول الشاعر [٢] – في أحد توجيهين –:

هي الشفاءُ لدائي لو تجودُ به وليس منها شفاءُ الدّاءِ مبذولُ » [٣].

وأثبت الرجل لغة (حَبَبْتُ أَحبّ) بشاهد شعري وحيد، وذلك في قوله: «ومن قال محبوب بناه على لغة الذين يقولون: حَببتُ الرجل أَحبّه، قال الشاعر[٤]:

---

(١) البيت الثامن والثلاثون من معلقته الشهيرة، وهو في ص ٢٣٢ من شرح المعلقات السبع للزوزني، وهو برواية: (ليس يُنجي الذي يُوائلُ منّا).

(٢) البيت مختلف في قائله؛فهو لهشام بن عقبة في الأزهية ص ١٩١، والدرر اللوامع:٢/ ٤٢. ولذي الرمّة في شرح أبيات سيبويه: ١ / ٤٥١، ولهشام أخي ذي الرمّة في الكتاب: ١ / ٧١، ١٤٧، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٧٠٤.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٨٦.

(٤) هو غيلان بن شجاع النهشلي، كما في اللسان: ١ / ٢٨٩ .

حَبَبْتُ أبا مروانَ من حبِّ تمرِه وأعلم أنّ الرفــق بالعبد أرفقُ

و والله لولا تمــرُهُ ما حَبَبْتُهُ وما كان أدنى من عبيدٍ ومُشْرِقِ

... وقال البصريون: لا يقال: حَبَبْتُ الرجل، وقالوا في قولهم: رجلٌ محبوب،: هو مبنيّ على (حَبَبْتُه)، و (حَبَبْتُ) غير منطوق به، كما قالوا: رجل مجنون؛ بنوه على: جَنَه الله تعالى، و (جنَّه) غير منطوق به، إنما يقال: أجنَّه الله سبحانه » [١].

وإذا ما انتقلنا إلى الشاهد الشعري وجدناه أيضًا يحتلّ مكانة بارزة ضمن شواهده، ففي بعض الأحيان كان يذكره تأييدًا وتعضيدًا لشاهد قرآني (آية أو قراءة)، وفي بعض الأحيان كان يكتفي به شاهدًا على ما هو بصدده؛ فمن الأول قوله، وهو بصدد توجيه (أن تشتمونا) في قول عمرو ابن كلثوم [٢]:

نَزَلْتُم مَنْزِلَ الأضيافِ منا فعجَّلنا القِرى أن تشتمونا[٣]

: « وموضع (أنْ) نصب على معنى (لأن لا تشتمونا)، فحذف الخافض واكتفى بـ (أنْ) من (لا) فأسقطها، قال الله تعالى: ﴿ رواسيَ أنْ تميدَ بكم ﴾[٤]. معناه لأن لا تميدَ،قال الشاعر:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٦٣.

(٢) ديوانه ص ٧٣.

(٣) في البيت التاسع والسبعين في معلقته الشهيرة. ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٤٧. وهو رقم (٣٢) من المعلقة ص ١٧٩ في شرح المعلقات السبع للزوزني.

(٤) النحل: ١٥.

رأينا ما يرى البُصراءُ فيها فآلينا عليها أنْ تباعا

معناه: أن لا تباعَ. وقال الراعي [١]:

أيّامَ قومي والجماعةَ كالذي لَزِمَ الرحالةَ أن تميلَ مَميلا

معناه: أن لا تميل » [٢].

ومن الثاني الذي يكتفي فيه بالشاهد الشعري قوله: « وربّما حذفوا (أن) واكتفوا منها بـ(لا) كقول الشاعر [٣]:

وَاحْفَظْ لسانكَ لا تقولُ فَتُبْتَلى إنّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطقِ

والمعنى: لأن لا تقولَ.

ومنه أيضًا قوله: « وربّما حذفوا (أنْ) و (لا) جميعًا، قال أبو النجم:

أوصيك أنْ يَحْمَدَلَ الأقاربُ ويرجعَ المسكينُ وهو خائبُ

أراد: أنْ لا يرجعَ المسكين » [٤].

ونراه يكتفي بالشاهد الشعري وهو يشير إلى الأوجه الإعرابية في كلمة

---

(١) ديوانه ص ٢٣٤. وهو في الكتاب: ١ / ٣٠٥، والمقاصد النحوية: ٢ / ٩٩، والدرر اللوامع: ٢ / ٨٩ والتصريح: ٢ / ١٩٥، وخزانة الأدب: ٣ / ١٤٥، ١٤٨.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٤٧ – ١٤٨.

(٣) لم أتوصل إلى نسبته فيما بين يدي من مصادر.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٤٨.

(وجه) في بيت طرفة[١] .

ووجهٍ كأنّ الشمس حلّت رداءها عليه نقيُّ اللون لم يتخدَّدِ

فذكر أن لها وجهين؛ الرفع والخفض (ووجهُ)، وأنّ من خفض كان على مذهبين، الأول أن يخفض على تقدير فعل يناسبه؛ أي على معنى (وتبدي عن وجه) واحتجّ لذلك بقول الراعي النميري[٢]:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزجَّجْنَ الجواجبَ والعيونا

على معنى (وكحَّلن العيونا)، وأتبعه بقول الآخر:

تراه كأنّ اللهَ يَجْدَعُ أنفَه وعينيه أنْ مولاه أمسى له وَقْرُ

والمعنى: يجدع أنفَه ويفقأ عينيه. والوجه الثاني أن يخفض على النسق على الألمى في البيت السابق من معلقة طرفة[٣] وهو:

وتبسم عن ألمى كأنّ منوّرًا تخلَّلَ حُرَّ الرملِ دِعْصٌ له ندي

واحتجّ لذلك بقول النابغة الذبياني[٤]:

إذا تغنّى الحمامُ الوُرْقُ هيَّجني ولو تغرَّبْتُ عنها أمَّ عمّارِ

---

(١) البيت في معلقته الشهيرة. ينظر شرح المغلقات السبع للزوزني ص ٦٩.

(٢) ديوانه ص ٢٦٩. وينظر الدرر اللوامع: ٣ / ١٥٨.

(٣) ديوانه ص ٢١. وينظر المحتسب: ٢ / ١٨٢، ولسان العرب: ١٥ / ٢٥٨.

(٤) ديوانه ص ٥١.

نصب (أمَّ عمار) بـ (هيَّجني) على معنى (وذكّرني) [١].

ونراه يكتفي بما أنشده الفراء وهو قول الشاعر [٢]:

ألا إنّ جيراني العشيَّة رائحٌ دعَتْهم دواعٍ من هوًى ومنادحُ

حيث اكتفى به شاهدًا على جواز نعت الجمع بالمفرد؛ إذ إنّ (جيراني) جمع،و(رائحٌ) مفرد.وإنّما جاز ذلك لأن جيرانًا في تقطيع (عِمران) [٣].

ونراه ينقل عن أكثر أهل اللغة أنّ (ينباع) بمعنى (ينبع) على مثال (يفعل)؛ من: نبع الماء ينبَع، فزاد الألف على الإتباع لفتحة الباء، وأنّ العرب ربما يصلون الفتحة بالألف والضمة بالواو،والكسرة بالياء. واستشهد لذلك ببعض الشواهد الشعرية، منها قول الشاعر:

لا عهدَ لي بنيضالِ اصبحتُ كالسَّنِّ البالِ

وقول امرئ القيس [٤]:

كأني بفتخاء الجناحين لِقوةٍ على عجلٍ مني أطأطئ شيمالي

---

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٥٥.

(٢) لحيان بن جبلة المحاربي في الأشباه والنظائر: ٤ / ٢٢٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٠.

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٦٧.

(٤) ديوانه ص ١٣٩ برواية:..... صَيودٍ من العِقبان طأطأتُ شِملالي.

وقال الآخر [١]:

اللـهُ يعلـــــمُ أنا في تلفُّتنا ... يومَ الفراق إلى إخواننا صـورُ

وأنني حيثما يُثني الهوى بَصَرِي ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ [٢]

وقد لاحظت على منهجه في الاستشهاد بكلام العرب أمورًا، منها:

- أنّه أكثر من الاستشهاد بالأشعار؛ حيث نافت شواهده الشعرية على مائتي بيت وألف بيت، وكثير منها مما خلت منه المصنفات النحوية واللغوية.
- أنّ شواهده الشعرية – مع كثرتها – خلت من النسبة إلى قائليها في الأعمّ الأغلب.
- أنه التزم طريقة واحدة فيما يتعلق بإيراد شواهده الشعرية؛ حيث إنه كان يورد أبياته كاملة دون اجتزاء.
- أنّه كان في بعض الأحيان يكتفي بالشاهد الشعري دون أن يقويه بشاهد آخر من أنواع الشواهد الأخرى، وكان في بعض الأحيان يدعمه بشاهد من القرآن الكريم، وقد مثّلنا لذلك ببعض النماذج الدالة عليه.

---

(١) وهو إبراهيم بن هرمة؛ ملحقات ديوانه ص ٢٣٩.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

- أنّ شواهده الشعرية كانت داخل إطار عصور الاحتجاج المحددة من قبل النحاة.
- استشهد الرجل باثنين وعشرين شاهدًا من كلام العرب النثري وأمثالهم وحكمهم.

ب - القياس:

القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه، كما أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري [١]، وأركانه أربعة: المقيس، المقيس عليه الحكم، العلّة الجامعة بينهما [٢]، وقد عني أبو بكر بالقياس واعتدّ به في عدد من المواضع؛ ومن مظاهر عنايته به أنّه كان يرجّح رأيًا على آخر بحسب قوة هذا الرأي في القياس؛ وخذ مثالاً على ذلك أنّه حين ذكر رواية خفض (يومِ) بعد (لا سيَّما) في البيت العاشر من معلقة امرئ القيس وهو قوله:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيّما يومٍ بِدارةِ جُلجُلِ

عرض بعض الآراء ورجّح واحدًا منها لأنّه الأقيس؛ استمع إليه وهو يقول: « ومن روى البيت الأول: (ولا سيّما يومِ). قال: موضع (ويومَ عقرت) خفض على النسق على اليومِ الأوّل، إلا أنّه نصب لأنّ إضافته غير محضة. وقال الفراء:

---

(١) في الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٢) ينظر لمع الأدلّة ص ٩٣.

لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودًا على قوله (ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ)؛ لأنّه مضاف غير محض، وهو معرفة، فلا يجوز لـ (رُبّ) أن تقع على المعارف. وقال غير الفرّاء: (اليوم) منصوب بفعل مضمر؛ كأنّه قال: وأذكر يومَ عقرتُ. وقالوا: معناه التعجب. قال أبو بكر: والقول الأوّل عندي أقيس؛ لأنّا نضمر إذا لم يمكنا النسق، فإذا أمكننا فليس بنا حاجة إلى الإضمار [١].

ويقول في جمع (هَمّ) في قول طرفة:

وإنّي لأمضي الهمَّ عند احتضاره بعرجاءَ مِزقالٍ تروحُ وتغتدي

ويقال: هَمّ وهموم. ويجوز في القياس (أهُمّ) كما يقال:صَكّ وأصُكّ [٢]. وغير ذلك من المواضع التي تدلّ على ذلك، وقد اكتفينا بالتمثيل ولم نُرِد الحصر.

- وإن تعارض مسموع ولو نادر مع قياس متبع عند البصريين وجدناه يثبت هذا المسموع – تبعًا لمذهبه الكوفي-ويجعله أصلاً يقيس عليه والأمثلة على ذلك كثيرة [٣].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٣.

(٢) السابق، ص ١٥٧.

(٣) ينظر السابق، ص ٢٠٣، ٢٠٩.

ج – الإجماع:

الإجماع هو الأساس الثالث من أسس التفكير النحوي، المراد به إجماع نحاة البلدين الكوفة والبصرة، وقد اشترط له ابن جني ألا يخالف سماعًا ولا قياسًا ثابتًا؛ يقول: « وإنّما يكون حجّة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلاّ فلا »[1].

وأما عن موقف أبي بكر منه فإنّ أبا بكر كان، كغيره من النحويين المتقدمين، يعتدّ بهذا الأساس اعتدادًا عظيمًا ويرى أنّ القوم لا يجتمعون على خطأ أو على ضلال[2].

---

(١) الخصائص: ١ / ١٨٩.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٥٥.

المبحث الرابع
موقفه من العلّة والتعليل

أشرنا في عمل سابق [١] إلى أنّ النحاة اهتمّوا بالعّلة - قديمًا وحديثًا - اهتمامًا بالغًا، فبحثوا وأوجدوا لكلّ ظاهرة يتحدّثون عنها علّة ما، وكانت عللهم صنفين؛ الأول: عّلة تَطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم. والآخر عّلة تُظهِر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. والنوع الأول أوسع استعمالاً وأشد تداولاً، وأنواعها وأنماطها كثيرة متنوعة ذكر السيوطي أربعة وعشرين منها [٢].

ونظرًا لاهتمامهم بالعلّة والتعليل صنّفوا كتبًا تحمل عنوان العّلة،نذكر منها العلل في النحو لقطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ)، وعلل النحو لابن كيسان (ت ٣٢٠هـ)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، وغير ذلك [٣].

---

(١) هو بحثنا الموسوم بمنهج أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في إعراب القرآن في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن). ينظر ص ٣١.

(٢) ينظر الاقتراح ص، ٥٧.

(٣) ينظر في أصول النحو، ص ١١٧.

وأبو بكر محمد بن الأنباري واحد من متقدّمي النحويين الذين اهتمّوا بالعلّة والتعليل، ولا يقلّ اهتمامه بهما عن اهتمام سلفه من شيوخ مدرسته الكوفية من أمثال الكسائي والفراء ويعقوب بن السكيت وأحمد بن يحيى ثعلب وغيرهم؛ فنراه يعلّل لكل ظاهرة يتعرّض لها، وهاك مثالاً يؤيّد ذلك، وهو قوله - وهو بصدد التعليل لقول الحارث بن حلّزة (وأتانا) في البيت التالي:

وأتانا عن الأراقم أنبا ءٌ وخَطْبٌ نُعنى به ونُساءُ

-: « وإنّما قال (وأتانا) ولم يقل (وأتتنا)؛ لأنّ فعل المؤنث إذا فصل بينه وبين المؤنّث بشيء كان الفاصل بينهما كالعِوَض من تاء التأنيث، ويجوز أن يكون ذكّر الفعل؛ لأنّ الأنباء جمع نبأ، والنَّبأ مذكّر، فبنى الجمع على الواحد »[1].

ونراه ينقل عن الكسائي والفرّاء تعليلهما لضمّ (حيثُ) فيقول: « وإنّما ضمّت وهي في موضع خفض؛ لأنّ أصلها (حَوثُ) فعدلت عن الواو إلى الياء، وجعلت ضمّة الثاء خلفًا من الواو هذا قول الكسائي، وقال الفرّاء: ضُمَّت لتضمُّنها معنى المحلّين »[2].

ومما يشار إليه ها هنا أنّ علل أبي بكر من النوع الأول؛ تلك التي تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي أكثر استعمالاً وأشدّ تدولاً من

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) السابق، ص ٢٤٦.

علل النوع الأوّل، وقد تنوّعت علله تنوّعًا ملحوظًا؛فمنها علّة كثرة[١] وعلّة تخفيف[٢] وعلّة اجتماع ساكنين[٣] وعلّة استعمال[٤] وعلّة مشابهة[٥] وعلّة رجوع إلى الأصل[٦] وعلّة حمل على المعنى[٧] وعلة حمل على اللفظ[٨] وعلّة مراعاة المعنى[٩]، وهلمَّ جرًّا.

ويغلب على علله الصبغة التعليمية؛ إذ إنه ينتهج في التقديم لها منهج المعلم، فيبدأ بتساؤل « فإن قال قائل...قيل » وذلك على طريقة المعَّلم؛ ففي شرحه قول عنترة[١٠]:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودًا كخافية الغراب الأسْحَمِ

---

(١) السابق، ص ٣٩، ١٩٦.

(٢) السابق، ص ٤١ – ٤٢.

(٣) السابق، ص ٧٥.

(٤) السابق، ص ٧٥.

(٥) السابق، ص ٧٥.

(٦) السابق، ص ٢٤٦.

(٧) السابق، ص ١٨٦، ٣٦٤.

(٨) السابق، ص ١٨٦.

(٩) ينظر السابق، الصفحات: ١٥٣، ٣٠٨، ٣٣٧.

(١٠) ديوانه ص ١٩٣. وينظر خزانة الأدب: ٧ / ٣٩٠.

يشير إلى أنه يجوز في العربية رفع (سود) ونصبه، وعلّل الرفع بأنه نعت للعدد المرفوع والنصب بأنه نعت لحلوبة المفرد؛ نراه يقول: « فإن قال قائل: كيف جاز لـ (سود) - وهو جمع - أن يكون نعتًا لحلوبة - وهي واحدة - ؟ قيل له: إنما صلح هذا لأنَّ سودًا في تقطيع الواحد، وهو على مثال (قُفْل) و (بُرْد) و (خُرْج) [1].

وفي موضع آخر من كتابه[2] يشير إلى أنّ الشاعر نعت (كِلّة) المفرد بالجمع (وراد) فقال في تعليل ذلك: « فإن قال قائل: الكِلّة واحدة فكيف جاز أن تنعت بـ (وراد) وهو جمع ؟ قيل له: وراد على لفظ الواحد، وهو على مثال كتاب وحمار، فكان بمنزلة قولك: مررت برجل كرام الآباء، ومررت بامرأة كرام الآباء، وأنشد الكسائي والفراء:

ويا ليلة حُرسَ الدجاج طويلة ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

جعل (حرسًا) وهو جمع،نعتًا لليلة؛لأنَّ حُرسًا في تقطيع (قُفْل) و (بُرْد) وما أشبة ذلك[3].

---

(١) - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٦٧.

(٢) السابق، ص ٢٢٤.

(٣) السابق، ص ٢٢٥.

المبحث الخامس
العامل النحوي عنده

مما تجدر الإشارة إليه ها هنا أن النحويين – قديمًا وحديثًا – قد اهتموا بالعامل النحوي منذ أن كان فكرة عند الخليل الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ)[١] وتلميذه النجيب سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)[٢] إلى أن استحكمت هذه الفكرة ونضجت عند أبي الحسن الأخفش (ت:٢١٥ هـ) ونشرت ظلالها على كثير من جوانب النحو عنده، ثم تطوّرت وصارت نظرية مكتملة الجوانب والأركان. وقد أفاض النحويون في استقراء العوامل وذكر مواضع عملها وشروط هذا العمل، وأُلِّفتْ كتب شتى في موضوع العامل منها كتاب العوامل ومختصره لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، وشرحه للشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)،

---

(١) الخليل الفراهيدي:أعماله ومنهجه، ص ٢٣٩.

(٢) ينظر – على سبيل التمثيل – الكتاب: ١ / ٤٤، ٧٢، ٨٢، ٨١، ٢٨٥.

وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب لأبي بكر الشنتريني (ت: ٥٤٩ هـ)، وغير ذلك حتى يومنا هذا [١].

وأبو بكر واحد من النحويين المتقدمين الذين ينتمون إلى المذهب الكوفي منهجًا لهم، تأثّر بأئمة النحو الكوفي الكسائي والفراء ويعقوب بن السكيت وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. وكذلك ببعض أئمة البصريين؛ كسيبويه والأخفش والمبرد، تأثّر بهؤلاء وغيرهم في الاهتمام بالعامل، وحاول كغيره إيجاد عامل لكل معمول، وكان تأثره بالفرّاء واضحًا جليًّا في ذلك.

---

(١) وكان من ثمار سيطرة فكرة العامل على الدرس النحوي أن شطّ النحو العربي عن المنهج الوصفي الذي يجب اتباعه، وتملّك النحاة منهج المناطقة والكلاميين، وسيطر هذا المنهج على تفكيرهم، وكان من الطبعيّ أن تظهر عدّة محاولات مضادّة، كردّ فعل لهذا الموقف؛ منها محاولة ابن مضاء القرطبي (ت : ٥٩٢ هـ) في كتابه الردّ على النحاة، ثمّ ظهرت محاولة أ. إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، تلك المحاولة التي تأثّر فيها تأثُّرًا واضحًا برأي ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) القائل بأنّ العامل هو المتكلم نفسه، وقد تأثر فيها كذلك برأي ابن مضاء المطالب بإلغاء العامل، وهناك محاولات أخرى يرجع إليها في بحثنا الموسوم بـ (منهج أبي البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ في إعراب القرآن في كتابه البيان ص ١٠). وينظر رأي ابن جني السابق في: الخصائص: ١ / ١٠٩ – ١١٠، وينظر كذلك: العامل النحوي ص ٦٥.

فأبو بكر، إذن، يهتمّ بالعامل النحوي اهتمامًا عظيمًا، ويظهر ذلك واضحًا حين نراه يبحث لكلّ معمول عن عامل؛ لأنّ الإعراب أثر يجلبه العامل، وعلى ذلك فكلّ علامة إعرابية وكلّ حركة من حركات الإعراب إنّما تجيء تبعًا لعامل إن لم يكن موجودًا ملفوظًا به فهو مقدَّر ملحوظ، استمع إليه وهو يقول: « ويروى: (ووجهٌ كأنّ الشمس)؛ فمن رفع الوجه كان له ف رفعه أربعة أوجه: أحدهنّ أن يرتفع بإضمار (ولها وجهٌ) ويكون قوله: (كأنّ الشمس حلَّتْ رداءها عليه) صلة (الوجه)... والوجه الثاني أن يرتفع الوجه بما عاد من (يتخدَّد)... والوجه الثالث أن يرتفع الوجه بـ (نقيّ اللون) ويرتفع (نقيّ اللون) بالوجه والوجه الرابع: أن يرتفع الوجه بما عاد من الهاء المتصلة بـ (كأنّ)، وفي هذا الوجه قبح؛ لأنّ النكرة لا ترتفع بما يلاصقها بعدها؛ لأنه صلة والاسم لا يرتفع بصلته». ومن خفض الوجه كان له مذهبان؛ أحدهما أن يخفض على معنى (وتبدي عن وجه)، كما قال الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزجَّجْن الحواجب والعيونا

أراد: وكحَّلن العيونا. وقال الآخر:

تراه كأنّ اللهَ يَجْدعُ أنفَه وعينيه.

معناه: يجدع أنفه ويفقأ عينيه؛ فأضمر للعينين ما ينصبهما. والوجه الآخر أن يخفض بالوجه على النسق على (الألى)؛ لأنه لما قال: (وتبسِم عن ألمى)

كان معنى الكلام: وتُبدي عن ألمى. ولا يحتاج الكلام إلى إضمار فعل، قال الشاعر:

إذا تغنّى الحمامُ الوُرقُ هيَّجني ولو تعزَّيتُ عنها أمَّ عمّارِ

نصب (أمَّ عمّار) بـ (هيَّجني)؛ لأنّ معناه (ذكّرني) »[1].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٥٤ – ١٥٥.

المبحث السادس

مصطلحاته النحوية ودلالتها على مذهبه النحوي *

استخدم أبو بكر عددًا من المصطلحات النحوية الدالّة على مذهبه النحويّ، ومن أشهر هذه المصطلحات ما يلي:

- **الإجراء، عدم الإجراء، يُجرى، لا يُجرى:**

استخدم أبو بكر هذه المصطلحات الكوفية ولم يستخدم المصطلحات البصرية الشائعة في الدرس النحوي: (ينصرف، لا ينصرف، الصرف، منع الصرف)، ومما يدلُّك على ذلك قوله وهو يعرب (عنيزة) في البيت الثالث عشر في معلّقة امرئ القيس: « وعُنَيزَةُ مخفوضة بإضافة الخِدر إليها، وكان ينبغي أن ينصبها بلا تنوين؛ لأنّها لا تُجرى، كما تقول: نظرت إلى فاطمةَ وعائشةَ، ولكنّه خفضها بتنوين لضرورة الشعر »[1].

- **ألقاب الإعراب وألقاب البناء:**

نراه يخلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب؛فمصطلح الرفع عنده ينصرف إلى البناء على الضمّ،يقول:« وأيُّها:يرتفع لأنّه منادى مفرد »[2]. ونحن نعلم أنّ المنادى

---

* وقد رتبتها هجائيًا.

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٥. وينظر كذلك ص ٨٥.

(٢) السابق، ص ٩٩.

المفرد يبنى على ما يرفع به. ونراه يطلق مصطلح (الخفض) على أمور منها البناء على الكسر في نحو (حَذامِ وقَطامِ ورَقاشِ) وبابها، وعلى غيرها من المبنيات [١]. وهو بهذا ينهج نهج الكوفيين؛ لأنهم لم يفرّقوا بين علامات الإعراب وعلامات البناء؛ فعندهم الرفع والنصب والجرّ ألقابًا للمعرب والمبني جميعًا، أمّا عند البصريين فالرفع والنصب والجرّ والجزم للمعرب، والضمّ والفتح والكسر والسكون للمبني، وكان ابن يعيش يقول: حركات البناء عند البصريين: الضمّة والفتحة والكسرة وعند الكوفيين: الرفع والنصب والخفض[٢]، ويقول الرضي: « إنّ الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب في المبني والعكس، و لا يفرّقون بينهما » [٣].

(١) ينظر السابق، ص: ٨٦، ٨٧، ٨٨، وغيرها.

(٢) في عبارة ابن يعيش (الجر) لكننا استبدلناه بالخفض، لأنّه اصطلاح الكوفيين. ينظر شرح ابن يعيش:١ / ٧٢.

(٣) شرح الكافية: ٢ / ٣. وينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص ٣١٥.

• التفسير:

استخدم أبو بكر مصطلح (التفسير) لما يعرف بالتمييز عند البصريين [١]، وذلك في قوله: « والقتيل منصوب على التفسير، والتقدير: عزّ القتيلُ قتيلاً » [٢] وذلك في قول رجل من كِنْدة:

سائل بني أسد بمقتل ربِّهم حجرِ بن أمّ قطامِ عزّ قتيلا

---

(١) التفسير مصطلح مشهور عند جمهور الكوفيين يقابله مصطلح التمييز عند جمهور البصريين. وقد أشار أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢ / ٣٧٧) إلى أن التمييز يقابله: التبيين، التفسير، المميّز، المفسّر. وأشار في البحر المحيط (٢ / ٥٢٠) إلى أنّ الفراء أوّل من سمّى التمييز تفسيرًا. وينظر معاني القرآن للفرّاء: ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦. وقد لاحظ مكي فرقًا بين التمييز والتفسير؛ فأشار إلى أنه إن كان التمييز في الأعداد فالأفضل استعمال مصطلح التمييز وفي غير الأعداد يصحّ التعبير بالتمييز والتفسير والبيان (ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١ / ١٩٣، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ص ٣١)، وتطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري لعبابنة ص ١٤٤ - ١٤٩. وقد استعمل ابن خروف مصطلح التفسير. ينظر: شرح الجمل ٢ / ٦٣٤.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٢. وهناك مواضع عديدة استعمل فيها هذا المصطلح منها الصفحات: ٩٣، ٣٤٠، ٣٤٢.

• الجَحْد:

استخدم أبو بكر مصطلح الجَحْد[١]. وهو مصطلح كوفي تردَّد ذكرُه في كتابات شيخيه الفرّاء وأحمد بن يحيى ثعلب ، في مقابل المصطلح البصري النفي الذي اقتبسه نحاة البصرة من ألفاظ المتكلّمين وكلامهم في الثبوت والثابت والنفي والمنفيّ[٢].

• الحرف:

استخدم أبو بكر مصطلح (الحرف) كبديل لمصطلح (الكلمة)؛ يقول: « ويُسِرُّون: حرف من الأضداد »[٣] . وقد أطلقه أبو عبيدة مريدًا به الكلمة؛ قال ابن الأنباري: « قال أبو عبيدة: العرب تترك همز ثلاثة أحرف أصلها الهمز؛وهي النبيء، من: أنبأ عن الله عزّ وجل والخابية، وهي مأخوذة من (خبأت)،والذرِّيَّة،وهي من: ذرأ الله تعالى الخلق» [٤]. وقد لوحظ أنّ أبا بكر يطلق مصطلح (الحرف) على جميع الكلمات الأسماء منها والأفعال؛ يقول في

---

(١) ينظر السابق، ص ٧٩.

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٠٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٧٦.

(٤) السابق، ص ٣٧٤. وينظر ص ٢٢٢.

مقدمة كتابه (الأضداد): « هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة فيكون الحرف منها مؤدّيًا عن معنيين مختلفين »[١].

والزجاجي يسمّي جميع أدوات الشرط حروفًا [٢]، وقد أخذ عليه ابن السيد هذه التسمية معلِّلاً مأخذه هذا بأنّ هذه الأدوات منها ما هو حرف ومنها ما هو اسم [٣]. ولكن يجاب عليه بأن جلّ المتقدمين يستخدمون هذه التسمية ويطلقون مصطلح الحرف على أنواع الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

- **حروف الصفة، حروف الإضافة:**

مصطلحان كوفيّان استعملهما أبو بكر للدلالة على حروف الخفض ليقابلا عند البصريين مصطلحي: حروف الجرّ [٤].

- **الخفض والمخفوض:**

استخدم أبو بكر مصطلحي الخفض والمخفوض [٥]، وهما مصطلحان

---

(١) الأضداد، ص ١.

(٢) الجمل، للزجاجي، ص ٢١١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، لابن السيد البطليوسي :

(٤) ينظر مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٣١٤.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٤٢.

للكوفيين، في مقابل المصطلحين البصريين الشائعين: الجرّ والمجرور[١]. مع الوضع في الاعتبار أن مصطلح الخفض الذي شاع في الاستعمال الكوفي لم يضعه الكوفيون ابتداءً ولم يبتكروه وإنما أخذوه عن الخليل كما أخذوا عددًا من المصطلحات الأخرى عنه، وكما أخذ البصريون مصطلحاتهم الخاصة بهم منه أيضًا ولكن الكوفيين عمّموا استعمالها فأطلقوها على حركات المنوّن وغير المنوّن[٢]. وقد تابع عدد من نحاة الأندلس الكوفيين في استعمال هذا المصطلح، منهم أبو بكر الزبيدي [٣] ومكي القيسي [٤]، وابن خروف النحوي [٥]. ومنهم من جمع بين المصطلحين الخفض والجر في الاستعمال كابن عصفور في (شرح الجمل) وبعض متأخري النحاة، وإن كان مصطلح الجر هو الذي جرى على ألسنة المتأخرين من النحويين واللغويين.

- **خلَف المصدر**: هذا المصطلح عنده يطلق على النائب عن المفعول المطلق[٦].

---

(١) ينظر السابق ص ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٨٥. وجاء في كشف النقاب للفاكهي (٢ / ٣٣٩) ما نصُّه: « الجرُّ عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين، ومؤدّاهما واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح ».

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ص ٣١١.

(٣) ينظر أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ص ١٦٧، ١٦٩.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن، ص ١٧٨.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٧٣.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ٣٩.

• الردّ، المردود:

من مصطلحاته (الردّ والمردود) ويريد بهما التابع والمتبوع؛ يقول وهو بصدد شرح البيت الحادي عشر من معلقة امرئ القيس[١]:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي فيا عجبًا لرحلها المتحمَّلِ

: ((اليوم موضعه ردٌّ على اليوم الذي بعد (سيَّما) إلا أنّه نصب في اللفظ؛ لأنّه مضاف غير محض...قال الشاعر[٢]:

مِنْ أيّ يوميَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لا يُقْدَرُ أم يومَ قُدِرْ

فاليوم الذي بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الردّ على اليومين الأوّلين))[٣].

وهو تابع في اختياره هذا المصطلح لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء الذي نَقَل عنه قوله: لا يجوز أن يكون « يومَ عقرتُ » مردودًا على قوله « ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ »؛ لأنّه مضاف غير محض، وهو معرفة، فلا يجوز لـ (رُبَّ) أن تقع على المعارف[٤].

---

(١) ديوانه ص ٢٦.

(٢) هو علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه كما في ديوانه ٧٩، وحماسة البحتري ص ٣٧، ونسب للحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني: ٢ / ٦٧٤..

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٢ – ٦٣.

(٤) السابق ص ٦٣.

• الصفة:

نراه يعبِّر بمصطلح (الصفة) مريدًا به الظرف، فيشير إلى أنّ (قبل) منصوبة على الصّفة[١]. والصفة أحد مصطلحين للكوفيين هما (الصفة والمحلّ) يقابلان الظرف (أمام، خلف، يمين، شمال، يوم، ليلة، قبل، بعد ومحوها) عند البصريين [٢].

والصفة مصطلح الكوفيين استخدمه شيوخهم، وقيل إنّ الكسائي هو أوّل من استخدمه من بينهم[٣] وقيل الفرّاء[٤]. وقيل إنّ هذا المصطلح لم يستخدم عند البصريين إلا بعد وفاة أبي العباس المبرّد؛قاله ابن السراج [٥].

• الصِّلة:

الصلة عنده مصطلح يراد به أمور، منها:

- التعلّق (شبه الجملة)؛ فهو يقول،على سبيل المثال:إليها: صلة (تجاوزت) في قول امرئ القيس: (تجاوزتُ أحراسًا إليها ومعشرًا)[٦] وعنده

---

(١) ينظر الصفحات: ٥٩، ٦٢، ٦٣.

(٢) ينظر: الإنصاف / م ٦، ومفاتيح العلوم ص ٣٥.

(٣) قاله ابن السراج في: الأصول في النحو: ١ / ٢٤٥ – ٢٤٦.

(٤) قاله ابن منظور في: لسان العرب / ظرف / ٩ / ٢٢٩.

(٥) في الأصول: ٢ / ٢٥٤. وينظر: تطوّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ص ١٤٢.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٧٦، ٧٨.

(من لهو) صلة (تَمَتَّعْتُ)، و(بها) صلة (لَهْو)، وذلك في قوله: (تمتّعتُ من لهوٍ بها). وكذلك عنده حرف الجرّ صلة الفعل؛فالباء صلة (سائل) في قول الشاعر: (سائل بني أسد بمقتل ربِّهم) وهي كذلك صلة (سار) في قول الآخر:(إذ سار ذو التاج الهمامُ بجحفلٍ)[١] و (مِنْ) صلة (نبكِ) في قول امرئ القيس في مطلع معلقته:(قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)[٢].واللام صلة (ديار) في قول زهير:(ديار لها)[٣]. وغير ذلك من المواضع كثير في كتابه.

ومنها النعت بالجملة مثل: (لا يرام خباؤها)؛ فهي عنده صلة (بيضة)[٤]، وكذلك جملة (يزين) عنده صلة (فَرْع) في قوله: (وفَرْعٍ يزين)

ومنها (ما) الزائدة[٥] في قوله:(إذا ما بكى)[٦]،وفي قوله:(إذا ما اسبكرّت)[٧].

---

(١) السابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٢) السابق، ص ٤٦.

(٣) السابق ص ٢١٨.

(٤) السابق، ص ٧٥. وينظر كذلك ص:٤٣، ٤٤، ٨٥.

(٥) السابق، ص ٣٧.

(٦) السابق، ٦٩ ، وينظر ص ٧٨.

(٧) السابق، ص ٩٣.

وما المصدرية[١]،و (إذ) في قوله:(سائل...إذ سار) صلة (سائل)[٢].

وكذلك أطلق مصطلح (الصلة) على صلة الموصول[٣]. ومعلوم أن التعبير بحروف الصلة من اصطلاحات الكوفيين، ويقابله عند البصريين حروف الزيادة. وذكر ابن يعيش أنّ الصِّلة والحشو من عبارات الكوفيين وأنَّ الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين [٤].

- **الفعل الدائم**: مصطلح كوفي استعمله أبو بكر في كتابه مريدًا به اسم الفاعل عند البصريين [٥].
- **الكناية**:

استعمل أبو بكر مصطلح (الكناية) في مقابل الضمير؛ قال:« وتَجُرُّ: فيه كناية مرفوعة تعود على المرأة » [٦]. وهو هنا يقصد ضمير الفاعل المستتر

---

(١) ينظر السابق، ص ٣٨.

(٢) السابق، ص ٤٣.

(٣) السابق، ص ٥٢.

(٤).ينظر ابن يعيش: ٨ / ١٢٨. وينظر مدرسة الكوفة ص ٣١٥، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٣٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٤.واستعمله الفراء في معاني القرآن ١/ ٨.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٢٢. وينظر كذلك مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ص ٣١٠.

(٦) السابق، ص ٨٠. وينظر كذلك ص ٣١٩

(هي). ويقول في موضع آخر: « كناية النكرة معرفة »[١]. ومعلوم أن الكناية والمكني من مصطلحات الكوفيين [٢] يقابلهما عند البصريين الضمير والمضمر[٣]. وذكر القفطي أنّ للكسائي كتابًا اسمه (هاءات الكناية في القرآن الكريم)[٤].

- **المترجم، الترجمة:**

وهما مصطلحان كوفيان [٥] يريد بهما ما يقابل البدل عند البصريين؛ يقول: « وخِدْرَ عُنَيْزَةٍ : مُترجم عن الخِدرِ الأول »[٦]. وذلك في قول امرئ القيس في

---

(١) ص ١٤٩.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١ / ٥، ٤٣. ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ص ٣١٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٢. وينظر كذلك: شرح ابن يعيش ٣ / ٨٤، والهمع ١/ ١٩٤، والموفي في النحو الكوفي ص ٩٢، والأصول: ١ / ٣٨، ٧١، ٨٨، ١٤٩، ٤١٣، ٢ / ٢٠، ٧٩، ٢٨١، ٣٨٠.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٢ / ٢٧١.

(٥) ينظر شرح الأشموني: ٢ / ٢٦١، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ص ٣١٠.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٥. وينظر ص ٣٦٧.

البيت الثالث عشر في معلَّقته وهو: (ويومَ دخلتُ الخِدرَ خدرَ عُنيزَةٍ). ويشير إلى أنّ (حِجْر) مخفوض على الترجمة عن (رَبِّ) في قول رجل من كندة [١]:

سائل بني أسد بمقتل ربِّهم حجرِ بن أمّ قطامِ عزّ قتيلا

- **المجزوم:**

نراه يطلق مصطلح (المجزوم) على الساكن الذي يحرَّك للتخلص من التقاء الساكنين [٢].

- **النسق، المنسوق، حروف النَّسَق:**

استعمل أبو بكر هذه المصطلحات الثلاثة – وهي مصطلحات كوفية [٣] – في مقابل المصطلحات البصريّة الشائعة في الدرس النحويّ: العطف والمعطوف وحروف العطف [٤]. وقد استعمل الفرّاء مصطلح النسق في مواضع عديدة من كتابه معاني القرآن [٥]، واستعمله ابن شقير في كتابه (المحلّى) [٦]، واستعمله ابن خروف

---

(١) ينظر السابق، ص ٤٢.

(٢) السابق، ص ٤٢.

(٣) – ينظر شرح ابن يعيش: ٣ / ٧٤، ٨ / ٨٨، وارتشاف الضرب: ٢ / ٦٢٩.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٠، ٤١، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧.

(٥) ينظر منها: ١ / ٧٢.

(٦) ينظر ص ١٢٠، ١٧٢. وقد ذكر أبو سعيد السيرافي أنّ ابن شقير ممن خلط علم البصريين بعلم الكوفيين. ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٠٨ – ١٠٩.

في شرح الجمل [١]، وابن مالك في شرح التسهيل [٢] وشرح عمدة الحافظ [٣]، وشرح الكافية الشافية [٤].

- **النصب:**

نراه يعبّر بمصطلح النصب عن فتحة الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجرّ؛ فيقول:«ووجرةَ نصبت وهي في موضع خفض؛ لأنها لا تُجرى للتعريف والتأنيث» [٥].

- **النصب بلا تنوين:**

مصطلح يراد به عنده الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فيما لا يجرى [٦].

- **النعت، المنعوت:**

يعبر الرجل بمصطلحي النعت والمنعوت – وهما مصطلحان كوفيان[١]– في مقابل المصطلحين البصريّينِ الصفة والموصوف[٢] مع ملاحظة أن بعض البصريين قد جرى على لسانه هذان المصطلحان الكوفيان.

---

(١) ينظر: ١ / ٣١٩.

(٢) ينظر: ٣/ ٣٤٣.

(٣) ينظر ص ٦٠٦.

(٤) ينظر ص ١١٩٨.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٤.

(٦) ينظر السابق، ص ٦٥.

• **الواو المقحمة:**

عبر أبو بكر بمصطلح الواو المقحمة كبديل للواو الزائدة، وهو يشرح قول امرئ القيس:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بطنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عقنقلِ

فقال: « وإنَّما تقحم الواو مع (لمّا) و (حتى إذا)، قال الله – عزَّ وجلّ –: ﴿ فلمّا أسلما وتلَّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيمُ ﴾[٣]. معناه: ناديناه، فأقحم الواو. وقال – عزّ وجل –: ﴿ حتّى إذا فتحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلِّ حَدَبٍ ينسلون واقتربَ ﴾[٤]. معناه: اقترب فأقحم الواو على الجواب. وقال عزَّ وجلّ: (حتّى إذا جاءُوها وفتحت أبوابُها)[٥].أراد:فتحت أبوابُها،فأقحم الواو.وأنشد الفرّاء[٦]:

حتّى إذا قملت بطونُكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبُّوا

---

(١) وربما استعملهما بعض البصريين ينظر الهمع (٢ / ١١٦)، ومدرسة الكوفة ص ٣١٤.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٢، ٦٤، ٧٦، ٨٠.

(٣) الصافّات: الآيتان (١٠٣ – ١٠٤).

(٤) الأنبياء: الآيتان ٩٦، ٩٧.

(٥) الزمر: ٧٣.

(٦) للأسود بن يعفر؛ في ديوانه ص ١٩.

وقلبتمُ بطـنَ المجَنِّ لنا إنَّ اللئيمِ العاجزُ الخَبُّ .

معناه: قلبتم، فأقحم الواو »[١].

- **الوقت**: وهو مصطلح خاصّ بأبي بكر يعني بـه (الظـرف)؛ يقـول:« غدوة موضعها نصب على الوقت »[٢]

كانت هذه أبرز المصطلحات النحوية التي استخدمها أبـو بكـر في شرحـه عـلى المعلَّقات، وهي مصطلحات كوفية شائعة في كتابات شيوخ هذه المدرسة، وربّما وجدنا بعضها في كتابات بعض نحاة البصرة أخذوها عن بعض أئمّة الكـوفيين و ربّما أخذوها عن المـصدر الأصـل؛ أعنـي الخليـل الفراهيـدي الـذي كانـت مصطلحاته مشاعًا بين الفريقين البصري والكوفي .

كانت هذه طائفة بأشهر المصطلحات النحوية التي استخدمها عالمنا الكبير أبو بكر، وهي في جملتها مصطلحات اشتهرت على ألسنة كبار الكوفيين، ومنهـا مصطلحات أخذوها عن شيخ البصريين الخليل كما أخذ عنه جمهـور البـصريين كثيرًا من مصطلحاتهم، ومنها مصطلحات كوفية خالصة ابتدعوها هـم ابتـداءً ثمّ استخدموها في مصنّفاتهم.

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨١.

(٢) السابق، ص ١٤٦. و ينظر كذلك: ٧٨، ٨١.

المبحث السابع
آراؤه النحوية

أبو بكر واحد من قدامى الكوفيين الذين لهم إسهاماتهم الواضحة ولهم باعهم الممتدّ ولهم مكانتهم المرموقة في خدمة العربية وعلومها، وقد عدَّه بعضهم من رجال الطبقة الأخيرة من طبقات جيل المؤسسين للمذهب الكوفي في النحو واللغة بعد طبقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وقد تأثّر بالفراء في جُلّ آرائه [١]، وتأثر بشيخه ثعلب في مواضع عديدة من كتابه موضوع الدراسة، وتأثّر بالكسائي في بعض آرائه؛ كرأيه في عامل الرفع في الفعل المضارع كما سيتبيّن في السطور التالية إن شاء الله. وهذه جملة من آرائه في عدد من القضايا النحوية [٢] أوردناها بغية الكشف عن ملامح فكره النحوي:

- **فعل الأمر بين الإعراب والبناء من وجهة نظر ابن الأنباري وتقويم رأيه في ضوء آراء النحويين:**

يرى أبو بكر أنّ فعل الأمر معرب مجزوم؛ لأنّه مقتطع من المضارع المفرد المخاطب، وعليه فالفعل عنده قسمان لا ثالث لهما. وهذا ما صرّح به عند إعرابه جميع أفعال الأمر التي وردت في شعر المعلقات التي شرحها، ففي المعلقة

---

(١) ينظر ص ٦٢ – ٦٣، ٧٢ – ٧٣، ١١٦، ١٤٩، ١٥٠.

(٢) أوردناها مرتبة وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته.

الأولى -- وهي معلقة امرئ القيس -شواهد كثيرة لأفعال الأمر منها ما هو صحيح الآخر للواحد فيكون ساكنًا، ومنها ما هو مسند إلى ضمير غير الواحد فيكون محذوف النون، ومن الأول الفعل (تحمّل) في قوله[١]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لا تَهْلِكْ أَسًى وتَحَمَّلِ

ومنها كذلك الفعل (انْزِلْ) في قوله[٢]:

تَقُولُ وَقَد مَالَ الغَبِيطُ بِنا مَعًا عَقَرْتَ بَعِيرِي يا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

فهما عندنا مبنيّان على السكون الذي هو عدم الحركة، غير أنّهما كسرا للقافية، وهما عند أبي بكر مجزومان على الأمر؛ استمع إليه وهو يقول : « وموضع (تحمَّل) جزم على الأمر » [٣]. ويقول:" وموضع (انزل) جزم على الأمر "[٤].

ومن الثاني الفعل (قفا) في قوله[٥]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ بِسِقْطِ اللوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

---

(١) ديوانه، ص ٩.

(٢) ديوانه، ص ١١.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٥٥.

(٤) السابق، ص ٦٦.

(٥) الديوان، ص ٨.

فهو عندنا فعل أمر مبنيّ على حذف النون، ولكنه عند أبي بكر معرب مجزوم؛ لأنّه مقتطع من المضارع، وأصله عندهم (لِتَقِفا)؛ لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم حذفوا اللام وأتَوْا بألف الوصل فصار (قفا).

ومثله الفعل (سيري) والفعل (أرخي) في قوله[١]:

فقلتُ لها سيري وأَرخِي زِمامَه ولا تُبعديني من جَنابكِ المُعَلَّلِ

يقول أبو بكر معلِّقًا عليه:« موضع سيري جزم بتأويل لام ساقطة؛ كأنّه قال:لتسيري وعلامة الجزم فيه سقوط النون؛ لأنّ الأصل (سيرين) وكذلك: أرخي زمامه »[٢].

وما قيل في (سيري) و (أرخي) يقال في (أجلي) و (سُلِّي) في قوله :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هـــذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي

وإن كنتِ قد ساءتكِ مني خليقةٌ فَسُلِّي ثيابي مــن ثيابكِ تَنْسُلِ[٣].

وهذا الذي ذهب إليه أبو بكر هو مذهب الكوفيين؛ حيث إنّ الفعل عندهم قسمان؛ بإسقاط الأمر بناء على أنّه مقتطع من المضارع للمخاطب، وعندهم أيضًا أنّ أصل (افعَلْ) لِتَفْعَل؛ لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال؛ ونظرًا لأنه مقتطع

---

(١) السابق، ص ١٢.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦٧.

(٣) في ديوانه ص ١٢ – ١٣.

من المضارع فهو مثله في الإعراب[١]. وانتصر لهم ابن هشام في المغني[٢]، وقال أبو حيان: واختاره شيخنا أبو علي الحسن بن أبي الأحوص[٣]. ويحتجّون لصحّة مذهبهم بأدلة وشواهد، من هذه الشواهد قراءة: (فبذلك فلتفرحوا)[٤] ويستدلّون

(١) ينظر الإنصاف ص ٤٢٧ ، والمغني ص ٢٥٣- ٢٥٤، وكشف النقاب ص ٣٠٠.

(٢) ينظر المغني ص ٢٥٤، وينظر كذلك كشف النقاب ص ٣٠٠.

(٣) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢ / ١٨١.

(٤) يونس: من الآية (٥٨). وجاء في الإنصاف ص ٤٢٧: " وذكرت القراءة على أنها قراءة النبي – صلى الله عليه وسلّم- من طريق أبيّ بن كعب، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبي رجاء العُطاردي، وعاصم الجحْدَريّ ، وأبي التيّاح وقتادة، والأعرج، وهلال بن يَسَاف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوبُ الحضرميّ، وغيرهم من القرّاء ". وذكرت القراءة أيضًا على أنها قراءة علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما. تنظر هذه القراءة في معاني القرآن للفرّاء: ١ / ٤٦٥، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٣ / ٦٥ وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١ / ٢٦٩،، وإعراب ثلاثين سورة له ص ٢٧، والحجّة له ص ١٨٢ والحجّة للفارسي: ٤ / ٨٠، والمحتسب لابن جني: ١ / ٣١٣، والكشف: ١ / ٥٢٠، والبحر المحيط: ٤ / ١٧٠، والنشر:٢ / ٢٨٥، والإتحاف ص ٣١٥.

أيضًا بالحديث الشريف: ((ولتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ))[١]، أي: زُرَّهُ: وبقوله- صلى الله عليه وسلّم-:((لِتَأخذوا مصافّكم))[٢]، أي: خذوا. وبقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خيرِ قريش فَتُقَضَّى حوائجُ المسلمينا[٣]

وبقول الآخر:

فلتكن أبعدَ العُداةِ من الصُّلْـ ـحِ ، منَ النَّجمِ جارهُ العيُّوقُ[٤]

وغير ذلك من الشواهد التي احتجّوا بها لتأييد ما ذهبوا إليه، وبعد أنْ أتوا بالعديد من الشواهد قالوا:«فثبت أنّ الأصل في الأمر للمواجَه أن يكون باللام نحو لِتَفعَل كأمر الغائب، إلا أنّه لمّا كثر استعمال الأمر للمواجَه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة

(١) الحديث بهذا اللفظ في الإنصاف ص ٤٢٧، والمساعد: ٣ / ١٢٤. وبلفظ آخر في صحيح البخاري: ١ / ١٣٩ – كتاب الصلاة – أبواب الصلاة في الثياب، وفي سنن أبي داود: ١ / ١٧٠ – باب في الرجل يصلي في قميص واحد.

(٢) ينظر كتاب تخريج الأحاديث والأخبار للزيلعي: ٢ / ١٢٧. وينظر الحديث في معاني القرآن للفرّاء: ١: ٤٧٠، ولإنصاف ص ٤٢٧، والمغني ص ٢٥٤، والتصريح: ١ / ٥٥.

(٣) وهي إحدى روايات البيت. والبيت مجهول القائل، ينظر الإنصاف ص ٤٢٧، والمغني ص ٢٥٤، والمساعد: ٣ / ١٢٤،والتصريح:١ / ٥٥، والخزانة: ٩ / ١٤، ١٠٦.

(٤) لم يعرف قائله، ينظر الإنصاف ص ٤٢٩.

الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف... وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلاً لعملها» [١].

ومذهب البصريين أنّ الفعل ثلاثة أقسام، وذلك لأنّ الأزمنة كذلك؛ إذ الفعل إمّا متقدّم عن زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخّر عنه؛ فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال. وهذا المذهب هو الذي ساد في الدرس النحويّ عند متأخّري النحويين[٢]. وعندهم أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، وأصل بنائه السكون، وقد ينوب غيره عنه؛ كحذف آخره إن كان الفعل معتلّ الآخر، أو حذف النون إن كان الفعل ممّا اتصل به الألف والنون أو الواو والنون أو الياء والنون، واحتجّوا لصحّة مذهبهم بأدلّة وحجج وبراهين مودعة في الكتب المعنيّة بأمر الخلاف النحوي[٣]. وإلى هذا القول ذهب عدد من النحويين منهم ابن السرّاج[٤]، وابن الشجري[٥]، وأبو البركات

(١) الإنصاف ص ٤٢٩ – ٤٣٠. وراجع أدلة الكوفيين في المسألة الثانية والسبعين ص ٤٢٧ وما بعدها

(٢) ينظر كتاب كشف النقاب، ص ٣٠٠.

(٣) ينظر الإنصاف، المسألة (٧٢)، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٤) ينظر الأصول: ٢ / ١٧٣.

(٥) ينظر الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٥٥.

الأنباري[١] ، وموفق الدين يعيش بن علي[٢]، وابن هشام الأنصاري في غالب كتبه[٣].

ونحن نرى ما يراه البصريون من أنّ فعل الأمر قسم برأسه وأنّ الأفعال ثلاثة أنواع، ونراه أيضًا مقتطعًا من المضارع المخاطب المجزوم، كما يرى الكوفيون، وأنه مأخوذ منه بإجراءين اثنين؛ أوّلهما: حذف تاء الخطاب، والثاني: الإتيان بألف الوصل ليتوصل به إلى النطق بالساكن، وأنّ أصل (افْعَلْ) لِتَفْعَلْ، وأصل (افعلوا) لِتفعلوا، وأصل (اسعَ) لِتسعَ. وكان ينبغي أن يكون حكم الأمر كحكم المضارع المقتطع منه فيكون معربًا مثله، كما هو مذهب الكوفيين، ولكنّه لما كثر استعماله محذوف اللام على صورته التي استقرّ عليها ولازم حالة واحدة وهيئة واحدة انتقل من حالة الإعراب إلى حالة البناء، ولذلك فهو عندنا أمرٌ مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، كما يراه البصريون.

- رأيه في نوع الياء في فعل الأمر (انْجَلِي) في قول امرئ القيس:

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلِ[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف ص ٤٣٩، وأسرار العربية ص ٣١٩.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش: ٧ / ٦١.

(٣) ينظر شرح القطر ص ٣١، وشرح الشذور ص ٦٣،وشرح اللمحة البدرية: ٢ / ٣٢٢.

(٤) ديوانه ص ١٨.

. وتقويمه في ضوء آراء النحويين قديمًا وحديثًا:

اتّضح من الفقرة السابقة أنّ علماءنا القدامى قد اختلفوا حول طبيعة فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء، وهذه الفقرة ذات صلة وثيقة بالسابقة؛ حيث إنّها تبيّن لنا ما هي علامة إعراب الفعل المذكور عند من قال بإعرابه، وهم الكوفيون وابن الأنباري، وعند من قال ببنائه وهم البصريّون ومن حذا حذوهم من المتأخّرين، ونجد أنفسنا مضطرين لعقد مقارنة غير متعمَّدة بين الفكر العربي الأصيل المتمثّل في رأي البصريين والكوفيين وابن الأنباري من جانب والفكر الحديث المتمثِّل في رأي علماء اللسانيات الحديثة من جانب آخر؛ وقد لفت انتباهي أنّ أبا بكر يشير – وهو بصدد شرح بيت امرئ القيس المذكور – إلى أنّ الفعل (انجلي) موضعه جزم على الأمر، وأنّ علامة الجزم فيه سكون اللام في الأصل[1] ثمّ احتاج إلى حركتها بصلة لها ليستوي له الوزن فكسرها ووصل الكسرة بالياء. ونقل عن شيخه الفرّاء أنّ العرب تصل الفتحة بالألف والكسرة بالياء والضمة بالواو؛ كما في قول الله تبارك

---

(١) الأصل في كلّ مبني اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا أن يبنى على السكون؛ لأنّه أخفّ الحركات، ولأنّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع. قاله الإمام عبد الله الفاكهي في كتابه كشف النقاب ص ٥٨٨.

وتعالى: ﴿ فاضرب لهم طريقًا في البحر يَبَسًا لا تَخَفْ دركًا ولا تخشى ﴾[١]، وكما في قول خزيمة بن مالك[٢]:

إذا الجوزاءُ أردفت الثريّا ظننتُ بآل فاطمةَ الظنونا

وكما في قول قيس بن زهير بن جذيمة العبسي[٣]:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

وكما في قول القائل[٤]:

هجوتُ زَبّانَ ثمّ جئتُ معتذرًا من هَجْوِ زَبّان لم تهجو ولم تَدَعِ[٥]

---

(١) وهي قراءة حمزة ويحيى بن وثّاب. ينظر السبعة ص ٤٢١، ومعاني القرآن للفرّاء: ١ / ١٦١، ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ والنشر: ٢ / ٣٢١، والتفسير الكبير للرازي: ٢٢ / ٩٣، والمنتخب: ٣ / ٤٥٢.

(٢) ينظر الأغاني: ١١ / ١٥٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٣ / ٣١٦، والخصائص: ١ / ٣٣٣، والمحتسب: ١ / ٦٧، ١٩٦، ٢١٥، والمنصف: ٢ / ٨١، ١١٤، ١١٥، والخزانة: ٣ / ٥٣٦.

(٤)غير منسوب في سرّ صناعة الإعراب: ٢ / ٦٣٠، والمنصف: ٢ / ١١٥، و ابن يعيش: ١٠ / ١٠٤،والممتع ص ٥٣٧، وشرح الشافية للرضي:٣ / ١٨٤، وشرح شواهدها ص ٤٠٦ والتصريح:١ / ٨٧، والخزانة: ٨ / ٣٥٩.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٩ – ١٠٠.

وقد تابعه الخطيب التبريزي في ذلك، فأشار إلى أنّ (انجلي) في موضع السكون.وأنّهم شبّهوا ثبات الياء فيه بإثبات الألف في قول الحقّ تبارك وتعالى: (فلا تنسى) وبإثبات الألف في كلمة (الظنونا) في قول خزيمة بن مالك السابق، وبإثبات الياء في (يأتيك) في قول قيس بن زهير العبسي السابق، وبإثبات الواو في قوله (لم تهجو) في البيت السابق أيضًا [1].

والقول بأنّ العلامة السكون في الأصل في الفعل (انجلي) وما كان من بابه لا يستقيم إلا إذا قلنا إنّ السكون هو عدم الحركة؛ أي هو سلب للحركة، وأنّه يرمز لعدم الحركة هذه بالسكون (ْ-).

وعلى الرأي الكوفي يكون الفعل المذكور معربًا مجزومًا وعلامة جزمه حذف حرف العلّة ثم أشبعت الكسرة فجاءت الياء الجديدة، وعلى رأي البصريين يكون الفعل (انجلي) مبنيًّا على حذف حرف العلّة؛ لأنّ مضارعه علامة جزمه حذف حرف العلّة، وكما هو معلوم عند نحاتنا أنّه عند حذف حرف العلّة تبقى حركة من جنسه دليلاً عليه؛ فتبقى كسرة تحت الحرف الذي قبل المحذوف دلالةً على أنّ المحذوف ياء، وتبقى فتحة عليه إن كان المحذوف ألفًا، وتبقى ضمّة إن كان المخذوف واوًا. وعليه تكون صورة الفعل هكذا (انجلِ) ثمّ مطل الشاعر كسرة اللام وأشبعها فنتج عنها الياء، فقال (انجلي

---

(١) ينظر شرح القصائد العشر للتبريزي، ص ٦٧ – ٦٨.

)، وعليه فإنّ الياء الموجودة ليست هي لام الفعل المحذوفة وإنّما هي أخرى طارئة ناشئة عن إشباع كسرة اللام كما ذكر الفراء في معاني القرآن[1]، وهذه نقطة الخلاف بين الفريقين – أعني خلافهم حول بنائه أو إعرابه – ولكنّ نقطة الاتفاق بينهم تكمن في أن كثيرًا من هؤلاء وهؤلاء متفقون على أنّ هذه الياء نشأت نتيجة إشباع الكسرة الموضوعة تحت اللام للدلالة على أنّ المحذوف الياء.

وابن الأنباري مع أنّه يتفق مع الكوفيين في الرأي بأنّ فعل الأمر (انجلي) معرب مجزوم إلاّ أنّه يختلف معهم في تفسير ما حدث له عند إعرابه؛ فهو يرى أنّ الفعل مجزوم في الأصل بالسكون،ولما احتاج الشاعر إلى تحريك اللام ليستقيم له وزنه حرّكها بالكسر الذي هو أقرب الحركات إلى السكون،ثمّ أشبع الكسرة كما هي عادة العرب في إشباع الحركات فنشأت الياء.

ولكنّ تفسير الظاهرة من وجهة نظرنا يختلف عما كان عليه الأمر عند البصريين والكوفيين وابن الأنباريّ؛ فعلى سبيل المثال الأفعال (يسعى، يدعو، يرمي) – ونحوها – أفعال مضارعة تنتهي بمصوّتات طويلة (حركات طويلة) هي الفتحة الطويلة في الأوّل والضمّة الطويلة في الثاني والكسرة الطويلة في الثالث. والمصوّت الطويل في الدرس الصوتي الحديث بمثابة

---

(١) ١ / ١٦١.

مصوّتين قصيرين من جنسه، كما أشرنا في أعمال لنا سابقة[1] وكما يظهر في الجدول التالي:

المصوّت الطويل	رمزه الصوتي	المصوّت القصير	رمزه الصوتي
ألف المدّ	aa	الفتحة	a
واو المد	uu	الضمة	u
ياء المدّ	ii	الكسرة	i

وكما يتضح من خلال الكتابة الصوتية التالية: (ي -َ س ع -َ -َ/ y a s ' a a)، (ي -َ د ع -ُ -ُ/ y a d ' u u)، (ي -َ ن ج -َ ل - - -ِ/ y a n g a l i i).

وبدخول الجازم تصبح هذه الأفعال على النحو التالي (لم يسعَ، لم يدعُ، لم ينجلِ) فتكون منتهية بمصوّتات قصيرة: (لم ي -َ س ع -َ/ y a s ' a) (لم ي -َ د ع -ُ/ y a d ' u)، (لم ي -َ ر م -ِ/ y a n g a l i).

والأمر من هذه الأفعال: اِسْعَ، اُدْعُ، اِنْجَلِ: (e i n g a l i - o u e I s ' a - d ' u).

فنحن هنا أمام تقصير حركة أو تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة ولسنا أمام حذف ألف أو واو أو ياء -كما عبر الصرفيّون العرب القدامى -

---

(١) أشير هنا إلى أعمالنا التالية: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ودور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، وأثر ابن جني في بناء الدرس اللغوي الحديث.

بمصطلحات تنطلق من الخطّ لا من النطق، ولسنا أمام تحريك حرف ساكن بالكسرة ثم إشباع الكسرة، كما قال ابن الأنباريّ.

وأزيد الأمر وضوحًا فأقول: أنتم يا علماءنا تقولون إنّ الفعل المضارع (يكتبُ) مثلاً يجزم بالسكون – وهذا صحيح – والسكون حذف الحركة؛ أي أنّه مجزوم بحذف الحركة، وإنما وضع السكون عليه ليعلم أنّ الحركة التي هي الضمّة محذوفة. ونحن نطبّق هذا أيضًا على الفعل الناقص، فنقول: تحذف الحركة الأخيرة للجزم فتبقى حركة قصيرة. قارن بين التغير الحادث في الفعل الصحيح والناقص في التحليل الصوتي التالي:

الفعل الصحيح المرفوع	الفعل الصحيح المجزوم	الفعل العليل المرفوع	"الفعل العليل المجزوم
Yaktub+u	.+yaktub	ya n gal +Ii	ya n g a l + ı

والملاحظ أنّ علماءنا القدامى تعاملوا مع المصوّتات الطويلة التي في آخر هذه الأفعال على أنّها صوامت (consonants) لامصوّتات (vowels) بمثابة حركتين من جنسها[1]، وأنّهم تعاملوا مع المصوّتات على أنّها ملازمة للصوامت

(١) باستثناء ابن جني الذي تنبّه إلى الطبيعة الواحدة لكلّ من حروف المدّ والحركات كما أشرنا إلى ذلك في بحثنا الموسوم بـ (أثر ابن جني في بناء الدرس اللغوي الحديث). وينظر: الخصائص (٢ / ٣١٥ – ٣١٦)، وسرّ صناعة الإعراب ١ / ١٧. ولكنّ ملاحظته بهذا الشأن لم تؤتِ ثمارها في مسلك من جاء بعده من القدماء حيال هذه الاصوات الطويله وأجرائها، باستثناء الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا (ت ٤٢٨ هـ) الذي تأثر بابن جني في هذا وتنبّه كذلك إلى الطبيعة الواحدة لحروف المدّ والحركات

وليست ذات طبيعة استقلالية، أي أنهم تعاملوا مع الكلمة على أنها مكوّنة من عدد من الأحرف (الصوامت) المتحركة بحركات (مصوّتات)، ولم يتعاملوا معها على أنّها مكوّنة من مجموعة أصوات منها ما هو صامت ومنها ما هو مصوّت. وهذا ما ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة ويتعارض مع منجزات العلم الحديث[1].

ومن المعلوم أنّ فعل الأمر مأحوذ من المضارع المجزوم، وهذا يعني أنّ التغيير الحادث فيه كالتغيير الحادث في مضارعه؛ أعني تقصير المصوّت الطويل (الحركة الطويلة التي هي صوت المدّ). وعملاً بالقاعدة النحوية التي تقول: « يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه » يمكننا أن نقول إن الأفعال (اسعَ، ادعُ، انجلِ) مبنية على حذف مصوّت قصير من آخرها أو قل إن شئت: تقصير المصوّت الأخير.

في رسالته المؤلّفة في علم الأصوات الموسومة بـ أسباب حدوث الحروف ص ٨٥. وينظر للباحث: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص ٢٣٣ وما بعدها، ودور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية ص ٤٥.

(١) ينظر التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني لمؤلفه هنري روبرت فليش ص ٦٨، ودروس في علم أصوات العربية لـ جان كانتينو ص ١٤٧، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص ١٥٨، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص ٦٥، وبين التراث والحداثة: قسمات لغوية في مرآة الألسنية لعبد الفتاح الزين ص ٢٠.

وقد تنبّه علماء اللغة المحدثون إلى الطبيعة الواحدة لأصوات المدّ والحركات وخرجوا بما يشبه القانون أو النظرية حين قالوا إنّ ياء المد في (ينجلي) ونحوه عبارة عن حركة طويلة (كسرة طويلة) وهي تعادل حركتين قصيرتين (كسرتين ـ ـ / ii) فعند دخول الجازم تحذف إحدى الحركتين وتبقى الأخرى، كما اتّضح من الجدول السابق، وهكذا الحال مع فعل الأمر منه وهو (انجلِ) المبني على حذف حركة قصيرة (e n g a l ii) ---> (e n g a l i)، ولكن لما احتاج الشاعر إلى إشباعها أشبعها فنتج صوت مدّ من جنسها وهو الياء المَدّيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن حمل إبقاء الياء في الفعل (انجلي) على لغة لبعض العرب وهي لغة أولئك الذين يجرون الفعل المعتلّ مجرى الصحيح في إعرابه وبنائه؛ وهي لغة نقلها عن العرب عدد من النحويين، منهم من نقلها في أصوات العلّة الثلاثة التي هي الواو والياء والألف؛ كالفرّاء[١]، وابن الأنباري[٢]، وابن مالك[٣]. وحملوا عليها قراءة حمزة ويحيى بن وثّاب السابقة

---

(١) ينظر معاني القرآن: ١ / ١٦١.

(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢ / ٧٦٩.

(٣) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ٧٣ – ٧٤.

(لا تخفْ درَكًا ولا تخشى)، وحملوا عليها كذلك عددًا من الشواهد الشعرية منها قول الشاعر [١]:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي بما لاقت لَبُونُ بني زيادِ

وقول الآخر [٢]:

هجوتُ زبّانَ ثمّ جئتُ معتذرًا من هَجْوِ زَبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

ومنهم من جعلها وقفًا على الواو والياء دون الألف، ووجّهوا القراءة بتوجيهات أخرى، كأن يجعلون الفعل مرفوعًا على الاستئناف أو على الحالية، أو يجعلونه مجزومًا بحذف الياء وأنّ هذه الياء صلة أو إشباعًا للكسرة، ومن هؤلاء الزجاجي [٣] وابن أبي الربيع [٤]، [٥].

.....

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر الجمل ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

(٤) ينظر الكافي: ٢ / ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٥) وهناك من أنكر هذه اللغة؛ كابن السّيد البطليوسي وابن خروف والصفّار، وغيرهم. ينظر الحلل ص ٣٩٢، وتنقيح الألباب ص ٣٩٥، والخزانة: ٨ / ٣٦١.

▪ رأيه في توجيه (ما) في قول امرئ القيس [١]:

قَعَدْتُ لَهُ وصُحْبَتِي بين ضارجٍ وبين العُذَيبِ بُعْدَ ما متأمّلي

يرى ابن الأنباري أنّ قوله: ((بُعْدَ ما متأمّلي)) يراد به النداء، أي: يا بُعْدَ ما تأمَّلتُ، أي: تبيَّنتُ. وعليه فإنّ (ما) موصولة بمعنى (الذي) وهي في موضع خفض على الإضافة، وصلتها الجملة الاسمية بعدها وقد حذف صدر صلتها وهو العائد المرفوع (هو) الذي هو المبْتدأ، و (متأمّل) خبر المبتدأ في جملة الصلة مرفوع ولكنّه كسر للضرورة الشعرية أي: مراعاة لحرف الرويّ المكسور في القصيدة [٢].

ونقل النحّاس عن بعض أهل اللغة أنّ قوله (بُعْدَ ما متأمّلي) بمعنى: ما أبعدَ ما أمَّلت. وحكى عن الرياشي (بَعْدَ ما) وأشار إلى أنّها تحتمل معنيين،أحدهما أن تكون بمعنى (بَعُدَ) ثمّ سقطت ضمة العين كما تسقط من (عَضُد) فيقال (عَضْد)،والمعنى الثاني (بَعْدَ ما تأمَّلت)[٣].

ويرى بعض أهل اللغة أنّ (ما) صلة الكلام، أي: حشو وزيادة في الكلام، وأنّ (مُتَأمّلي) بمعنى (التأمُّل)، وأنّ المعنى عنده: يا بُعْدَ تأمُّلي. وعليه فالمتأمّل مخفوض بإضافة (بُعْد) إليه. ويرى بعضهم أنّ (ما) موصولة في موضع رفع بـ

---

(١) ديوانه ص ٩٤.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١١٨.

(٣) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس، ص ١٩٢.

(بَعُدَ) التي هي أصل (بُعْدَ) والتي نقلت ضمَّة عينها إلى الباء قبلها، كما قالوا: نِعْمَ الرجلُ. وأصله: نَعِمَ الرجلُ.ويُروى: (بَعْدَ ما مُتَأَمَّلِ) على معنى: بَعُد ما متأمّلِ. وعليه فـ (ما) موصولة في موضع رفع على الفاعلية. ويجوز أن تكون (ما) زائدة و (متأمّل) مرفوع بـ (بَعُد) على الفاعلية، وتكون الباء باقية على فتحتها وسقطت الضمّة على العين، كما تقول: كَرُمَ الرجلُ. وأنت تريد: كَرُمَ الرَجلُ. ويرى بعضهم: أنّ (بَعْدَ) على أصلها وليست بمعنى (بَعُدَ).وعليه فإنّ (ما) في موضع خفض على الإضافة إلى (بَعْدَ)[1].

- **موقفه من حذف الاسم الموصول مع بقاء صلته، والمحلّ الإعرابي لجملة (جاءت) في قوله:**

إذا قامتا تضوَّع المِسْكُ منهما نسيمَ الصَّبا جاءت بِرَيّا القُرُنْفُلِ

يرى أبو بكر أنّ جملة (جاءت) في بيت امرئ القيس المذكور صلة (الصَّبا) وما فيه يعود على (الصَّبا)؛ وإنّما جاز للصّبا أن توصل؛ لأنّ هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول، فيوصل كما يوصل (الذي)،قال الله تعالى: ﴿ كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفارًا ﴾[2]؛ فـ (يحمل) صلة (الحمار)، والتقدير: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارًا[3].

---

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١١٨.

(٢) الجمعة: من الآية (٥).

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٠.

وهذا الذي ذكره أبو بكر ينكره البصريون ويقولون إنا لم نجد في كلام العرب اسمًا موصولاً محذوفًا وصلته مبقّاة، ويجعلون مثل هذا حالاً؛ فإن كان الفعل ماضيًا قدّروا معه (قد)[١].

■ رأيه في عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

يرى أبو بكر أن المبتدأ والخبر يرفع كلّ منهما الآخر؛ أي أنهما ترافعا، وهذا الرأي نجده على مدى صفحات كتابه[٢]. وهذا هو الرأي المشهور عن جمهور الكوفيين[٣]، وهو اختيار ابن جني وأبي حيان والسيوطي[٤]، في مقابل الرأي الآخر الذي يرى أنّ رافع المبتدأ معنويّ وهو الابتداء لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنه مبنيّ عليه؛ فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وهو رأي جمهور البصريين ومن وافقهم من المتأخرين؛ كابن مالك وعبد الله الفاكهي وغيرهما[٥].

---

(١) شرح القصائد العشر للتبريزي، ص ٣٢.

(٢) انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، الصفحات: ٨٤، ٨٧، ١١٣، ١٤٤، ١٦٥، ٢٣٩، ٣٠٨.

(٣) ينظر الإنصاف – م (٢٥)، والتصريح ١ / ١٥٩، والهمع ١ / ٩٤.

(٤) ينظر المصادر السابقة.

(٥) وهناك أقوال أخرى في رافع المبتدأ والخبر ، منها: أنّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو: زيدٌ ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبٌ للضمير فإن لم

وقد وجدته للمرة الأولى يرى أن المبتدأ مرفوع بمعنى المبتدأ والخبر؛ أي: بالابتداء والخبرية معًا [١]. ووجدته أيضًا في أحد المواضع يرى أن الخبر مرتفع بإضمار (هما) وكان ينبغي أن يقول بالمبتدأ المضمر ولا يقول بالإضمار[٢]. وفي موضع آخر، وذلك في قول طرفة (فلولا ثلاثٌ)[٣]، يشير إلى أنّ الثلاث يرتفعون بـ (لولا) ولم يشر إلى أنه مرفوع بالخبر المحذوف؛ فكأنّه يرى أنّ الخبر هو (لولا) وليس الخبر المحذوف وجوبًا.

- **قوله في تحديد خبر الناسخ: هل هو الجملة أو ما عاد منها ؟**

يرى أبو بكر أنّ خبر الناسخ حين يكون جملة ليس هو الجملة في الحقيقة إنّما هو ما عاد منها؛ يدلُّك على هذا ما يلي:

يكن ثَمّ ذكر نحو: (القائم زيد) ترافعا؛ وهو قول آخر لبعض الكوفيين. ومنها أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء؛ وعليه الأخفش وابن السرّاج والرمّاني. ومنها كذلك أن العامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معًا؛ وهو اختيار أبي العباس المبرد. ينظر هذه الآراء والمذاهب في: المقتضب: ٢ / ٤٩، ٤ / ١٢١ – ١٢٦، والإنصاف – م (٢٥)، والتصريح: ١ / ١٥٩ ، وكشف النقاب ص ٣٥٨.

(١) ينظر السابق، ص ١٧٣.

(٢) ينظر السابق، ص ١٧٨.

(٣) ص ١٨٨.

- قوله وهو يشرح قول امرئ القيس (فأضحى يسُحُّ الماءَ...)، وذلك في البيت الخامس والسبعين: « واسم أضحى مضمر فيه،وخبره ما عاد من يسُحُّ... » [١].

- وقوله وهو بصدد شرح البيت الثاني عشر من معلقة امرئ القيس:

فظلَّ العذارى يرتمين بلحمها وشحمٍ كهُدَّابِ الدِمَقسِ المُفَتَّلِ

: ((والعذارى: موضعهنّ رفع بـ (ظلّ)... وخبر (ظلّ) ما عاد من (يرتمين) من ذكر العذارى))[٢].

- وقوله وهو يشرح قول امرئ القيس التالي: (وإن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي):«وخبر الكون ما عاد من التاء التي في (أزمعت)[٣].

والمعروف عند جمهور المعربين أن الجملة في نحو ما ذكرنا هي الخبر وتقدر بحسب ما دخل عليها من عوامل، فجملة خبر المبتدأ في محلّ رفع وجملة خبر (كان) في محلّ نصب) وجملة خبر (إنّ) في محلّ رفع وهكذا.

.....

■ **رأيه في إعراب المصدر (أسًى) في قول امرئ القيس التالي:**

وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيَّهم يقولون لا تَهْلِك أسًى وتَجَمَّلِ.

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٢١.

(٢) السابق، ص ٦٣ – ٦٤.

(٣) ينظر السابق، ص ٧١.

يرى أبو بكر أنّ (أسًى) في البيت السابق منصوب على المصدرية - أي: على (المفعول المطلق)؛ لأنه لا يطلق مصطلح (المفعول) إلا على المفعول به، وأما بقيّة المفاعيل المعروفة فهي عنده أشباه مفاعيل أو مصادر إجمالاً كما هو الشأن في تصوُّر هذه المنصوبات من قبل الكوفيين - وهذا رأي الكوفيين كما نعلم؛ لأنّ البصريين يرونه منصوبًا على أنّه مصدر وُضِعَ موضع الحال، أي: لا تحزن آسيًا[1].

- رأيه في علّة نصب (صبابةً) في قول امرئ القيس:

ففاضت دموع العينِ منّي صبابةً على النحر حتى بلّ دمعيَ مِحْملي

ذهب أبو بكر إلى أنّ (صبابة) منصوبة على معنى: لأجل؛ على نحو: زرتُك ابتغاءَ بِرِّك، أي: لأجل بِرّك. وعلى نحو قول الحق - تبارك وتعالى -: (من الصواعق حذرَ الموتِ)[2]؛ أي: لأجل حذر الموت[3]. وخالفه أبو جعفر النحاس فذهب إلى أنّ نصب (صبابة) على أنها مصدر في موضع الحال كما تقول: جاء زيدٌ مَشيًا، أي: ماشيًا، ونحوه قوله عزّ وجلّ: (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غَورًا)[4]، أي: غائرًا. وأجاز أبو جعفر أن تكون منصوبة على المفعول

---

(١) السابق، ص ٥٥.

(٢) البقرة : من الآية (١٩).

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٤.

(٤) الملك: من الآية ٣٠.

لأجله – كما هو مذهب ابن الأنباري – ومثّل له بـ: جئتُك ابتغاءَ العلم، أي: من أجل ابتغاء العلم. واحتجّ بما أنشده سيبويه وهو قول حاتم بن عبد الله الطائي[١]:

وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه وأعرض عن شتم الكريم تكرُّمًا

أي: من أجل ادخارِه[٢].

- **كلمة (يوم) بين الإعراب والبناء في قوله: (ويوم عقرتُ) من وجهة نظر ابن الأنباري:**

كلمة (يوم) في بيت امرئ القيس[٣]:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي فيا عجبًا من رحلِها المُتَحَمَّلِ

مختلف فيها بين النحويين من حيث البناء والإعراب؛ فقال قوم: يوم منصوب بفعل مضمر، والتقدير: وأذكر يومَ عقرتُ[٤]. وقال آخرون إنه مبنيّ على

---

(١) ديوانه ص ١١٩، وينظر الكتاب: ١ / ٣٦٨، ٣ / ١٢٦.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٠٨. وهذان القولان اللذان ذكرهما أبو جعفر نقلهما الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ص ٣٣.

(٣) ديوانه ص ٢٦.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٣، ٦٥. وينظر كذلك: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١١٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٥.

الفتح، وهو في موضع خفض بالعطف على (يوم) الذي يلي (سِيَّما) عند من رواه بالجرّ في قوله [١]:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ولا سِيَّما يومٌ بدارةَ جُلجُلِ

وهو في موضع رفع عند من روى (يوم) بعد (لاسيّما) بالرفع[٢].

والذين قالوا بالبناء عللوا ذلك بأنّه قد جُعِل (يوم) و (عقرت) بمنزلة اسم واحد، وأنّ ظروف الزمان تبنى إذا أضيفت إلى الأفعال الماضية[٣]، أو أضيفت إلى اسم غير متمكّن، وذلك نحو: أعجبني يوم نجح عمرو، ونحو ما أنشده سيبويه[٤]:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال ندلَ الثعالبِ[٥]

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص ٢٦.

(٢) فمن خفض جعل (ما) زائدة للتوكيد وأضاف، ومن رفع جعلها بمعنى (الذي) وأضمر مبتدأ.أي: ولا سيّما هو يومٌ.

(٣) ويجوز عند الكوفيين أن تبنى ظروف الزمان مع الفعل المستقبل ولا يجوز ذلك عند البصريين لأنّ المستقبل معرب. قاله النحاس. ينظر شرح القصائد التسع المشهورات، ص ١١٥.

(٤) الكتاب: ١ / ١١٦.

(٥) نسبه البصريّ في الحماسة لأعشى همدان،ينظر:٢/ ٢٦٣. وينظر البيت في الكامل:١ / ١٨٥، واللسان:١٤ / ١٧٦.

وكما في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ من خِزْيِ يومَئذٍ ﴾ في قراءة نافع والكسائي[١].

وقد أشار ابن الأنباري إلى ما ذكرناه وزيادة، فذكر أنّ (يوم) موضعه رفع على الردّ على اليوم الذي بعد سيّما، إلا أنّه نصب في اللفظ لأنّه مضاف غير محض. واستشهد لذلك بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وما أدراك ما يومُ الدين ثمّ ما أدراك ما يومُ الدين يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئًا ﴾[٢]. واستشهد كذلك بقول علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه[٣] –:

من أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لا يُقدَرُ أم يومَ قُدِر[٤]

مشيرًا إلى أنّ اليوم الذي بعد الهمزة والذي بعد (أم) في موضع خفض على الردّ على اليومين الأوّلين إلا أنّه نصب في اللفظ لأنّ المضاف غير محض، ومثله كلمة (حين) المخفوضة بـ (على) على الموضع المنصوبة على اللفظ في قول الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّبا فقلتُ ألمّا تصحُ والشيبُ وازعُ[١]

---

(١) وقرأها الباقون بالكسر. ينظر التيسير ص ١٢٥.

(٢) الانفطار: ١٧ – ١٩.

(٣) ديوانه، ص ٧٩.

(٤) ينظر الطبري: ٦ / ٨٣.

والملاحظ أنّ أبا بكر يشير إلى مذهبه الكوفي بوضوح حين يستشهد هاهنا بشواهد بنيت فيها ظروف الزمان مع الفعل المستقبل، وهذا أمر أجازه الكوفيون ومنعه البصريون بحجّة أن المستقبل معرب.

وأشار أبو بكر إلى رواية الخفض (ولاسيما يومٍ)، وعليها فتكون (يومَ عقرت) في موضع خفض على النسق على اليوم الأول في (ألا ربّ يومٍ) إلا أنّه نصب – على حدّ اصطلاحه – لأنّ إضافته غير محضة. ونقل عن الفرّاء قوله: لا يجوز أن يكون (يومَ عقرتُ) مردودًا على قوله (ألا ربّ يومٍ)؛ لأنّه مضاف غير محض، وهو معرفة، فلا يجوز لـ ربّ أن تقع على المعارف. وهذا الرأي عنده أقيس من قول من قال إن اليوم هاهنا معرب منصوب بفعل مضمر وقال: « لأنا نضمر إذا لم يمكنا النسق، فإذا أمكننا فليس بنا حاجة إلى الإضمار » [٢].

- كاف التشبيه بين الحرفية والاسمية من وجهة نظره:

تكررت كاف التشبيه في عدد من المواضع في المعلقات، وهي عند أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري اسم لا غير، ومعناها (مِثْل) ولها موضعها من الإعراب بحسب ما يقتضيه السياق؛ولنأخذ نموذجًا من هذه المعلقات معلقة امرئ القيس؛ لأن هذه الكاف أكثر ورودًا فيها. ولو نظرنا إلى الأبيات التي

---

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٢ – ٦٣.

(٢) السابق ص ٦٣.

وردت فيها هذه الكاف في هذه المعلقات وموقف أبي بكر منها لوجدناه يراها اسمًا في كل هذه المواضع:

فهي اسم في موضع رفع في قوله: (كالسجنجلِ) – في البيت التالي[١]:

مُهَفهفةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضةٍ ترائبُها مصقولةٌ كالسجنجلِ

على أنها نعت لـ (مصقولة)، والتقدير عنده: ترائبها مصقولة مثلُ السجنجل[٢]. ووافقه النحاس وزاد عليه قوله: « ويجوز أن تكون في موضع نصب على أن يكون نعتًا لمصدر محذوف؛ كأنه قال: مصقولة صقلاً كالسجنجل »[٣].

وهي في موضع خفض على النعت لـ(جيد) في قوله[٤]:

وجيدٍ كجيدِ الرِّئم ليس بفاحشٍ إذا هي نصَّتْهُ ولا بمُعطَّلِ

والتقدير: وجيدٍ مثلِ جيدِ الرئمِ[٥].

وكذلك هي في موضع خفض على النعت للأثيث في قوله[١]:

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص ٤٠.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٤.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٤١، وكلام النحاس هاهنا نقله التبريزي في كتابه شرح القصائد العشر ص ٥٦.

(٤) ديوان امرئ القيس، ص ٤٣.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٦.

وفرعٍ يَزينُ المتنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كَقِنوِ النخلةِ المتعثكِلِ

والتقدير: أثيثٍ مثلِ قِنوِ النخلة[٢].

وهي كذلك اسم في موضع خفض على النعت لـ (شحم) في قوله[٣]:

فظلّ العذارى يرتمين بلحمها وشحمٍ كهدّاب الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

وتابعه في ذلك الخطيب التبريزي[٤].

وهي كذلك في (الجديل – أنبوبٍ – كموج) في قوله:

وكَشْحٍ لطيفٍ كالجديل مُخَصَّر وساقٍ كأنبوبِ السَّقِيِّ المُذَلَّلِ[٥]

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه عليَّ بأنواع الهمـــومِ ليبتلي[٦]

وهي اسم في موضع نصب في قوله:(فادبَرْنَ كالجزع) في الشاهد التالي[٧]:

فَأدبَرْنَ كَالجزعِ المُفَصَّلِ بينه بِجيدٍ مُعَمٍّ في العشيرةِ مُخْوَلِ

---

(١). ديوان امرئ القيس، ص ٤٣.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٨٧.

(٣) ديوانه ص ٢٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٦٣.

(٤) ينظر شرح القصائد العشر ص ٤٠.

(٥) ديوانه ص ٤٤ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٨.

(٦) الديوان ص ٤٨.

(٧) الديوان ص ٦١.

والتقدير: فأدبرن مثلَ الجزع[١]. أو على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير. فأدبرن إدبارًا مثلَ الجَزع[٢].

وهو بهذا يختلف مع جمهور البصريين ومن تابعهم من النحويين حول طبيعة كاف التشبيه في نحو قولهم ((أنت كزيدٍ))؛ فسيبويه[٣] والمبرّد وجمهور البصريين – وتابعهم في ذلك ابن عصفور – يرون أنّ هذه الكاف حرف جرّ يتعلّق بالكون المطلق كسائر حروف الجرّ[٤]، مستدلين بأنّها تأتي زائدة،والأسماء

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٢.

(٢) وهو قول النحاس ذكره في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٠. ونقله التبريزي في شرح القصائد العشر ٨٠.

(٣) يرى سيبويه أنها لا تكون اسمًا إلا في ضرورة الشعر؛ يقول: « إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة (مثل) ». الكتاب: ١ / ٤٠٨. وتابعه في ذلك بعض النحاة؛ منهم الزمخشري الذي أشار إلى أنّها ربما جاءت اسمًا في الشعر وذلك إذا سبقت بحرف جرّ، كما في نحو قول العجاج:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجِ جَمّ يضحكن عن كالبرد المنهمّ

ملحقات ديوانه ص ٢ / ٣٢٨. وينظر: ابن يعيش: ٨ / ٤٢.

(٤) ينظر رصف المباني ص ٢٧٢ – ٢٧٣، وجواهر الأدب ١٤٠.

لا تقع موقع الزوائد، وإنّما الذي يزاد الحروف[١] وبأنه يقال " جاءني الذي كزيد"؛ فيوصل الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام، كما يوصل عادةً بالجار والمجرور في نحو: جاءني الذي في القاعة. فلو قدّرت الكاف بمعنى (مثل) لكان المعنى: جاءني الذي مثل زيد، ولم يصحّ مثله إلّا على حذف صدر جملة الصلة؛ أي على تقدير: جاءني الذي هو مثل زيد. وعندهم أنّ حذف صدر صلة غير (أيّ) من غير طول قبيح[٢]، وقيل غير جائز[٣].

وهو يتفق في الرأي مع أبي الحسن الأخفش وابن السرّاج[٤] – ومن وافقهما – في أنها اسم[٥]، وأنها جارة مرادفة لـ (مثل)، وأنها لا تتعلق بشيء لا

---

(١) ومما يخرج على زيادة الكاف عند الجمهور قوله – عز وجل – (ليس كمثله شيء) [الشورى ١١] فالكاف زائدة؛ لأنّه لم يثبت له مثل تبارك وتعالى عن ذلك. والمعنى: ليس مثلَه شيءٌ.

(٢) ينظر: جواهر الأدب ص ١٣٩، والجنى الداني، ص ٧٨.،، وينظر كذلك: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج د. الحندود، ص ١١٦٥.

(٣) وأشار ابن هشام إلى أن الحذف هاهنا قليل. ينظر أوضح المسالك: ١ / ١٦٨.

(٤) الأصول:١ / ٤٣٧ – ٤٣٩.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي: ٤ / ٣٣٦.

ظاهر ولا مقدّر[١]، وهذا الرأي هو ما حكاه المالقي عن أبي جعفر بن مضاء القرطبي[٢].

ويرى بعضهم أنّ هذه الكاف تكون حرفًا من الحروف الجارّة وتكون اسمًا بمعنى (مثل) وهي جارّة لما بعدها[٣].

والصحيح عند المالقي أنها حرف إلا إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعله لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الأبيات المذكورة، وفي غيرها من الشواهد التي ذكرها في كتابه[٤]. وعنده أنّ نحو قولك: "زيدٌ كعمرو" تحمل على الحرفية وتكون جارة وهي وما بعدها في موضع الخبر المحذوف، والتقدير: زيد كائن كعمرو[٥].

---

(١) ينظر جواهر الأدب ص ١٤٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني، ص ٧٩.

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش: ٨ / ٤٢، والتصريح: ٢ / ١٨، وشرح الكافية للرضي: ٤ / ٣٣٦.

(٤) ينظر: رصف المباني ص ٢٧٤.

(٥) ينظر السابق ص ٢٧٥. وينظر هذه القضية الخلافية بتوسّع في بحثنا (قضايا الخلاف النحوي في معلّقة امرئ القيس).

والرأي عندي أنها في أبيات المعلقات تحتمل الأمرين؛ تحتمل الاسمية – كما هو مذهب ابن الأنباري والنحاس والتبريزي وغيرهم–وتحتمل الحرفية كما هو مذهب جمهور البصريين.

■ **من آرائه مجيء الألف واللام بدلاً من الإضافة في (البياض) في قول امرئ القيس[١]:**

كَبِكرِ المُقاناةِ البياضِ بصفرةٍ غذاها نميرُ الماءِ غيرَ محلّلِ

من الأوجه الجائزة في كلمة (البياض) في البيت السابق الرفع. ومن الأقوال التي قيلت في توجيه الرفع ما تبنّاه أبو بكر من أنّ الألف واللام فيها تأتي بدلاً من الإضافة؛ والمعنى: بياضها. وهذا ما أكّده حين قال: « والألف واللام تكون بدلاً من الإضافة؛ لأنهما جميعًا دليلان من دلائل الأسماء؛ قال الله –عزّ وجل– ﴿ ونهَى النَّفْسَ عن الهوَى ﴾[٢] معناها: عن هواها؛ فأقام الألف واللام مقام الإضافة، وقال: ﴿ يُصْهَرُ به ما في بطونهم والجلود ﴾[٣]. أراد: وجلودهم، وقال النابغة[٤]:

---

(١) ديوانه، ص ٤١.

(٢) النازعات: من الآية (٤٠).

(٣) الحج: من الآية (٢٠).

(٤) ديوانه، ص ١٢.

لهم شيمةٌ لم يعطها اللهُ غيرَهم من الناسِ والأحلام غير عوازب

معناه: وأحلامهم. وقال الشمّاخ[١]:

فلما شراها فاضت العينُ عبرةً وفي الصَّدر حُزّازٌ من اللوم حامزُ

أراد: في صدره. وقال الأخر:

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وأنُفُنا بين اللّحَى والحواجبِ

معناه: بين لحاكم وحواجبكم، وقال الفرزدق:

فلو سُئلَتْ عنّي النوارُ ورهطُها إذا أحدٌ لم تطق الشفتان

أراد: شفتاه »[٢].

وهذا ما حكاه النحاس عن بعضهم غير مقتنع به ناسبًا إيّاه إلى الكوفيين، وذلك في قوله: « وأحسب هذا مقيسًا على قول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون: مررتُ بالرجلِ الحسنُ؛ يقدّرونه بـ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُه، ثمّ يقيمون الألف واللام مقام الهاء »[٣].

وأشار النحاس إلى أنه سمع أبا إسحاق الزجاج ينكر هذا القول المنسوب إلى الكوفيين ويزعم أنه خطأ ويقول: لأنّك لو قلت مررتُ بالرجلِ الحسنِ

---

(١) ينظر في البيت: الأغاني: ٨ / ٩٧

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٣ – ٩٤

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٥٥.

الوجهُ، لم يَعُدْ على الرجل من نعته شيء وأما قولهم إنّ الألف واللام بمنزلة الهاء فخطأ، لأنه لو كان هذا هكذا لجاز: زيدٌ الأب منطلقٌ. يريد: زيدٌ أبوه منطلق، فأمّا قول الله – عزّ وجلّ –: ﴿ فإنّ الجنة هي المأوى ﴾، فالمعنى – والله أعلم – هي المأوى له وكذلك التقدير في البواقي، ثمّ حذف شبه الجملة لعلم السامع[1].

- **الأوجه الجائزة في لفظة (البياض) في قول امرئ القيس: (كبِكرِ المقاناة البياض بصفرة) من وجهة نظر ابن الأنباري: .**

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ أبا العبّاس أحمد بن يحيى سُئلَ عن إعراب (البياض) في قول امرئ القيس:

كَبِكرِ المُقاناةِ البياضِ بصفرةٍ غذاها نميرُ الماءِ غيرَ محلّلِ

فقال: « يجوز الخفض والنصب والرفع؛ فمن خفضه أضاف المقاناة إليه وصلح الجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأنّ الألف واللام معناهما الانفصال، والتقدير: كبكر المقاناة البياضِ قُونَى بصفرةٍ. قال: ولا يجوز لمن خفض البياض بالإضافة أن يجعل الباء صلة المقاناة؛ لأنّ المقاناة في مذهب الأسماء، فلا يجوز أن توصل بالباء. فخطأ في قول الكسائي والفرّاء: مررت برجل وجيه الأب في الناس؛ لأنّ وجيهًا في مذهب الأسماء فلا يجوز أن يوصل

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٥٥ – ١٥٦.

بفي. وكذلك: مررت برجل راغب الأب فيك؛ خطأ لما ذكرنا. قال: ومن نصب (البياض) نصبه على التفسير كما تقول: مررت بالرجل الحسن وجهًا. ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلاً من الهاء ورفعه بفعل مضمر، والتقدير: كبكر المقاناة قونَى بياضُها يصفرةٍ» [١].

وهذا الذي ذكره أبو بكر عن شيخه ثعلب هو ما تبنّاه هو وذهب إليه ولكن النحاس يخالفهما؛ فيرى أنّ نصب (البياض) على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله – أي المفعول الثاني – واسم ما لم يسمّ فاعله مضمر، والتقدير: كبكر البيض الذي قوني هو البياضَ، كما تقول: مررتُ بالمعطَى الدرهمَ[٢]. ويخالفه في الرأي أيضًا في توجيه الجرّ؛ فيرى أنّ حمل الجرّ في (البياض) على الإضافة على تشبيهه بـ " الحسن الوجهِ " بعيد لأنّه مشبّه بما ليس من بابه. مع أنهم قد أجازوا: بالمعطَى الدرهمِ[٣].

ونُقِلَ عن ابن كيسان أنّ البيت روي (كبكرِ المقاناة البياضُ) على تقدير: كبكر المقاناة بياضُه، وجعل الألف واللام مقام الهاء، وكأنّ هذا مقيس عند

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٣.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١٥٥، وينظر كذلك شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٦٤ – ٦٥.

(٣) ينظر المصدرين السابقين.

الكوفيين؛ لأنهم يجيزون: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ، أي: الحسن وجهُه؛ يقيمون الألف واللام مقام الهاء[١].

وخطَّأ أبو إسحاق الزجاج ما قاله ابنَ كيسان وعلّل بقوله: " لأنّك لو قلت: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ. لم يَعُد على الرجل من نعته شيء، فأمّا قولهم: إنّ الألف واللام بمنزلة الهاء فخطأ لأنّه لو كان هذا هكذا لجاز: زيدٌ الأبُ منطلقٌ. تريد:أبوه منطلقٌ. فأمّا قوله: ﴿ فإنّ الجنة هي المأوى ﴾. والمعنى – والله أعلم – هي المأوى له، ثمّ حذف ذلك لعلم السامع))[٢].

- **رأيه في توجيه (قيد الأوابد) في قول امرئ القيس:**

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها بِمِنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

يرى أبو بكر أنّ (قيد الأوابد) نعت لـ (منجرد) على تقدير حذف المضاف الذي هو النعت وإقامة المضاف إليه الذي هو (قيد الأوابد) مقامه[٣] استمع إليه

---

(١) ينظر المصدرين السابقين.

(٢) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٦٥.

(٣) وقد عقد سيبويه باباً في كتابه لهذه القضية – أعني حذف المضاف – وجعله من قبيل الاتساع في اللغة أو الإيجاز لعلم المخاطب به، وأورد له عددًا من الشواهد القرآنية (ينظر الكتاب: ١ / ٢١٢).وتوسّع بعض النحويين في هذا الباب وعلى رأسهم أبو الفتح عثمان بن جني الذي أشار في كتابه الخصائص (١ / ١٩٢) إلى أنّ في القرآن الكريم زهاء ألف موضع، وكذلك أبو الحسن الأخفش الذي أشار في معانيه إلى أنّ

وهو يعرض رأيه ويجيب عمّا يتوقّع من اعتراضات، ويشير إلى أنّ رائده في هذا الرأي هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء: « فإن قال قائل:منجرد نكرة،وقيد الأوابد معرفة،فكيف نُعِتَت النكرة بالمعرفة ؟ قيل له: العلّة في هذا أنّ المعنى: بمنجرد مثل قيد الأوابد. وقال الفرّاء: هذا بمنزلة قولهم: له رأسٌ رأسُ الأسد. معناه: له رأسٌ مثلُ رأسِ الأسدِ »[١]. وقد وافقه النحاس في رأيه هذا غير أن تقديره للمضاف مختلف؛إذ إنّ التقدير عنده:ذي قيد الأوابدِ[٢].

ونقل البغدادي عن أبي علي في التذكرة أنّ قيد الأوابد: صفة، وهو مصدر؛ كأنّه قال: يقيِّد الأوابد، ثمّ استعمل المصدر بحذف الزيادة فوصف به[٣].

- **قوله في إعراب (مطفل) الواردة في قول امرئ القيس[٤]:**

تَصُدُّ وتُبْدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرةٍ من وحشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

يرى أبو بكر أنّ مُطفلاً في البيت المذكور نعتٌ لناظرة[١].ونقل النحاس عن أبي الحسن ابن كيسان أنّ التقدير في قول امرئ القيس:

هذا الموضع كثير في القرآن الكريم (ينظر معاني القرآن للأخفش: ١ / ٤٨، ١٥٦، ١٧١، ٢٦٦، ٢ / ٣٠٩، ٣١٥، ٣٤٥، ٣٦٢، ٣ / ٣٣٩، ٣٩٧).

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٠٧.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس، ص ١٦٣.

(٣) ينظر الخزانة: ٣ / ١٥٨.

(٤) ديوانه ص ٤٢.

(وتتقي بناظرةٍ من وحش وجرةَ مُطْفِلِ): وتتقي بناظرةِ مُطْفِلٍ ، وكأنّه قال: بناظرةِ مطفِلِ من وحش وجرةَ. ثمّ غلط فجاء بالتنوين، كما قال عبد الله بن قيس الرقيات[٢]:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطلحات

فتقديره: رحم الله أعظمَ طلحة. فغلط فنون، ثمّ أعرب (طلحة) بإعراب (أعظم)[٣].

وعلّق النحاس فقال:«والأجود،إذا فُرّق بين المضاف والمضاف إليه ألاّ ينوّن،كما قال ذو الرمّة[٤]:

كأنّ أصواتَ، مِن إيغالِهن بنا، أواخرِ المَيسِ أصواتُ الفراريجِ

كأنّه قال: كأنّ أصواتَ أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج[٥].

وعلى ما حكاه النحاس عن ابن كيسان فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارّ والمجرور كما في قول عمرو بن قميئة[١]:

---

(١) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٥.

(٢) ديوانه ص ٢٠. وينظر الخزانة: ٣ / ٣٩٢.

(٣) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس، ص ١٤١ – ١٤٢.

(٤) ديوانه ص٧٦. وينظر الكتاب: ١ / ١٧٩، والخصائص: ٢ / ٤٠٤، والخزانة: ٢ / ١١٩.

(٥) شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ١٤٢- ١٤٣.

لمّا رأتْ ساتيدَ ما استعبرتْ لله دَرُّ – اليومَ – مَنْ لامها[٢]

وقول أبي حيّة النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٌّ يُقارِبُ أو يُزيلُ[٣]

وقول امرأة من العرب[٤]:

هما أخوا في الحربِ مَن لا أخا له إذا خاف يومًا نبوةً فدَعاهما

والفصل بينهما بشبه الجملة متّفق على جوازه بين البصريين والكوفيين؛ حيث إنه يتوسّع في الظرف والجار والمجرور ما يتوسّع في غيرهما، كما هو متعارف عليه بين النحويين واللغويين.

وأشار التبريزي إلى أنّ في البيت تقديرًا أحسن من التقدير السابق وهو أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ ويكون التقدير: بناظرةٍ من وحشٍ وجرةَ، ناظرةِ مطفلٍ، فحذف (ناظرة) وأقام (مطفل) مقامه،

---

(١) ديوانه، ص ١٨٢.

(٢) انشده سيبويه في كتابه:١ / ١٧٨، والزمخشري في مفصّله رقم ٩٩ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه:١ / ١٧٩،والخصائص: ٢ / ٤٠٥، والإنصاف ص ٣٥٣ .

(٤) اختلف الرواة في اسم قائلة هذا البيت؛ فهي عند سيبويه والزمخشري وابن يعيش دُرنا بنت عبعبة، وهي عند أبي تمام في ديوان الحماسة عَمرة الخثعمية، وروى التبريزي عن أبي رياش أن الصواب أنها دُرما بنت عبعبة الجحدرية. ينظر البيت في: الكتاب: ١ / ١٨٠، والخصائص: ٢ / ٤٠٥، والمفصل رقم ١٠٠.

ومثله في ذلك (طلحة الطلحات) والتقدير: أعظمَ طلحةِ الطلحات؛ فحذف (أعظم) وأقام (طلحة) مقامها[١].

- **رأيه في قضية الخفض على الجوار في النعت في قول امرئ القيس[٢]:**

كَأَنَّ أَبانًا في أفانين وَدْقِهِ كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[٣]

أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري واحد من الكثيرين الذين يرون أنّ الشيء قد يعطى حكم ما يجاوره في الإعراب وإن كان المعنى على خلاف ذلك، كما في كلمة (مُزَمَّلِ) الواردة في البيت السابق؛ حيث براها مخفوضة على الجوار لـ (بِجاد) مع أنّها في الحقيقة نعتٌ لـ (كبير) المرفوع على الخبرية للناسخ المتقدّم في صدر البيت (كأنّ).وهذا ما نصّ عليه في قوله: « والمُزَمّل: نعتُ الكبير في المعنى، أجراه على إعراب البِجاد للمجاورة، كما تقول العرب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، يخفضون خربًا على المجاورة للضبّ، وهو في المعنى نعتٌ للجحر. أنشدنا أبو شعيب الحَرَّانيّ، قال: أنشدنا سلمة:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

خفض (المرمل) وهو في المعنى نعت للنَّسج. وأنشد الفرّاء:

---

(١) شرح القصائد العشر للتبريزي، ص ٥٨.

(٢) ديوانه ص ٦٧ برواية: كأنّ ثبيرًا.

(٣) ديوان امرئ القيس – طبعة دار المعارف– ص ٢٥.

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعينها قُطنًا بمستحصَدِ الأوتارِ محلوجِ

فخفض محلوجًا على الجوار للمستحصد وهو في المعنى نعتٌ للقطن»[١].

وهذا رأي جمهرة من النحويين واللغويين، منهم: الخليل وسيبويه[٢]، والفراء[٣] وجمهور الكوفيين[٤]، وأبو عبيدة[٥] وأبو الحسن الأخفش[٦]، وأبو بكر بن شقير[٧]؛ إذ إنهم يقولون إنّ (مُزَمَّل) في المعنى نعت لـ (كبير) المرفوع، ولا يمكن أنْ تكون نعتًا لـ (بجاد) لعدم استقامة المعنى؛ إذ إنّ امرأ القيس شبَّه جبلي (أبان) – وفي رواية أخرى للبيت جبل (ثَبِير) وقد غطّاه الماء والغُثاء الذي أحاط به إلاّ رأسَه بشيخ مزمّل - أي: ملفّف- في كساء مخطّط[٨]، ولكنّه

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٢٢.

(٢). ينظر الكتاب: ١ / ٤٣٧.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٧٤ .

(٤) وليس هذا فحسب، ولكننا نرى الكوفيين يتوسّعون في الإعراب على الجوار، فيذهبون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار قياسًا على الجر على الجوار، مشيرًا إلى أنّ الحمل على الجوار كثير شائع. ينظر الإنصاف – م ٨٤ – ص ٤٩٣.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٧٢، ١٥٥.

(٦) معاني القرآن: ١ / ٧٥، ٢٥٥.

(٧) ينظر المحلّى، ص ١٥٠.

(٨) ينظر الكامل للمبرد: ٢ / ٦٨ .

خفض لمجاورته للمخفوض (بجاد)، وهذا ما يطلق عليه (الخفض على الجوار). وحملوا عليه الشواهد التي ذكرها أبو بكر وغيرها؛ ومن ذلك قول الحطيئة[١]:

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بِسَيِّ

حيث إنّ (هموز) في المعنى نعت لـ (حيّة) المنصوبة،ولكنها خفضت على الجوار لـ (وادٍ).

وهو بهذا يختلف في الرأي مع أبي عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جني اللذينِ يريان أنّ المُزَمَّل) نعتٌ لـ (بِجاد) في الحقيقة وليس على المجاورة قال البغدادي: ((ولم يجعل أبو على هذا البيتَ من باب الجر على الجوار، بل جعل مزمَّلا صفة حقيقية لـ(بجاد) قال: لأنه أراد مزمّل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول))[٢]. وقال ابن جني:« وأمّا قوله:كبير أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ. فقد يكون على هذا النحو من الجوار: فأمّا عندنا نحن فإنّه

(١) ديوانه ص ١٣٩ . وينظر البيت في: جمهرة اللغة ص ١٣١٠، والخصائص ٣/ ٢٢٠،ومقاييس اللغة ٣/ ١١٢.

(٢) ينظر المصدر السابق.

أراد (مُزَمـلٍ فيـه)؛ فحـذف حـرف الجـرّ فـارتفع الـضمير فاسـتتر في اسـم المفعول»[١].

والملاحظ أنّ امرأ القيس راعى القافية فـأتى بالمُزَمَّـلِ مكـسور الـلام وهـو يعلم تمام العلم أنّه نعت للمرفوع (كبير)، وقد ساعده في خفضه أنّه فصل بينـه وبين منعوته بشبه الجملة (في بجاد)، فلمّا باعد بينهما ضعف تأثير العامـل فيـه، فأخذ حكم المجاور على نحو ما أقرّتـه العـرب في قـولهم ((هـذا جحـرُ ضـبٍّ خربٍ)) وما جرى مجراه، هذا تفسيري لخفض (مُزَمَّـل) في البيـت، ومـع هـذا أرى وجاهة تفسير أبي عليّ وأبي الفتح وحسن اجتهادهما في أنّ المراد (مُزَمَّلٍ فيه

(١) الخصائص: ٣/ ٢٢٠ – ٢٢١. وقد تابع البغدادي أبا علي الفـارسي وابـن جنـي في الرأي حين أنشد هذا البيت الذي نحن بصدده في شرح أبيات مغني اللبيب شـاهدًا عـلى حذف (فيه)، والتقدير: مُزَمَّلٍ فيه. وأشـار في الخزانـة (٥ / ٩٨) إلى أنّ المزَمَّـل خفـض لمجاورته لـــ (أناس) تقديرًا، لا لبجاد، لتأخّره عن (مزمّل) في الرتبـة؛ فالمجـاورة هنـا ملاصقة تقديرية وليست حقيقية من وجهة نظره. وهو بهذا يخالف شرّاح المعلقّات جميعًا؛ ابن الأنباري و النحاس والزوزني والخطيب التبريزي ومن وافقهم؛ كابن هشام في بعـض تعاليقه حيث يرى أنّ المجاورة رتبيّة كانت أو حكمية كافيـة، وكـأبي حيـان الـذي قـال في تذكرته: خفض مزمّلاً على الجوار لـ (بجاد) وهو في المعنى نعت لـ (كبير) تغليبًا للجوار.

) وأنّه قد حذف حرف الجرّ فانفصل الضمير فاستتر،على نحو ما حدث في قول بعض العرب:((السمنُ منوانِ بدرهمٍ))، والمراد: منوانِ منه [١].

- رأيه في علّة خفض (قدير) في قول امرئ القيس [٢]:

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجّلِ [٣].

أشار أبو بكر وهو يشرح البيت المذكور[٤] إلى أنّ قديرًا نسق على صفيف في التقدير، وأنّ التقدير: من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرَ معجّل. وأن هذا مماثل لما أجازه الكسائي والفرّاء من نحو: عبد الله بكرمُ أخيك في الدار وأباك، وعبد الله مكرمٌ أخاك في الدار وأبيك، وأورد ما أنشده الفراء، وهو قول الشاعر [٥]:

فبينا نحن ننظره أتانا معلِّق شكوةٍ وزنادَ راعِ

شاهدًا على نصب (الزناد) على معنى: أتانا معلِّقًا شكوةً وزنادَ راع.

---

(١) راجع تفصيل القول في هذه القضية في بحثنا قضايا الخلاف النحوي في معلّقة امرئ القيس.

(٢) ديوانه ص ٦٣.

(٣) ديوانه ص ٦٢.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١٥.

(٥) وهو نصيب؛ ديوانه ص ١٠٤. وهو منسوب لرجل من قيس عيلان في الكتاب: ١/ ١٧١، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٩٨.

وهذا الذي ذكره أبو بكر ووافق فيه الكسائي والفرّاء هو المشهور عن الكوفيين؛ قال أبو حيّان في تذكرته: أجاز الكوفيّون: " هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو " - بالخفض - محمولاً على زيد، لأنّه يكون مخفوضًا، وعلى ذلك حملوا: فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ...البيت. ولا حجّة فيه ولا في الجواز، لأنّه يمكن أن يقدر: أو منضج قدير، فحذفه، وجعله بمنزلة المثبت، لتقدّم ذكره، ولا يبعد عطفه على شواء، و أو بمعنى الواو، وبين تقتضي ذلك[1].

وقد ذكر لنا أبو جعفر النحّاس - تلميذ أبي بكر - خلافًا بين النحويين حول خفض كلمة (قدير) في هذا البيت، فقال: « وأما خفض (قدير) ففيه للنحويين أقوال؛ أحدها: أن يكون معطوفًا على (صفيف) فلما تباعد ما بينهما وكان قبله مخفوض غلط فخفض،وهذا القول ليس بشيء. والقول الآخر، وهو قول أكثر أهل اللغة، وقد أجاز سيبويه مثله، أنّه كان يجوز أن تقول: " من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ "؛ فحمل قديرًا على صفيف لو كان مخفوضًا؛ وشرح هذا أنّك إذا عطفت اسمًا على اسم، وكان يجوز لك في الأول إعرابان، فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأوّل، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول، تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو. وإن شئت قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا،وكذلك تقول: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا. وإن شئت

(١) شرح أبيات المغني: ٧ / ١٥.

قلت: هذا ضاربٌ زيدا وعمرٍو؛ لأنه قد يجوز لك أن تقول: هـذا ضـاربُ زيـدٍ وعمرٍو؛ فهذا يجيء على مذهب سيبويه، وأنشد للفرزدق[١]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها[٢]

... وأما القول في البيت فإنّ قديرًا معطوف عـلى منـضج، ثـمّ حـذف منـضجًا وأقام قديرًا مقامه في الإعراب، كـما قـال الله عـزّ وجـلّ: (واسـأل القريـةَ) »[٣][٤]

وذكر ابن هبشام[٥] أنّ البغداديين يجيزون إتباع المنصوب بمجرور في البابين – النعت والعطف- وعندهم أنّ (قدير) معطوف على (صفيف). وخرّج عـلى أنّ الأصـل (أو طـابخَ قـدرٍ) ثـم حـذف المـضاف وأبقـى المـضاف إليـه عـلى جرِّه،كقراءة بعضهم: ﴿ والله يريدُ الآخرةِ ﴾[٦] أو أنّه معطوف على (صفيف)،

---

(١) ديوانه: ١ / ١٢٣. وهو في الكتاب: ١ / ١٦٤- ١٦٥، ٣٠٦.

(٢) وذكر أبو جعفر النحاس أن المازني والمبرد لا يجيزان هذه الرواية. والرواية الصحيحة عندهما (ولا ناعبًا) ولا يجوز أن يضمر الخافض لأنه لا ينصرف وهو من تمام الاسم.

(٣) يوسف: من الآية (٨٢).

(٤) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٨٣-١٨٤.

(٥) في المغني ص ٥٣١ – ٥٣٢.

(٦) الأنفال: ٦٧. وهي قراءة ابن جمّاز ينظر المحتسب (١ / ٢٨١).

ولكنّه خفض على الجوار، أو على توهّم أنّ الصفيف مخفوض، كما في قول الشاعر:

أو سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا.

والملاحظ أنّ أبا بكر متأثّر في رؤيته بشأن علة خفض (قدير) – ومن قبلها مُزَمَّل – وكذلك في جُلّ آرائه بأبي زكريّا الفرّاء، ولا غرابة في ذلك؛ فأبو زكريّا إمام الكوفيين الذين ينتهج أبو بكر منهجهم ويتبنّى آراءهم، هو وأبوه القاسم بن محمد(ت ٣٠٤ هـ)، ويبدو أنّ تأثّره به وهو تلميذ غير مباشر له كان أقوى من تأثّره بشيخه المباشر أبي العباس ثعلب (٢٧٠- ٢٩١ هـ)، كما تفصح عن ذلك آراؤه وأقواله في شرح القصائد وفي غيره من كتبه.

- توجيهه رفع (الليل) في قول امرئ القيس:

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثلِ

يرى أبو بكر- وَفقًا لمذهبه الكوفي - أنّ (الليل) مرتفع على الإتباع لـ (هذا)؛ لأنّه يرى أنّ الأصل: ألا أيّ هو هذا الليلُ. ونقل عن شيخ الكوفيين أبي زكريا الفرّاء قوله: يقال: يا أيُّها الرجلُ أقبل، ويا أيُّهذا أقبل، ويا أيُّه الرجلُ. فمن قال: يا أيُّها الرجلُ أقبل. قال: الرجل تابع لهذا، فاكتفى به من (ذا). ومن قال: يا أيُّهذا الرجلُ أقبل. أخرج الحرف على أصله. قال الشاعر:

ألا أيّهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنّك لم يعهد بك الحيّ عاهد

ومن قال:(يا أيّه الرجلُ أقبل) قدّر أنّ الهاء آخر الاسم فأوقع عليها ضمّة النداء،أنشد الفرّاء:

يا أيّهَ القلبُ اللجوجُ النفس أفِق عن البيض الحسانِ اللُّعْسِ[١]

والبصريّون يذهبون إلى أنّ (الليل) مرفوع لأنّه صفة لـ (أيّ) لازمة[٢].

- **رأيه في عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع:**

يرى الرجل أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو أحرف المضارعة؛ يقول وهو يُعرب (أمشي) في قول امرئ القيس[٣]:

فقمتُ بها أمشي نجرُّ وراءنا على إثرنا أذيال مرطٍ مرحّلِ

: « وأمشي: موضعه رفع بالألف، علامة الرفع فيه سكون الياء وموضعه في التأويل نصب على الحال من التاء في (قمتُ)، والتقدير: قمت بها ماشيًا »[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٩..

(٢) وأجاز أبو عثمان المازني النصب على الردّ على الأصل؛ أي أصل النداء، وأصل النداء نصب، نقله ابن الأنباري. ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٩.

(٣) ديوانه ص ٣٨. ورواية الديوان هي:

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثرينا ذيلَ مِرْطٍ مرحَّلِ

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٧٩ – ٨٠. وينظر أيضًا ص ١١٩، ص٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٦، ٣٠٥

والحق أنّ في عبارته (علامة الرفع فيه سكون الياء) نظرًا؛لأن علامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الياء كما هو المتعارف عليه بين النحويين.

وهو بهذا يتّفق في الرأي مع رأس الكوفيين عليّ بن حمزة الكسائي الذي يرى هذا الرأي[١]. ويختلف مع الفراء وجمهور الكوفيين ومن تابعهم كأبي الحسن الأخفش من البصريين [٢] في رأيهم القائل بأن العامل معنوي وهو التجرُّد من الناصب والجازم [٣] ويختلف كذلك مع جمهور البصريين الذين يرون العامل حلوله محلّ الاسم [٤]، ويختلف في الرأي كذلك مع شيخه أحمد ابن يحيى ثعلب الذي يرى أن رافعه مضارعته للاسم [٥] .

وأرجح الأقوال عندنا هو ما عليه الفرّاء وحذاق الكوفيين ومن وافقهم من البصريين وهو الرأي القائل بأن العامل هو التجرّد من الناصب والجازم وهو الذي يجري على ألسنة المعربين إلى يومنا هذا[٦].

---

(١) ينظر الإنصاف – م (٧٤).

(٢) ينظر شرح قطر الندى، ص ٥٧.

(٣) ينظر الإنصاف – م (٧٤).

(٤) ينظر السابق، وأوضح المسالك: ٤ / ١٤١، والأشباه والنظائر ١ / ٢٩٦.

(٥) ينظر الأشباه والنظائر: ١ / ٢٩٦.

(٦) و وقد اعترض ابن هشام على الآراء الأخرى ودحضها وعلل لذلك. ينظر شرح قطر الندى ص ٥٧.

■ قوله في ناصب الفعل المضارع (ليبتلي) في قول امرئ القيس[١]:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

يرى أبو بكر أنّ الفعل (يبتلي) منصوب محلاً بلام (كي)، والتقدير: لكي يبتلي. واحتجّ بقول الله – تبارك وتعالى –: ﴿ يريدون ليطفئوا نورَ الله بأفواهِهم ﴾[٢].وذكر أنّ (يطفئوا) نصب بلام (كي) والتقدير: لكي يطفئوا. ونقل عن البصريين أنّ (يبتلي) منصوب بإضمار (أن)، والتقدير عندهم: لأنْ يطفئوا. وذكر أنهم كذلك يتأوّلون قول الحقّ تبارك وتعالى ﴿ يريدون ليطفئوا ﴾؛ يزعمون أنّ التقدير: يريدون لأنْ يطفئوا[٣].

وهذا الرأي الذي ذكره أبو بكر هو الرأي المعروف عن الكوفيين؛ فهم يذهبون إلى أنّ الناصب للمضارع عشرة وهي: (أن، لن، كي،إذن، اللام المكسورة التي بمعنى (كي)،لام الجحد المكسورة، حتى، أو،الفاء والواو). ولكن البصريين يرون أن النواصب له أربعة وهي (أنْ، لن، كي، إذن)، وما عداها فالفعل منصوب بأنْ مضمرة بعدها[٤].

---

(١) في البيت الرابع والأربعين من معلقته، ديوانه ص ١٨ .

(٢) سورة الصف: من الآية (٨).

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٩٧ . وينظر كذلك ص ٢٣٨.

(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٢٤٥، وكشف النقاب ص٥٥٧،والتصريح ٢/ ٢٢٩.

والراجح الثاني وهو الذي عليه حُذّاق المعربين.

- **طبيعة (مهما) في قول امرئ القيس: (وأنّكِ مهما تأمري القلبَ يفعلِ) من وجهة نظر ابن الأنباري:**

يرى أبو بكر أنّ (مهما) في قول امرئ القيس [١]:

أغَرَّكِ منّي أنْ حُبَّكِ قاتلي وأنّكِ مَهْمَا تأمُري القلبَ يَفْعَلِ

اسم في موضع نصب بـ (تأمري)، وأصله (ما)، فحذفت العرب الألف منها، وجعلت الهاء خلفًا منها، ثمّ وصلت بـ (ما) فدلّت على المعنى، وصارت كأنها صلة لـ (ما)، وهو في رأيه هذا تابع لشيخ الكوفيين الفرّاء الذي يرى هذا الرأي، ومثله قول زهير [٢]:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ ولو خالها تخفَى على الناسِ تُعْلَمِ

فمهما هنا في موضع رفع بما في تكن من ذكره، على نحو ما يذهب إليه الفرّاء وابن الأنباري في نحو هذا، وهو المسمى عند الجمهور باسم (تكن) المرفوع بـ (كان) نفسها. وعندهما أنّها مثل (مَهْمَن) كما في قول الشاعر [٣]:

أماويَّ مَهْمَن يستمع في صديقه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ

---

(١) ديوانه ص ٣٣.

(٢) ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٢٧.

(٣) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٧٣.

وموضع (مهمن) رفع بما في يستمع[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الفرّاء وابن الأنباري – ومعهما عدد من الكوفيين – أضافوا إلى أدوات الشرط المعروفة أداة جديدة هي (مَهْمَنْ)، كما اتضح ذلك في الفقرة السابقة.

وقد اختلف كلمة النحويين حول طبيعة (مهما) هذه بين الاسمية والحرفية وبين البساطة والتركيب إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

- مذهب الجمهور: أنّ (مهما) اسم، ودليلهم عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿ مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا ﴾[٢]. وعلى ذلك فهي عندهم بسيطة وليست مركبة من كلمتين[٣]. وهو اختيار ابن هشام[٤] وأبي حيان والسيوطي[٥].

---

(١) ينظر السابق ص٧٢ – ٧٣.وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٤٨.

(٢) الأعراف: من الآية (١٣٢).

(٣) ينظر المغني ص ٣٦١، وينظر كذلك: التصريح: ٢ / ٢٤٨.

(٤) ينظر المغني ص ٣٦٢..

(٥) ينظر الهمع: ٢ / ٤٥١.

- رأي الخليل: أنّها مركبة من (ما) الشرطية التي في نحو قولك: ما تفعلْ افعلْ. و(ما) الزائدة للتوكيد؛ يقول سيبويه[١] وقد سأل شيخه عن رأيه: « وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلتَ معها (ما) لغوًا، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتكَ، وبمنزلتها مع (أين)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموتُ ﴾[٢]؛ وبمنزلتها مع (أيّ) إذا قلت: ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾[٣]. ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظًا واحدًا فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ». وهذا المذهب اختاره الرضي[٤].
- مذهب سيبويه: عرض سيبويه رأي شيخه الخليل في هذه المسألة دون أن يعلّق عليه لا بالقبول ولا بالتضعيف، مما يدلّك على أنه مقتنع به وجانحٌ إليه، ولكنه زاد عليه رأيًا آخر رآه ممكنًا وجائزًا؛ حيث يقول بعد

---

(١) الكتاب: ٣ / ٥٩ – ٦٠. ومذهب الخليل ذكره أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٢٨، والتبريزي في شرح القصائد العشر ص ٤٨.

(٢) النساء: ٧٨.

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي: ٤ / ٩١. وينظر التصريح: ٢ / ٢٤٨.

عرضه مذهب شيخه: « وقد يجوز أن يكون (مَه) كـ (إذ) ضُمَّ إليها (ما) » [١].

- مذهب الأخفش والزجاج: أنّ (مهما) أصلها (مَهْ ما)، وأنّ (ما) فيها للشرط، وجواب الشرط (يفعل)[٢]. ولا يخفى على أحد أنه عين قول سيبويه الذي نقلناه عنه في الفقرة السابقة.
- قول السهيلي وابن يسعون: ذهب السهيلي وابن يسعون إلى أنها حرف بمنزلة (إنْ) ودليلهما أنها لا محلّ لها من الإعراب، واستدلّ السهيلي على حرفيتها بقول زهير السابق، واستدلّ ابن يسعون بقول الشاعر [٣]:

قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْيَ طاويةٌ مهما تُصِبْ أفُقًا من بارقٍ تَشِمِ

قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط في الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما فتعيَّن أنّها لا موضع لها[٤].

وردّ ابنُ هشام قول السهيلي وابن يسعون وردّ البيتين اللذين احتجا بهما بقوله: « والجواب أنها في الأول إما خبر (تكن)، وخليقة اسمها ومِنْ زائدة»

---

(١) المصدر السابق: ١ / ٦٠.

(٢) نقله النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٢٨ .

(٣) هو ساعدة بن جُؤيَّه في خزانة الأدب: ٨ / ١٦٣.

(٤) راجع المغني ص ٣٦١ - ٣٦٢، والتصريح: ٢ / ٢٤٨. والهمع: ٤ / ٤٥١.

لأنّ الشرط غير مُوجِب عند أبي علي، وإما مبتدأ واسم (تكن) ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى، ومثله (ما جاءَتْ حَاجَتَكَ) فيمن نصب حاجتك، ومِنْ خليقة تفسيرٌ للضمير، كقوله:

فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأل

وفي الثاني مفعول تُصِب، وأفقًا ظرف، ومن بارق: تفسير لـ (مهما) أو متعلّق بـ(تصب) فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم. وقال بعضهم: مهما ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقًا من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقًا، فزادَ (مِنْ)، واستعمل أفقًا ظرفًا »[1].

والراجح مما ذكرنا من الأقوال والمذاهب هو رأي الجمهور ومن وافقهم وهو أنّ (مهما) اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثمّ ضُمِّن معنى الشرط وهي بسيطة وليست مركبة خلافًا لزاعمي ذلك، وهذا الرأي هو الذي يتمشى وطبيعة الدرس اللغوي الحديث الذي يطالب بدراسة اللغة من أجل اللغة ذاتها دون اللجوء إلى افتراض أصل مزعوم.

- **رأيه في جواب (لَمَّا) في قول امرئ القيس[2]:**

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بطنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عقنقلِ

---

(١) المغني ص ٣٦٢.

(٢) ديوانه ص ٣٩.

قال بعض أهل اللغة - واختاره ابن الأنباري -: الجواب (انتحى) والواو مقحمة لمعنى التعجب، وأنّ الواو تقحم مع لمّا وحتى إذا، كما ورد في نحو قول الحقّ – تبارك وتعالى -: ﴿ فلمّا أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾[1]. المعنى:ناديناه، بزيادة الواو. وفي قول الله تعالى: ﴿ حتى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلّ حَدَبٍ ينسلون واقترَبَ ﴾[2]، أي: اقترب، بزيادة الواو على الجواب أيضًا. وقوله– عزّ وجلّ -: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابُها ﴾ ،أراد: فتحت أبوابُها. ومثله قول الشاعر مما أنشده الفرّاء[3]:

حتّى إذا قَمِلتْ بطونُكم ورأيتمُ أبناءكم شبّوا

وقلبتُمُ يطنَ المجَنّ لنا إنّ اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ

والمعنى: قلبتم. فأقحم الواو[4].

---

(١) الصافات: ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) الأنبياء: ٩٦ – ٩٧.

(٣) للأسود بن يعفر؛ في ديوانه ص ١٩. وينظر المقتضب: ٢ / ٨١، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٩.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨١.

ولم يرتضِ أبو جعفر النحاس هذا القول في قوله: « وزعم بعض أهل اللغة أنّ الواو مقحمة في قوله: (وانتحى)، والتقدير: فلمّا أجزنا ساحة الحيّ انتحى بنا، فيكون (انتحى بنا) جواب (لمّا) وزعموا أنّ قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فلمّا أسلما وتلّه للجبين ﴾ أنّ الواو مقحمة فيه وأنّ المعنى: فلمّا أسلما تلّه للجبين[١]. وكذا قالوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أبوابُها ﴾ ،قالوا التقدير:حتّى إذا جاءوها فتحت أبوابها »[٢].

ونقل أبو جعفر عن أبي العباس المبرّد أنّه كانْ ينكر هذا القول؛ يقول: « وكان أبو العباس محمد بن يزيد لا يعرّج على هذا القول، وينكر أن يقع الشيء زائدًا لغير معنى في شيء من الكلام، ويقول في قوله عزّ وجلّ: ﴿ حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾: جواب (إذا) محذوف والتقدير: حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها سعدوا بدخولها »[٣].

ونَقَل أيضًا عن أبي إسحاق الزجاج أنّ جواب (لمّا) محذوف ولكن التقدير عنده مختلف عن تقدير أبي العباس في الآيات؛يقول الرجل: «وقال أبو

---

(١) بل المنقول عنهم أن الواو الزائدة في هذه الآية الكريمة هي التي تسبق (ناديناه) وليست التي تسبق (تلّه).

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات، ص ١٣٦.

(٣) السابق.

إسحاق: التقدير عندي في الجواب: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها دخلوها. ودلّ عليه قوله عزّ وجل: ﴿ طبتم فادخلوها خالدين ﴾[١]. فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ فلمّا أسلما وتلّه للجبين ﴾ فالجواب أيضًا محذوف والتقدير: فلمّا أسلما وتلّه للجبين أجزل الله له الثواب أو سعد أو ما كان في معنى هذا. فتقدير البيت أن يكون الجواب فيه محذوفًا أيضًا، والتقدير: فلمّا أحرزنا ساحة الحيّ أمِنّاه »[٢]. وهذا التقدير هو ما ارتضاه أبو جعفر[٣].

ونقل ابن الأنباري وأبو جعفر النحاس عن أبي عبيدة أنّ جواب (لمّا) في البيت هو (هصرتُ بفودَي رأسِها)، وأنّ الواو في قوله (وانتحى) واو نسق، و (انتحى) نسق على (أجزنا)[٤].

---

(١) الزمر: من الآية (٧٣):

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٦ – ١٣٧. وينظر كذلك شرح القصائد العشر ص ٥٥.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨١، و شرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٧. وهذا الرأي هو الذي اختاره الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ص ٥٤.

■ رأيه في (أنابيش) الواردة في قول امرئ القيس:

كأنّ السباعَ فيه غرقى عشيَّةً بأرجائها القصوى أنابيش عُنْصُلِ

أشار أبو بكر إلى أنّ الأنابيش جماعات من العُنصل يجمعها الصبيان. ونقل عن بعضهم أنّ الأنابيش العروق، سمّيت أنابيش لأنها تُنْبَشُ، أي: تُخْرَج من تحت الأرض[١] ونقل أيضًا عن أبي عبيدة أنّ الأنابيش واحد لا جمع[٢].

ونقل أبو جعفر النحاس عن أبي الحسن بن كيسان أنّ ابن بُندار قال: أنابيش لا واحد له، وأن غيره قال: واحده أنبوش ووزنه (أُفعول)، من النَّبش[٣].

.....

(تعقيب):

هناك – غير ما ذكرنا – عدد من الآراء والأقوال التي يمكن أن تحسب على أبي بكر و هي في حاجة إلى مناقشة،ومن هذه الآراء ما يلي:

(١) ممّا يلاحظ أنّ أبا بكر كان يُعطي صلاحيات كثيرة لحرف الجرّ فيعطيه المحل الإعرابي الذي يستحقّه هو ومجروره معًا؛ فيجعله خبرًا عن المبتدأ،

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٢٥ .ونقله التبريزي عنه متأثّرًا به،ينظر شرح القصائد العشر ص٩٣.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٢٥ .

(٣) ينظر المصدر السابق ص ٢٠٣ . وينظر كذلك شرح القصائد العشر، ص ٩٤.

ويجعله خبرًا للناسخ، ويجعله حالاً ويجعله منصوبًا على المفعولية، وهلمَّ جرًّا.

وإليك التوضيح:

- في قول طرفة:

وما زال تَشرابي الخمورَ ولذَّتي وبيعي وإنفاقي طَريفي ومُتْلَدي

إلى أنْ تحامتني العشيرةُ كُلُّها وأُفْرِدْتُ إفـــرادَ البعيرِ المُعَبَّدِ

جعل خبر (زال) حرف الجر (إلى) في أول البيت الثاني، وفي عبارته نظر؛ لأنّ خبرها هو حرف الجرّ المذكور مع مجروره الذي هو المصدر المؤوّل (أنْ تحامتني العشيرة) وذلك على مذهب الكوفيين الذين يجعلون شبه الجملة هو الخبر لا متعلَّقه [1].

- وفي بيت طرفة [2]:

كأنَّ حُدوجَ المالكية غُدْوَةً خلايا سفينٍ بالنواصف من دَدِ

يرى أنّ الباء في (بالنواصف) حال، وعلى مذهب أهل الكوفة تكون شبه الجملة هي الحال في محل نصب. وكذلك في بيت زهير:

أمِن أمِّ أوفى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِي بِحَوْمَانَةِ الدَّرّاج فالمتثلَّمِ

(١) ينظر المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٢) ينظر السابق ص ١٤٥.

يرى أن الباء في (بحومانة) حال للدمنة [١]، وهذا اجتزاء بعيد عن الصواب.

وكذلك يرى أنّ الباء في (بنعمة) في قوله تعالى: (فما أنت بنعمة ربِّك بكاهن ولا مجنون) حال وقدرها في الآية الكريمة هكذا: فما أنت – وأنت في نعمة ربّك بكاهن – أي: فما أنت وهذه حالك بكاهن [٢].

– ويرى أنّ خبر (أرى) في قول طرفة: (أرى قبر نحام...كقبر) هو الكاف [٣].

– و يرى أن (كثير) في (نحن بخيرٍ وكثيرٌ صيدُنا) منسوقة على الباء لأنه يرى الباء في موقع رفع على الخبرية والواقع أنّها منسوقة على محل الخبر الذي هو شبه الجملة عند الكوفيين أو متعلّقه على رأي البصريين [٤].

– وتساهل في العبارة حين ذكر أنّ حرف الجر الواقع في صدر الخبر شبه الجملة هو الخبر وحده دون المجرور وأنّه عامل الرفع في المبتدأ [٥]. وكذلك حين جعل اللام في (للحرب) خبرًا للكون في بيت عنترة [٦]:

---

(١) ينظر السابق ص ٢١٨.

(٢) ينظر السابق ص ١٤٦.

(٣) ينظر السابق ص ١٦٣. وينظر كذلك ص ١٩٣.

(٤) ينظر السابق، ١٤٦.

(٥) ينظر السابق ص ١٨٩.

(٦) ينظر السابق ص ٣٠٨.

ولقد خشيتُ بأن أموت ولم تكن للحرب دائرةٌ على ابني ضمضمِ

وكذلك حين جعل الباء في (خشيت بأنْ) في البيت السابق هي التي في محل نصب على المفعولية والصواب أن الباء زائدة والمصدر المؤول هو صاحب المحل [١].

ليس هذا فحسب ولكننا نراه يجعل الباء الزائدة في (بكاهن) في الآية السابقة للجحد،ويجعل كذلك الباء الزائدة في قول طرفة (ولستُ بحلاّل) [٢] خبرًا لليس؛ والحقيقة أنّ خبر (ليس) هو حلاّل [٣] ولا تأثير للباء إلا في ظاهر اللفظة فقط.

وهذا كُلُّه ممّا يُؤخَذ عليه؛ إذ إنّ حرف الجرّ – كبقية الحروف – لا يأخذ أيّ موقع إعرابي وحده دون المجرور.

(٢) يرى أنّ النون والياء في (أنني) اسم (أنّ)[٤]. و في ليتني اسم (ليت)[٥]. والحق أنّ النون حرف يقي آخر الكلمة من الكسر، والضمير وحده هو الاسم.

---

(١) ينظر السابق.

(٢) في البيت الرابع والأربعين في معلقة طرفة ص

(٣) ينظر السابق ص ١٨٣.

(٤) ينظر السابق ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٥) ينظر السابق ص ١٨٠.

(٣) يرى أنّ الأفعال القلبية (رأى وأخواتها) تنصب اسمًا وخبرًا [١]، لا مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٤) وعنده جملة الخبر – خبر المبتدأ أو خبر الناسخ – ليست هي الخبر في الحقيقة بل الخبر ما عاد منها، وفي قوله:(نحن قلنا) يرى أن (نحن) في موضع رفع بما عاد من النون والألف في (قلنا) [٢]. وقد أشرنا إلى هذا الرأي في موضعه في المبعث الخاص بآرائه النحوية.

(٥) يرى أنّ المفعول به وحده هو الذي يصلح لأن يطلق عليه مصطلح المفعول وهو الذي يُنْصَب على وقوع الفعل عليه، أمّا بقيّة المفاعيل؛ كالمطلق ولأجله فهي منصوبة على المصدرية، والمفعول فيه منصوب على الوقت [٣]. وهو تصوُّر عدد من نحاة الكوفة.

(٦) يرى أنّ المبتدأ (أطلال) مرفوع باللام الموجودة في (لخولة)، وأنّ (خَوْلَةُ) مخفوضة باللام. فكيف تكون اللام عاملة معمولة في آن واحد ؟ إلا إن قلنا إنه أطلق الجزء وأراد الكلّ !.

---

(١) ينظر السابق، ص ١٨٧، ٣٠٩، ٣١٥.

(٢) ينظر السابق، ص ١٨٦.

(٣) ينظر السابق، ص ٢٣٨.

وفي قول طرفة: (وفي الحيّ أحْوَى)[١] يرى أنّ (أحوى) مبتدأ رفع بالخبر (في). وظاهر عبارته تؤخذ عليه أيضًا.

(٧) وعنده المجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة منصوب[٢]، وهو تسرع منه أو خلط.

(٨) يذكر أنّ الموصول الحرفي هو الذي يأخذ الموقع الإعرابي وليس المصدر المؤول كله، فيقول: « وموضع (أنْ) نصب على معنى (لأن لا تشتمونا)؛ فحذف الخافض واكتفى بـ (أنْ) من (لا) فأسقطها، قال الله - عزّ وجلّ- ﴿ رواسي أنْ تميدَ بكم ﴾[٣]، معناه:لأنْ لا تميد.قال الشاعر[٤].

رأينا ما يرى البُصراءُ فيها فألينا عليهم أن تباعا

معناه أن لا تباع. وقال الراعي :

أيّامَ قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميلَ تُميلا

معناه: أن لا تميل »[٥].

****

(١) ينظر السابق، ص ١٤٩.

(٢) ينظر السابق، ص ٢٦٠.

(٣) النحل: ١٥.

(٤) القطامي. ينظر ديوانه ص ٤٣.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٤٨.

المبحث الثامن
التقويم

١- الدقّة وعدمها:

مما تجدر الإشارة إليه أنّ أبا بكر كان دقيقًا في منهجه، دقيقًا في آرائه، دقيقًا في أحكامه، ومن دلائل دقّته ما يلي:

أ- اهتمامه بإسناد روايته كلما احتاج الأمر إلى ذلك، وذلك على طريقة رجال الحديث، وخذ مثالاً على ذلك قوله:« حدّثني أبي قال: حدّثنا أحمد بن عبيد، قال:حدّثنا ابن محمد،قال حدّثنا شيبان بن معاوية،قال:أخبرني رجلٌ من أهل البصرة قال...»[1].

ب- اهتمامه بذكر الروايات الأخرى للبيت، و التمييز بين ما هو عربي منها وما هو أعجمي مع النصّ على أصله في لغته الأصلية؛ ومما يدلُّك على ذلك ما يلي:

---

(١) قاله وهو بصدد شرح بيت امرئ القيس:

وما ذرفتْ عيناكِ إلا لتضربي بسهميكِ في أعشارِ قلبٍ مُقَتَّلِ السابق، ص ٧٤.

- قوله: « والقَرمَدُ: واحدته قَرمَدة، وهو أعجميٌّ معرّب. وأصله (قِرْمَيدَى) بالرومية، فأعربته العرب »[١].

- إيراده روايتي الرفع والجرّ في كلمة (مصابيح) في معلقة امرئ القيس في البيت التالي[٢]: يُضِيءُ سَنَاهُ أو مَصَابِيحُ رَاهِبٍ أمالَ السَّليطَ بالذُّبالِ المُفَتَّلِ

يقول: « ويروى: (أو مصابيحِ راهب)، بالخفض؛ فمن رفع (المصابيح) قال: هي منسوقة على ما في الكاف من ذكر البرق ومن خفض (المصابيح) قال:هي منسوقة على اللَّمْع؛ كأنّه قال: كَلَمْعِ اليدين أو مصابيحِ راهبٍ »[٣].

- إيراده روايتي رفع (يوم) وجرّها في قول امرئ القيس في البيت: ولا سيّما يومٌ...(البيت)[٤].

---

(١) السابق، ص ١٦٨.

(٢) ديوانه ص ٦٤.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١١٧.

(٤) السابق، ص ٦٢.

- وإيراده رواية:(ومثلك بكرًا قد طرقت ومرضع) مع الرواية الأخرى:(ومثلك حبلى)[١].

وكان الرجل كثيرًا ما ينسب الروايات إلى أصحابها، والشواهد على ذلك كثيرة منها قوله:« وروى خالد بن مكتوم وهشام والأصمعي وأبو عبيدة والأخفش (المَحمل) بفتح الميم وروى ابن حبيب (المِحمل) بكسر الميم[٢]. كما نسب رواية لأبي عمرو الشيباني[٣].

ت- حرصه على إيراد الأوجه الإعرابية المتعددة؛ ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

- إيراده أوجه ضبط (امرؤ القيس) سماعًا من شيخه أحمد بن يحيى ثعلب؛ إذ يقول: ((وسمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: امرؤ القيس بمنزلة عبد الله وعبد الرحمن. وفي إعرابه أربعة أوجه:؛ يقال: قال امرُؤُ القيس، بضمّ الراء والهمزة، وقال امْرَؤُ القيس، بفتح الراء وضمّ الهمزة، وقال مُرؤُ القيس، بضمّ الميم والهمزة بغير ألف، وقال مَرؤُ القيس، بفتح الميم وضمّ الهمزة؛ فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم

---

(١) السابق ص ٦٨. .وثمة رواية أخرى أوردها سيبويه في كتابه ٢/ ١٦٤، وهي: (ومثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا). وهناك روايات أخرى لعدد من الأبيات راجعها في الصفحات التالية: ٩٨، ١٠٢، ١٠٧، ١١٦، وغيرها.

(٢) السابق. ص ١٢٣ – ١٢٤.

(٣) ينظر السابق، ص ٧١.

- قال هو معرب من جهتين، ومن فتح الراء والميم قال هو معرب من جهة واحدة ، وعلى هذا تقول: أعجبني شعرُ امرِئ القيس، بكسر الراء والهمزة، وتقول أعجبني شعرُ امرَإ القيس، بفتح الراء وكسر الهمزة، وأعجبني شعرُ مرءِ القيس، بكسر الميم والهمزة، وأعجبني شعرُ مَرءِ القيس، بفتح الميم وكسر الهمزة[١].

- وإيراده الأوجه الإعرابية المحتملة في كلمة (النار) في قول امرئ القيس: « والنارَ كَحَّلَهُم بِها تكحيلاً »؛ فيوجّه نصبها، ثمّ يشير إلى جواز وجه آخر وهو الرفع ويستدلّ له ويقويه بالشاهد القرآني[٢].

- وفي البيت السادس عشر في معلقة امرئ القيس:« ومثلك حبلى... البيت » نراه يعدّد الأوجه الإعرابية الجائزة في كلمة (حُبْلَى) فيقول:« وحبلى:خفض على الإتباع لمثل؛ لأنّ مثلاً تأويلها تأويل النكرة ولفظها لفظ المعرفة فتبعتها (حبلى) وهي نكرة من أجل تأويلها... ويجوز أن تكون (حبلى) منصوبة على القطع من (مثل)؛ لأنّ لفظها لفظ المعرفة»[٣]. وقال أيضًا: « ويجوز نصب (مرضع) من وجهين: أحدهما

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٢) السابق، ص ٤٣.

(٣) السابق، ص ٦٧.

أن تتبعها على الحبلى. والوجه الآخر أن تنسقها على الهاء المضمرة؛ أي:طرقتها وطرقت مرضعًا، ولم يروِ النصبَ أحدٌ، قال الأعشى:

فمثلِك معجبةً بالشبا ب صاك العبيرُ بأجسادِها.

فنصب (معجبة) على القطع من (مثل)؛ لأنّ لفظها لفظ المعرفة ويجوز الخفض لأنّ تأويلها تأويل النكرة؛ قال امرؤ القيس: ومثلِك بيضاء العوارض طفلةٍ لعوبٍ... (البيت). زعم الكسائي أنّهم ربّما نصبوا (بيضاء العوارض طفلة) ثمّ يخفضون لعوبًا،ويجوز خفض (بيضاء العوارض طفلة) ونصب (لعوب)[1].

- ومنه كذلك إيراده الأوجه الإعرابية المحتملة في كلمة (وجه) في قول طرفة:

ووجهٍ كأنّ الشمسَ حلَّتْ رداءها عليه نقيُّ اللونِ لم يتخدَّدِ

حيث أشار إلى روايتي الرفع والجرّ، وأشار إلى أنّ من رفع كان له في رفعه أربعة أوجه،ومن خفض كان له في خفضه وجهان. وأخذ في تفصيل القول في هذه الوجوه[2].

---

(١) السابق، ص ٦٧ – ٦٨. ومن ذلك أيضًا إيراده الأوجه الإعرابية في إعراب (مشيدًا) في البيت رقم (٧٧) في معلقة امرئ القيس ص ١٢١، وكذلك في ص ١٤٤ وغيرها.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٥٤ – ١٥٥.

- ومنه كذلك إيراده الأوجه الإعرابية الجائزة في إعراب كلمة (عرضي) في قول عنترة [١]:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتمهما والنَّاذِرَيْنِ إذا لَقِيْتُهُمَا دَمِي [٢]

ث- عنايته بإيراد اللغات المختلفة الواردة عن العرب، و مما يؤيّد ذلك ما يلي:

- إيراده اللغات الواردة عن العرب في قولهم (أرقت الماء)، وتوضيح وجهة نظر أصحاب تلك اللغات، وهو بصدد شرح قول امرئ القيس السابق: وإنّ شفائي عبرة مهراقة.... البيت [٣].

- و منها كذلك إيراده اللغات الواردة في (ربّ) وهو بصدد شرح قول امرئ القيس [٤]:

أَلَا رُبّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّما يَومٌ بِدَارَةِ جُلجُلِ [٥].

---

(١) البيت الرابع والسبعون في معلقة عنترة. ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٢٠، برواية (إذا لم ألقهما)

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٥٦.

(٤) ديوانه ص ٢٦.

(٥) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٦١ – ٦٢.

- وكذلك إيراده اللغات الواردة في نداء العلم المفرد المرخّم (أ فاطم) في قوله[١]:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذا التَّدلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صرمي فَأَجْمِلِ[٢]

ج- كان حريصًا على الإشارة إلى الأضداد؛ أعني الإشارة إلى الكلمات التي تؤدّي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد؛ ككلمة (الجَوْن) التي تطلق على الأبيض والأسود[٣] ولا غرابة في ذلك فللرجل كتاب يحمل هذا العنوان (الأضداد) أبدع فيه أيّما إبداع وكان في ذهنه المعاني المتضادة للفظة الواحدة وهو يشرح تلك المعلقات، وقد كان – رحمه الله – ذا ذاكرة حافظة.

ح- كان معنيًّا بإيراد الخلافات النحوية في المسألة التي يعالجها وهو بصدد شرح البيت، ثمّ يرجّح بينها ويختار أصحَّها،والشواهد على ذلك كثيرة. وقد خصصنا مبحثًا مستقلاً للخلاف النحوي عنده.

٣- الاستقلال والتبعية:

يُعَدُّ ابن الأنباري واحدًا من أعلام مدرسة الكوفة ومن أكبر أئمّتها بعد الكسائي والفرّاء وثعلب حمل علم الكوفيين ودوّنه في مصنّفاته، تأثّر في كثير

---

(١) ديوانه، ص ٧٠.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٧١.

(٣) ينظر شرح البيت الخامس والعشرين من معلّقة الحارث بن حلّزة، ص ٣٧٧.

من آرائه وأقواله بأبي زكريا الفراء [١] وبأبي العباس ثعلب [٢]، وبأحمد بن عبيد، وتأثَّر في عدد منها بالكسائي وبخاصة رأيه حول عامل رفع الفعل المضارع، وقد نُصَّ على ذلك في موضعه، ومع أنه تأثر بهؤلاء في عدد من الآراء إلا أنه كانت له ترجيحاته واختياراته وانفراداته واعتراضاته، منها ما نوافقه فيه ومنه ما لا نوافقه، ومن ذلك أنّه كان يُعطي صلاحيات كثيرة لحرف الجرّ؛ فيعطيه المحلّ الإعرابي الذي يستحقّه هو ومجروره معًا؛ فيجعله خبرًا عن المبتدأ، ويجعله خبرًا للناسخ، ويجعله حالاً، ويجعله منصوبًا على المفعولية، ويجعله عامل الرفع في المبتدأ، ويجعله منسوقًا عليه، وهلمَّ جرًا. وقد بيَّنا ذلك في التعقيب الذي سبق التقويم مباشرة و لا داعي للإعادة خشية الإطالة.

وهذا كله ممّا يُؤخَذ عليه؛ إذ إنّ حرف الجرّ – كبقية الحروف – لا يأخذ أيّ موقع إعرابي

إلا إذا كان ذلك من قبيل إطلاق الجزء وإرادة الكلّ.

---

(١) من ذلك نقله عنه أن (هلا ولولا ولوما) إذا دخلت على ماض كانت توبيخًا ولم يكن لها جواب، كقولك: ألا قمتَ، وهلا قمتَ، وهلا اتقيتَ ربَّك. وإذا دخلت على مستقبل كان جوابها بـ (لا) أو بـ (بلى)؛ كقولك هلا تقوم ؟ وهلا تقعد ؟ جوابه: (لا) و (بلا). ينظر السابق ص ٢٩٤.

(٢) يوافق ثعلبًا الذي يوافق الكسائي والفراء في الرأي والعلة ويأخذ جزءًا مما قاله ثعلب وهو نيابة أل عن الإضافة وعلة ذلك وشواهده. ينظر السابق ص ٩٢.

وليس هذا فحسب ولكننا نراه يجعل الباء في (بكاهن) في الآية السابقة للجحد،وهذا خاصّ به، ويجعل الباء الزائدة في قول طرفة (ولستُ بحلاّل) [١] خبرًا لليس، والحقيقة أنّ الخبر هو حلاّل [٢]، ولا تأثير للباء إلا في ظاهر اللفظة فقط.

ويرى – من جملة ما يرى – أنّ النون والياء في (أنّي) اسم (أنّ)[٣] و في ليتني اسم (ليت) [٤]. وعنده الأفعال القلبية (رأى وأخواتها) تنصب اسمًا وخبرًا [٥]، لا مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وعنده جملة الخبر – خبر المبتدأ أو خبر الناسخ – ليست هي الخبر في الحقيقة بل الخبر ما عاد منها. ويرى أيضًا أنّ المفعول به وحده هو الذي يُنْصَب على وقوع الفعل عليه ولكن بقيّة المفاعيل كالمطلق ولأجله منصوبة على المصدرية ولكن المفعول فيه منصوب على الوقت[٦]. وقد أشرنا إلى ذلك أيضًا في التعقيب السابق.

---

(١) في البيت الرابع والأربعين في معلقة طرفة ص

(٢) ينظر السابق ص ١٨٣.

(٣) ينظر السابق ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) ينظر السابق ص ١٨٠.

(٥) ينظر السابق، ص ١٨٧، ٣٠٩، ٣١٥.

(٦) ينظر السابق، ص ٢٣٨.

- ومما يؤخذ عليه أيضًا أنه يرى أنّ (نحن) في قوله:(نحن قلنا) في موضع رفع بما عاد من النون والألف في (قلنا)[١]، وأنّه يرى أنّ المبتدأ (أطلال) مرفوع باللام الموجودة في (لخولة) وخَوْلَةُ مخفوضة باللام؛ فكيف يكون اللام عاملة معمولة في آن واحد ؟ إلا إن قلنا إنه أطلق الجزء وأراد الكلّ!.

ويذكر أن الحرف المصدري هو الذي يأخذ الموقع الإعرابي وليس المصدر المؤول. وعنده المجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة منصوب[٢]، وهو تسرع منه أو خلط.

٣- تقويم موقفه من أدلّة الاحتجاج:

كان اعتداد أبي بكر بالسماع عظيمًا؛ فكل ما سمع عن العرب في عصر الاحتجاج يحتجّ به ويجعل أصلاً يقاس عليه ولو كان مخالفًا للقواعد التي وضعها البصريون واستقرّت عندهم، وهذه سمة من سمات المدرسة الكوفية. ومن مظاهر اعتداده بالمسموع ما يلي:

---

(١) ينظر السابق، ص ١٨٦.

(٢) ينظر السابق، ص ٢٦٠.

- اهتمامه بالشاهد القرآني وجعله أعلى مراتب المسموع والإكثار من الاستشهاد به للاستدلال على صحة رأي أو لدعم رأي أو تقوية رأي أو ترجيحه، والشواهد على ذلك وفيرة [١].
- استشهاده بالعديد من القراءات، مع نسبتها إلى أصحابها [٢]، ومن ذلك إيراده قراءة طلحة بن مصرّف الهمدانيّ الكوفي (ت ١١٢ هـ): (يكادُ سناءُ برقه)[٣] بالمدّ منسوبة إليه[٤]. وقراءة أبي عمرو: (يأمرْكم) في البقرة، و (ينصرْكم) في آل عمران[٥].
- أكثر الرجل من الاستشهاد بالأشعار؛ حيث نافت شواهده الشعرية على مائتي بيت وألف بيت، وكثير منها مما خلت منه المصنفات النحوية واللغوية.
- استشهد الرجل بعدد من الأحاديث النبوية الشريفة لإقرار عدد من الألفاظ اللغوية،وقد بلغت شواهده الحديثية اثنين وثلاثين حديثًا.

---

(١) ينظر السابق، ص ٩٨،

(٢) السابق، ص ٩٨.

(٣) سورة النور: من الآية (٤٣).

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١١٧.

(٥) ينظر السابق، ص ٤٢.

- استشهد الرجل باثنين وعشرين شاهدًا من كلام العرب النثري وأمثالهم وحكمهم.

وكما اعتد الرجل بالسماع اعتدّ أيضًا بالقياس والإجماع اعتدادًا كبيرًا شأنه في هذا شأن غيره من علماء العربية [١].

.....

الخاتمة:

بحمد الله وتوفيقه تمّ هذا العمل الموسوم بملامح التفكير النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)..وقد أبرزتُ هذه الملامح من خلال دراستي لمنهج ابن الأنباري وآرائه النحوية، ولم يكن من منهجي ها هنا الحصر أو الاستقصاء بقدر ما كان الهدف هو إثبات الظاهرة المدروسة والتدليل عليها بنموذج أو أكثر. وقد أفدتُ في هذه الدراسة من كمّ غفير من مصادر اللغة والنحو والأدب والشواهد، كما يتبيّن ذلك في ثبت المصادر والمراجع. وقد توصّلت إلى عدد من النتائج كان من بينها ما يلي

١. إلقاء الضوء الكاشف على علم من أعلام المدرسة الكوفية غزير العلم ينضمّ إلى زعماء هذه المدرسة ومؤسّسيها الكسائي والفرّاء وابن السكّيت وثعلب، عَلَمٍ لم ينل حظّه من الشهرة وذيوع الصّيت كما نال

(١) ينظر السابق، ص ٢٠٣، ٢٠٩، ١٥٥.

نظراؤه؛ لأنّ الدراسات حوله محدودة وكتبه التي تناولتها الأيدي محدودة أيضًا، والعديد من مؤلفاته بحاجة إلى إظهارٍ وإخراج إلى دائرة الضوء في ثوب جديد يناسب قدر مؤلِّفه، بخلاف هؤلاء الذين ظهرت كتبهم في فترة مبكرة فسلّطت الأضواء على شخصياتهم.

٢. أن ابن الأنباري يعتد بالسماع اعتدادً عظيمًا، وعنده الشاهد القرآني أعلى مراتب الاستشهاد، يليه الشاهد الشعري، ثم كلام العرب النثري، وأما الحديث النبوي الشريف فهو يحتجّ به لإثبات بعض الألفاظ اللغوية وإقرارها.

٣. من قواعده الأصولية العامة أنّه يرى أنّ اللجوء إلى ما لا تقدير فيه أو إضمار أولى من اللجوء إلى ما فيه تقدير أو إضمار، وأنّ من أنماط التوجيه عنده الحمل على المعنى.

٤. أبو بكر دقيق في منهجه وفي توثيقه؛ ومن دلائل دقّته اهتمامه بإسناد روايته، وذلك على طريقة رجال الحديث كما اتّضح لنا في موضعه من البحث، غير أنّه كان في عدد من آرائه غير دقيق، وقد بيّنا ذلك في موضعه من البحث.

٥. كان أبو بكر مُلِمًّا بآراء القوم مهتمًّا بالعلّة والتعليل والعامل النحويّ كما ظهر ذلك في موضعه من البحث.

٦. وقد أثبت البحث أن الرجل كوفيّ في آرائه وفي اصطلاحاته يتأثّر ببعض الكوفيين من زعماء مذهبه؛ فنراه يتأثر برأي الكسائي أحيانًا وبالفراء أحيانًا وبأحمد بن يحيى ثعلب أحيانًا أخرى وبأحمد بن عبيد، وغيرهم، ومع ذلك نراه ينفرد بعدد من الآراء التي تضاف إلى تراث أهل الكوفة في النحو واللغة.

٧. والرجل يتفق مع الكوفيين في الرأي بأن فعل الأمر المعتل الآخر (انجلي) ونحوه معرب مجزوم إلا أنّه يختلف معهمَ في تفسير ما حدث له؛ إذ إنه يراه مجزومًا وعلامة جزمه سكون اللام في الأصل ولما احتاج الشاعر إلى تحريك اللام ليستقيم له وزنه حرّكها بالكسر الذي هو أقرب الحركات إلى السكون ثمّ أشبع هذه الكسرة كما هي عادة العرب في إشباع الحركات فنشأت الياء.

٨. ومما يراه الرجل أيضًا أن كاف التشبيه الواردة في المعلقات اسم لا غير وليست حرفًا بحال من الأحوال، ومعناها (مِثل)، ولها موضعها من الإعراب بحسب ما يقتضيه السياق، ولا تتعلّق بشيء ظاهرًا كان أو مقدّرًا وقد فصل الحديث في ذلك في موضعه من البحث.

هذه بعض النتائج التي توصّل إليها البحث وهناك نتائج أخرى تضاف إلى هذه النتائج، تتعلّق بآرائه ومنهجه وأصول التفكير عنده، ذكرناها في التعقيب

الذي يلي آراءه وكذلك في المبحث التقويمي، ولا داعني لإعادة القول فيها، ونكتفي بما قدمناه هناك لأنّ البحث قد طال. وفّق الله الجميع لما يحبّ ويرضى.

.....

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاه الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي: تحقيق طارق الجنابي،الطبعة الأولى،عالم الكتب والنهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري: نشر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٣٨٤هـ.
- الإتحاف، للدمياطي:تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت،طبعة أولى،١٤١٩ هـ.
- أثر ابن جني في بناء الدرس اللغوي الحديث، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مجلة عالم الكتب، الرياض، ع (٣،٤)، ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ محرم - صفر ١٤٢٨هـ.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البنا القاهرة ١٩٨٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، طبعة أولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م

- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي: تحقيق عبد المعين الملّوحيّ، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، طبعة أولى، ١٩٧٥م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي: تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسّسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٥م.
- الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت طبعة أولى، ١٤٠٥هـ.
- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة ثالثة، بيروت، ١٩٦٩م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي: تحقيق أحمد محمد قاسم (طبعة قديمة خالية من بيانات الطبع والنشر).

- الإقليد في شرح المفصّل، لتاج الدين الجندي، تحقيق محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، منشورات جامعة الإمام بالرياض طبعة أولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، طبعة أولى، ١٣٤٩هـ
- أمالي القالي، لأبي علي القالي: تحقيق أبي الفضل، القاهرة ١٩٥٤م.
- إنباه الرواة، لجمال الدين القفطي، ترجمة محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، د.ت.
- الأنساب، لأبي عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن- الهند، طبعة أولى- ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة أولى ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت، د. ت.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، طبعة أولى، ١٣٨٩هـ.

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، عالم الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ. وأخرى طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري: تحقيق طه عبد الحميد طه، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر البغدادي: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، د.ت.
- تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد بن الفرضي، الدار المصرية ١٩٦٦م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد بجاوي، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، د. ت.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي: ترجمة حسن المخ، ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي: تحقيق عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض طبعة أولى، ١٤١٤هـ.
- التخمير، لصدر الأفاضل الخورزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة،١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري طبعة عيسى الباب الحلبي، القاهرة، ١٩٧٥م.
- التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم للخطيب البغدادي، تحقيق عبد الله عبد الرحيم عسيلان، جدة ١٩٨٦م.
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري: يحيى عبابنة، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، عمّان، الأردن، طبعة أولى ٢٠٠٦م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية ١٩٢٩ م، جمع رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي،القاهرة، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني:تحقيق محمد المفدى، طبعة أولى، ١٤٠٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي : تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، طبعة أولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، طبعة ثالثة، ١٤١٦هـ.
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني: تحقيق معيض العوفي، دار المدني، جدة، السعودية، طبعة أولى١٤١٠هـ- ١٩٨١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق فايز دياب، دار السلام، القاهرة، طبعة أولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة خامسة، ١٤١٨هـ.
- حماسة البحتريّ (الوليد بن عبيد): اعتنى بضبطه لويس شيخو،بيروت، د. ت.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة أولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة ثالثة، ١٩٨٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٧١هـ.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، طبعة أولى، ١٤٠٨هـ.

- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، دار الفيصل الثقافية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، طبعة أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، طبعة أولى، ١٩٨١م.
- دروس في علم أصوات العربية، لجان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات بتونس، ١٩٦٦ م.
- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ديوان الأسود بن يعفر: جمع نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، طبعة أولى، د. ت).
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د. ت.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.
- ديوان الحطيئة، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ت.
- ديوان الراعي النميري، نشر فرانس شتايز بفيسبادن، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٠م.

- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق (د.ت).
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، وطبعة الصاوي ١٣٥٤ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، طبعة ثالثة د.ت وأخرى باعتناء المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، طبعة ثالثة ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
- ديوان حاتم الطائي ، الوهبية، ١٢٩٣هـ.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،دار صادر بيروت، ٥٠هـ - ٦٧٠م.
- ديوان ذي الرمّة، باعتناء عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب ولطفي السقاف، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ.
- ديوان عمرو بن قميئة البكري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم: جمع إميل يعقوب، دار الكتاب العربي،بيروت،طبعة أولى، ١٩٩١م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري،دار صادر، بيروت، د. ت.
- ذيل الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي: تحقيق شوقي ضيف، ١٩٤٧م.
- رسالة في أسباب حدوث الحروف، لأبي علي الحسين بن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد الخرّاط دار القلم، دمشق، طبعة ثانية ١٤٠٥ هـ.
- الزمن النحوي في الشعر الجاهلي، ليث أسعد عبد الحميد، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، طبعة أولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، طبعة أولى، ١٩٨٥م.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان السجستاني، بتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، طبعة أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السِّيرافيّ:دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب،عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، طبعة أولى.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، طبعة أولى، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي: تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، طبعة أولى د.ت.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وأخرى بتحقيق عبد السلام هارون، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر، د.ت.

- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي: تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت،طبعة رابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الكافية، لرضي الدين الأستراباذي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان د.ت.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك: تحقيق عبد المنعم هريدي،منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى،مكة المكرمة، طبعة أولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق صلاح رواي، مطبعة السعادة، القاهرة، طبعة ثانية.
- شرح المعلقات السبع، للزوزني: تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، باعتناء عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت طبعة ثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح المفصّل، للموفّق الأندلسي ابن يعيش،عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي، القاهرة.

- شرح المقدّمة المحسبة، لابن بابشاذ: تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية، الكويت، طبعة أولى، ١٩٧٦م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: تحقيق سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى مكة المكرمة، طبعة أولى، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، طبعة أولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لأحمد بن يحيى ثعلب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٣٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الأستراباذي،تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
- شرح شذور الذهب،لابن هشام الأنصاري:تحقيق محمد شرف،بيروت،طبعة أولى١٤١٠ هـ..
- شرح شواهد إيضاح أبي علي الفارسي، لعبد الله بن بّريّ، تحقيق: عيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ١٩٨٥م.

- شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادي (مطبوع ضمن شرح الشافية للرضي) دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة بيروت، د. ت.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السّيوطيّ: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقيَّة، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية،بيروت، ١٩٨٤م.
- شرح لمع ابن جني، لابن برهان: تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق.
- شعر نصيب بن رباح: جمع داود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد طبعة أولى، ١٩٦٨م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجمع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباري، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى أديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، طبعة ثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر القاهرة ١٩٧٣م.
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة ١٩٥٢م.
- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي: تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢.
- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة الأسدي، ترجمة محسن غياض، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، العراق.
- الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن النديم: تحقيق رضا تجدد طهران ١٩٧١م.
- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني: مطبعة جامعة دمشق، طبعة ثالثة ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.
- كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ): تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى، د.ت.

- الكشاف، لجار الزمخشري: دار الكتاب العربي بيروت، طبعة أولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري، لعبد الله الفاكهي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، طبعة أولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب مؤسسة الرسالة بيروت، طبعة خامسة، ١٤١٨هـ.
- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، طبعة دار المعارف، مصر، د. ت.
- لمع الأدلة في أصول النحو: تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة: تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د. ت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الأمام، الرياض، برقم (٢٣٨ / ف).
- المحلَّى (وجوه النصب)، لابن شقير البغدادي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة / بيروت، ودار الأمل / الأردن، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي: دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السرّاج إبراهيم الحندود، طبعة أولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- مشكل إعراب القرآن للقيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها: عبد الله ابن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- معالم التنزيل،للبغوي:تحقيق محمد النمر وآخرين، دار طيبة بالرياض،طبعة أولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني الحروف،للرماني: تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، طبعة ثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان د. ت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي:مطبعة السعادة، مصر، طبعة أولى، ١٣٢٤هـ-١٩٠٦م.
- معجم المؤلفين،لكحّالة: مكتبة المثني/ لبنان، ودار إحياء التراث العربي – بيروت، د. ت:
- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
- المعجم في بقية الأشياء، لأبي هلال العسكري: تحقيق الإبياري وشلبي، مصر ١٩٣٤م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق، محمد محيي. الدين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- المفصّل في علم العربية، لجار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس: تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرّد: تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة،منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة طبعة ثانية، ١٣٩٩هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور: تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، طبعة أولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المنصف، لأبي الفتح عثمان ابن جني:تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة الحلبي القاهرة، طبعة أولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير الورد: منشورات مؤسسة الأعلمي ببيروت ومكتبة دار التربية ببغداد، طبعة أولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق إبراهيم السامراني، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، د. ت.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: تحقيق على محمد الضباع، المكتبة التجارية، مصر النوادر، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: طبعة ثانية باعتناء س.ويدرينغ، دار النشر فرانز شتايز بفسبادن، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان: ترجمة إحسان عباس، دار صادر بيروت، د.ت.

****

المحتوى

الموضوع	الصفحة
• مقدّمة الطبعة الأولى	٥
• التمهيد: ابن الأنباري، وكتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات):	٧
- ابن الأنباري؛ حياته وآثاره:	٧
- كتابه شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:	١٦
• المبحث الأول: طرائق الفكر النحوي عند ابن الأنباري:	٢٠
- عدم اللجوء إلى التأويل والتقدير والإضمار إلا إذا دعت الضرورة:	٢٠
- الحمل على المعنى:	٢١
- العناية بالشاهد السماعي:	٢٢
- العناية بنسبة القراءات إلى أصحابها:	٢٣
- موقفه من القراءة الشاذّة:	٢٣
- نسبة الآراء النحوية واللغوية والشواهد الشعرية إلى أصحابها:	٢٥
- إعراب الأبيات المشروحة:	٢٥
- كشف الغموض الدلالي وأمن اللبس:	٢٥

الموضوع	الصفحة
- الحرص على السماع المباشر من شيوخه:	٢٦
- الحرص على النقل المباشر عن أئمة المذهبين:	٢٧
• **المبحث الثاني: موقفه من الخلاف النحوي:**	٢٩
- منهجه في عرض قضاياه الخلافية:	٣١
• **المبحث الثالث: أسس التفكير النحوي عنده:**	٣٤
أ - السماع أو النقل أو الرواية:	٣٤
١ - القرآن الكريم بقراءاته:	٣٨
- ملاحظات على شواهده القرآنية:	
٢ - الحديث النبوي الشريف:	٤٣
٣ - كلام العرب نثرًا وشعرًا:	٤٥
- ملاحظات على منهجه في الاستشهاد بكلام العرب:	
ب- القياس:	٥٢
ج- الإجماع:	٥٤
• **المبحث الرابع: موقفه من العلّة والتعليل:**	٥٥
• المبحث الخامس: العامل النحوي عنده:	٥٩
• المبحث السادس: مصطلحاته النحوية ودلالتها على مذهبه النحوي:	٦٣
- الإجراء، عدم الإجراء، يجرى، لا يجرى:	٦٣

الموضوع	الصفحة
- ألقاب الإعراب وألقاب البناء:	٦٣
- التفسير:	٦٥
- الجحد:	٦٦
- الحرف:	٦٦
- حروف الصلة، حروف الإضافة:	٦٧
- الخفض، المخفوض:	٦٧
- خلف المصدر:	٦٨
- الردّ:	٦٩
- الصفة:	٧٠
- الصلة:	٧٠
- الفعل الدائم:	٧٢
- الكناية:	٧٢
- المترجم، الترجمة:	٧٣
- المجزوم:	٧٤
- النسق، المنسوق، حروف النسق:	٧٤
- النصب:	٧٥
- النصب بلا تنوين:	٧٥
- النعت، المنعوت:	٧٥

الموضوع	الصفحة
- الواو المقحمة:	٧٦
- الوقت:	٧٧
● المبحث السابع: آراؤه النحوية:	٧٨
- فعل الأمر بين الإعراب والبناء من وجهة نظر ابن الأنباري	٧٨
- رأيه في نوع الياء في فعل الأمر (انجلي) في قول امرئ القيس:(ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي) وتقويمه في ضوء آراء النحويين قديمًا وحديثًا:	٨٤
- رأيه في توجيه (ما) في قول امرئ القيس:(بُعْدَ ما مُتَأَمَّلي)	٩٤
- موقفه من حذف الاسم الموصول مع بقاء صلته، وبيان المحلّ الإعرابي لجملة (جاءت) في قول امرئ القيس: نسيمَ الصبا جاءت بريّا القرنفل.	٩٥
- رأيه في عامل الرفع في المبتدأ والخبر:	٩٦
- قوله في تحديد خبر الناسخ هل هو الجملة أم ما عاد منها:	٩٧
- رأيه في إعراب المصدر (أسًى) في قول امرئ القيس: يقولون لا تهلك أسًى وتجمَّلِ.	٩٨
- رأيه في علة نصب (صبابة) في قول امرئ القيس: ففاضت دموع العين مني صبابة.	٩٩
- كلمة (يوم) بين الإعراب والبناء في قول امرئ القيس (ويوم	١٠٠

الموضوع	الصفحة
عقرت).	
- كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية في المعلقة.	١٠٣
- مجيء الألف واللام بدلاً من الإضافة في (البياض) في قول امرئ القيس: كبكر المقاناة البياض بصفرةٍ.	١٠٩
- الأوجه الجائزة في لفظة (البياض) في البيت السابق:	١١١
- رأيه في توجيه (قيد الأوابد) في قول امرئ القيس: بمنجردٍ قيد الأوابد هيكلِ.	١١٣
- قوله في إعراب (مطفل) في قول امري القيس: بناظرةٍ من وحشٍ وجرةَ مُطْفلِ.	١١٤
- رأيه في قضية الخفض على الجوار في النعت في قول امرئ القيس: كبيرُ أناسٍ في بجاد مزمّل.	١١٧
- رأيه في علة خفض (قدير) في قول امرئ القيس: فظلّ طهاةُ اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجّل.	١٢١
- توجيه رفع (الليل) في قول امرئ القيس: ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي.	١٢٤
- رأيه في عامل رفع الفعل المضارع.	١٢٥
- رأيه في ناصب الفعل المضارع (ليبتلي).	١٢٧
- طبيعة (مهما) في قول امرئ القيس: وأنّك مهما تأمري القلب	١٢٨

الموضوع	الصفحة
يفعل.	
- قوله في جواب (لما) في قول امرئ القيس: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقلِ	١٣٢
- قوله في تفسير (أنابيش) الواردة في قول امرئ القيس: بأرجائه القصوى أنابيش عنصلِ.	١٣٦
○ تعقيب، ويتضمّن ما يلي:	١٣٦
- صلاحيات حروف الخفض من وجهة نظر ابن الأنباري:	١٣٩
- رؤيته بشأن إعراب النون والياء في (أنني) و أخواتها.	١٤٠
- الأفعال القلبية (رأى وأخواتها) تنصب اسمًا وخبرًا من وجهة نظر ابن الأنباري لا مفعولين.	١٤٠
- جملة الخبر ليست هي الخبر في الحقيقة، بل الخبر ما عاد منها:	١٤٠
- المفعول به وحده من بين المفاعيل هو الذي يطلق عليه مصطلح المفعول من وجهة نظره:	١٤٠
- المجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة يطلق عليه المنصوب:	١٤١
- الموصول الحرفي يأخذ المواقع الإعرابية التي يأخذها المصدر المؤول كله:	١٤١
● المبحث الثامن: التقويم:	١٤٢
- الدقة وعدمها	١٤٢

الموضوع	الصفحة
- الاستقلال والتبعية	١٤٨
- تقويم موقفه من أدلة الاحتجاج	١٥١
• الخاتمة	١٥٣
• المصادر والمراجع	١٥٧
• المحتوى	١٧٧